



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم : علوم التسيير
تخصص: تدقيق محاسبي

الموضوع

المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية مدى توفرها
في البنوك التجارية الجزائرية
دراسة ميدانية بالوكالات البنكية بولاية الوادي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير

تحت إشراف الأستاذ:

وصيف غدير إبراهيم

من إعداد الطالبة:

عتيق نصر صفاء

شكر و عرفان

الحمد لله حمدا كثيرا على النعمة التي أتمها علينا

ونشكره على توفيقه لنا والذي أمدنا بالقوة والعزيمة

ورزقنا الصبر في أتمام هذا العمل كما أتقدم بجزيل الشكر

والعرفان إلى الأستاذ المشرف : إبراهيم وصيف غدير "

على كل توجيهاته ونصائحه و إرشاداته خلال إعداد

هذه المذكرة جزاه الله عنا كل خير ومن باب الجميل

أتقدم بالشكر الخالص إلى أختي مروة التي ساعدتني

في انجاز هذا العمل بالشكل المطلوب ، كما اشكر

أيضا الموظفون بالوكالات البنكية بالوادي

ربنا تقبل منا صالح الأعمال انك أنت العزيز الحكيم

وتب علينا انك أنت التواب الرحيم

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الإهداء

باسم الأمل لان الأمل من الوجود وبسم الوجود لان الوجود من الحياة وبسم الحياة لان الحياة من القدر وبسم القدر لان القدر من الله تعالى اهدي ثمرة هذا العمل إلى من ربط الله طاعتها بالجنة إلى من أحبها حبا عميقا إلى اللذان لو أفنيت عمري لأرضيهما لما وفيت حقهما إلى القلب النابض حبا وعظفا إلى اليد الحانية التي تمد دوما لمساندتي في فرحي وحزني ونعبت في حملي وصبرت في تربيتي إلى من سقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضية وعلمتي صغيرة

إلى من أعطتني الحنان بحبها وبكت من اجلي في صمت إلى من ترفع يدها متضرعة بدعائها أملا في نجاحي وخوفا من فشلي الغالية "ماما" فجزاك الله الجزاء الوافر و أطال عفي عمرك و أدامك فوق رؤوسنا إلى من حرص على تربية وسهر من اجلي وانفق الغالي و النفيس لإسعادي إلى من غرس في نفسي العقيدة و الإيمان إلى من رباني فأحسن تربيني إلى من تمنى أن يراني في ما أنا عليه الآن لكن مشيئة الله كانت اكبر من هذا العزيز "ابا" رحمه الله واسكنه فسيح جنانه

إلى من تقاسمت معهم ملذات الحياة مرها وحلوها حزنها وفرحها أخوتي الأشقاء "رضاء وزوجته" "حياة وزوجها" "فتحي، حسن، مروة، إيمان، عمار والى كتاكيث البيت "عادل، منال، علي، محمد، إبراهيم الخليل، عدنان، أيوب" والى زوجة عمي وبناتها "بشرة، عائشة، فاطمة"

والى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي والى من هو في قلبي ولم يذكره لساني

ملخص

تعتبر المراجعة الداخلية التي تقوم بها البنوك التجارية أداة إدارية تعتمد عليها الإدارة الاختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقييمها. وتعتبر وضعيتها كنشاط تقييمي مستقل نسبيا بالمؤسسة تهدف إلى البحث عن الأخطاء الحسابية وإجراء الجرد النقدي ومراجعة المكشوفات المالية.

ولهذا المراجعة مقومات أساسية تقوم عليها لجعلها أكثر فاعلية وتتمثل في:

✓ توفر متطلبات الهيكل التنظيمي.

✓ توفر مورد بشري مؤهل.

✓ توفر نظام الرقابة والتقارير.

وكان من أهم النتائج التي حصلنا عليها الدراسة الميدانية بان جل الوكالات البنكية بالولاية

الوادي تتوفر على متطلبات المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية

شهد الاقتصاد العالمي في مختلف الأصددة والتي تركز على تعظيم الربح أصبح من الضروري على كل المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها إن تساير عجلة النمو الاقتصادي التي أدت إلى زيادة الحاجة إلى أساليب للتحقق من الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل توفير الحماية لأصول المشروع وضمان الدقة للبيانات ولهذا نشأت المراجعة لمساعدة الإدارة في مواجهة هذه المتطلبات. وتقوم المراجعة بفحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات والتحقق من إمكانيات الاعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تتضمنها السجلات وكذلك حمايتها من المخاطر المختلفة وتعتبر المراجعة الداخلية التي تقوم بها المؤسسة أداة إدارية تعتمد عليها الإدارة الاختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وتقييمها. وتعتبر وضعيتها كنشاط تقييمي مستقل نسبيا بالمؤسسة تهدف إلى البحث عن الأخطاء الحسابية وإجراء الجرد النقدي ومراجعة المكشوفات المالية

ومن هنا نرى إن حاجة المراجعة إلى مقومات أساسية والتي من شأنها إن تساعد في فعاليتها ولا بد إن تكون هذه المقومات مرتبطة ولا يوجد فيها أي قصور حتى لا ينعكس ذلك على نظام المراجعة الداخلية في البنوك وبالتالي تعمل وظيفة المراجعة الداخلية في البنك على التأكد من مصداقية هاته المقومات وبناء على ماسبق نهدف إلى الإلمام والإحاطة أكثر بمختلف الجوانب التي تمس الموضوع من خلال الإجابة على الإشكال التالي:

مامدى توفر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية؟
ومن اجل الجمع بين كل جوانب موضوع البحث كان لزاما طرح عدة أسئلة فرعية تنصب في نفس الصيغ وهي كالتالي:

- ما ماهية المراجعة الداخلية وما هي أهميتها وأهدافها
- ما هي إجراءات المراجعة الداخلية
- ما هي نشاطات المراجعة الداخلية
- كيف يتم تخطيط المراجعة الداخلية في البنوك التجارية
- ما هي المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- توفر متطلبات الهيكل التنظيمي بالبنوك التجارية الجزائرية بالوكالات البنكية .
- نظام الرقابة الداخلية والتقارير يتلاءم مع متطلبات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية، وخاصة بالوكالات البنكية بولاية الوادي.
- برامج تأهيل المورد البشري بالبنوك التجارية تستجيب لمتطلبات المراجعة الداخلية بالوكالات البنكية بولاية الوادي
- نظام الرقابة الداخلية والتقارير يستجيب لمتطلبات المراجعة الداخلية والوكالات البنكية بولاية الوادي
- مدى توفر متطلبات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية يختلف باختلاف البنك

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- محاولة تحديد المفاهيم الأساسية للمراجعة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة
- معرفة واقع المراجعة الداخلية من حيث الكفاءة والفعالية نظرا لما تقدمه من تقارير
- إبراز أهمية وضع المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية
- محاولة الولوج عبر الإطار العلمي للمراجعة الداخلية

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال:

توضيح الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية من خلال التحليل الشامل لمختلف عناصر المتغيرات ، كما أن البنوك التجارية تقوم بالمراجعة الداخلية عبر جميع مستوياتها ولهذا تعمل على وضع مقومات أساسية من أجل ترشيد وتفعيل المراجعة الداخلية كما تتبع أهمية هذه الدراسة إلى حاجة البنوك إلى تطبيق نظام مراجعة فعال لتحقيق أهدافها المنشودة

مبررات اختيار الموضوع:

ولقد كانت مبررات الموضوع تتمثل في :

*الأسباب الموضوعية:

- علاقة الموضوع بتخصصنا

- تواجد بيئة مليئة من المخاطر مما وجب الاهتمام بالمعلومات من حيث دقتها وهذا من خلال نظام مراجعة داخلية فعال

- نظرا لأهمية المراجعة في الحياة الاقتصادية التي تساعد على نجاح المؤسسات

- الفوائد التي تعود على البنك من خلال هذه المراجعة التي تمنح البنك مصداقية في السجلات والدفاتر المحاسبية

- أهمية المقومات الأساسية في المراجعة الداخلية
* الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي للمراجعة الداخلية من التعرف على التقنياتها

- محاولة التعمق في دراسة آليات وفوائدها المراجعة

- الرغبة في التعرف أكثر على مجال المراجعة الداخلية

الدراسات السابقة حول هذا الموضوع:

هناك دراسات سابقة في إطار هذا الموضوع ، مثلا دراسة :

إياد سعيد محمود ، دور لجان المراجعة الداخلية في دعم آليات التدقيق الداخلي ، دراسة تطبيقية على البنوك العام ، رسالة ماجستير ، فلسطين

تحدثت هذه الدراسة على تدعيم الآليات التدقيق الداخلي لكن لم تتحدث عن المقومات الأساسية التي من شأنها أن تساعد في نجاح عملية المراجعة الداخلية

وسائل جمع المعلومات:

-سنعتمد في بحثنا على جمع والبيانات وهي تلك الأكثر شيوعا نختصرها في :

- المسح المكتبي على تمام تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له

- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد والاستزادة كلما كان ذلك ممكنا

- المقابلات الشخصية لاستطلاع الرأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بالموضوع

- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الحصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة للموضوع

- البحث عبر الانترنت لجعل بحثنا لايهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بالموضوع

المنهج المتبع:

قد اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي في الدراسة النظرية ودراسة الميدانية في الجانب

التطبيقي وهذا بالاعتماد على الوسائل المتاحة حيث احتوت الدراسة النظرية فصلين:

الفصل الأول كان تحت عنوان مفاهيم أساسية للمراجعة الداخلية والذي تطرقنا فيه لدراسة

ثلاث مباحث تحتهم عدة عناوين اهمها:

- نشأة وتطور المراجعة وأهميتها وكذلك أنواعها وتعريف المراجعة الداخلية وطريقة أداء

المراجعة الداخلية

- أما في الفصل الثاني فهو تحت عنوان المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية تدرج تحتها

عدة عناوين:

المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية السليمة وعواملها المؤثرة ومنهجية المراجعة في

البنوك التجارية ومقوماتها

- أما الفصل الثالث فكان دراسة ميدانية للوكالات البنكية بولاية الوادي فتطرقنا فيه إلى تقييم

الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة والمورد البشري ونظام الرقابة الداخلية وكذلك علاقة

العلاقة بين مقومات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وبين الوكالات البنكية .

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للمراجعة

إن المراجعة بصفة عامة شكل من أشكال الرقابة منذ ظهور أول ممارسة لها إلى غاية اليوم وقد أسهمت المتغيرات الجذرية بشكل كبير في تطوير هذه المهنة ، بحيث كانت محل اهتمام العديد من المهنيين والمؤسسات والهيئات الحكومية والباحثين والمفكرين ، كان لهم الفضل الكبير في إعطاء المراجعة نقلة نوعية وشكلية كبيرة في جميع جوانبها. وتعتمد المراجعة في جوهرها على نشاط الفحص والتحقق الذي تتم ممارسته بواسطة شخص معين أو جهة معينة بغرض الحصول على المعلومات اللازمة للتحقق من تمثيل المهام والالتزام بالمعايير وانجاز الأهداف المسطرة ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية .

- مدخل مفاهيمي للمراجعة

- ماهية المراجعة الداخلية

- مراحل المراجعة الداخلية

المطلب الأول : مفهوم المراجعة وتطورها التاريخي

من خلال هذا العنصر سنحاول التطرق إلى مفهوم المراجعة وتطورها التاريخي

الفرع الأول :التطور التاريخي للمراجعة

إن المراجعة قديمة قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة من اجل إشباع حاجته ، إلا أن الأمر يختلف عن مراقبة الحسابات والتي لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته ، لفحص حسابات النظام من حيث مدى تطبيق تلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها¹

ففي الفترة ما بين 1500 ميلادي كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة والمشروعات العائلية التي كانت تهتم بجرد المخزون السلعي، ولقد كانت هذه العملية تتميز بتكرارها بغية الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب بالدفاتر²

¹ محمد بوتين المراجعة وتدقيق الحسابات من النظرية إلى التطبيق الطبعة الثانية ديوان مطبوعات الجامعة الجزائر 2005ص

² نعيمة زوز دور المراجعة الداخلية في تقنين وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في تدقيق محاسبي بجامعة الوادي 2012 ص 03

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة في فينسيا بإيطاليا سنة 1581 وتأسست كلية roxonati لتكوين الخبراء المحاسبين وأصبح على زوال مهنة المراجعة أن يكون عضو في هذه الكلية ، وانطلقت إلى باقي الدول الأخرى وأصبحت هذه الأخيرة تتجه إلى تنظيم هذه المهمة ، وكان بريطانيا الفضل الأسبق في هذا التنظيم المهني وأصبحت مهنة التدقيق مستقلة في بريطانيا عندما أنشأت جمعية المحاسبين القانونيين عام 1854¹ .

وبصدور قانون الشركات في بريطانيا عام 1862، الذي ينص على وجوب المراجعة من أجل حماية أموال الملاك من تلاعب الشركات ساعدهم زيادة الاهتمام بمهنة التدقيق الأمر الذي أدى إلى انتشارها الواسع أما فرنسا فم تعرف مهنة المراجعة إلا في سنة 1881 أما الولايات المتحدة الأمريكية عرفت هذه المهنة عام 1882 أين وجدت المراجعة البيئة الملائمة لزيادة وتيرة التنظيمات المتلاحقة على هذه المهنة أما باقي الدول كألمانيا فعرفت هذه المهنة سنة 1896 وكندا سنة 1902، وأستراليا سنة 1904 ، وفنلندا سنة 1911، حتى وصلت إلى أنه لا يخلوا بلد اليوم من وجود مهنة المراجعة والجدول التالي يبين مراحل تطور المراجعة

2

الجدول رقم (1):التطور التاريخي للمراجعة

| المدة | الأمر بالمراجعة | المراجع | أهداف المراجعة |
|--|--|-----------------------------------|---|
| من 2000 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي | الملك ،إمبراطورا لكنيسة ،الحكومة | رجل الدين ،كاتب | مراقبة السراق على اختلاس الأموال ،حماية الأموال |
| من 1700 إلى 1850 | الحكومة ،المحاكم التجارية و المساهمين | المحاسب | منع الغش ومعاقبة فاعلية ،حماية الاصول |
| من 1850 إلى 1900 | الحكومة و المساهمين | شخص مهني في المحاسبة أو قانوني | تجنب الغش و تأكيد مصادقية الميزانية |
| من 1900 إلى 1940 | الحكومة و المساهمين | شخص مهني في | تجنب الغش |

¹ خالد أمين عبد الله ،علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، عمان 2007 ص 17

| | | | |
|---|------------------------------------|-----------------------------------|------------------|
| والأخطاء الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية | المراجعة والمحاسبة | | |
| الشهادة على نوعية أنصام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة | شخص مهني في المراجعة والاستشارة | الحكومة ،البنوك والمساهمين | من 1940 إلى 1970 |
| الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نضام الرقابة الداخلية في ضل احترام المعايير ضد الغش العالمي | شخص مهني في المراجعة والاستشارة | الحكومة ،هيئات أخرى والمساهمين | ابتداء من 1990 |

المصدر :محمد التهامي مسعود صديقي ،المراجعة وتدقيق الحسابات ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية الجزائر 2005 ص07.

الفرع الثاني: مفهوم المراجعة

وضعت جمعية المحاسبية الأمريكية تعريف عام للمراجعة بأنها (عملية منضمة للحصول على الأدلة والقرآن الموضوعة المتعلقة بالتأكد من الإحداث والأنشطة الاقتصادية وتحديد مدى الانسياق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية وتوصيل نتائجها للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات)¹

و عرف bonnau ltetgermonet : المراجعة على أنها اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤصل ومستقل بغية إعطاء رأى معلل على نوعية ومصداقية المعلومات

¹ -محمد سمير الصبان ،نظرية المراجعة وأليات التطبيق ،دار الجامعية ،الاسكندرية 2003/2002 ص06

المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة¹ كما وضع خالد أمين تعريفا للمراجعة والمتمثل في (بأنها فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسات تحت التدقيق فحصا إنتقاديا متضمنا بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تطويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة في تلك الفترة²

ونلخص ما سبق إن المراجعة تتركز على ثلاث نقاط أساسية وتتمثل في

1- الفحص:

يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي هو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

2- التحقق:

يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة وبما أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتواجد بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة فإن أي خلل في النظام المولد لما يؤدي إلى احتمال خلل في القوائم المالية الختامية بصفة أوتوماتيكية لذلك فالمراجعة بإمكانها اكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام المعلومات المحاسبية والمحافظة على استمرارية في ظل التقيد، بمعايير المراجعة المتفق عليها ليسمح لهذه الأخير بتوليد معلومات تكون ممثلة للوضعية الحقيقية للمؤسسة .

3- التقرير :

يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من المراجعة وثمرتها³

¹ محمد التهامي طواهر مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 09

² خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان 2007، ص 17

³ محمد التهامي طواهر مسعود (صديقي)، نفس مرجع سابق ص 11

وكخلاصة عامة نقول بأن المراجعة هي عملية فحص لمجموعة من المعلومات بغرض اكتشاف الغش والخطأ وهذا الهدف التحقق من أن البيانات المسجلة في السجلات المحاسبية والقوائم المالية .

المطلب الثاني : أهمية وأهداف المراجعة

أولا :أهمية المراجعة :

ترجع أهمية مراجعة الحسابات إلى كونها وسيلة تهدف إلى خدمة عدة أطراف مختلفة وتعتمد في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها ومن الأمثلة على هذه الأطراف المستثمرين الحاليين والبنوك و رجال الأعمال والاقتصاد والهيئات الحكومية المختلفة ونقادات العمال وغيرها. فالبنوك التجارية والصناعية تعتمد القوائم المالية للمراجعة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون على هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي في التخطيط الاقتصادي .

أما الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد قوائم المراجعة في أغراض كثيرة منها التخطيط (الرقابة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الإعانات لبعض الأنشطة و القطاعات.... الخ كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتهم مع الإدارة بشأن الأجور و المشاركة في الأرباح وما شابه¹

ثانيا : المراجعة الجزئية :

وتعتبر المراجعة الجزئية من بين الأنواع الأكثر تطبيقا في المراجعة بحيث يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها ويتعين في هذه الحالة وجود إتفاق أو عقد كتابي يبين حدود ونطاق المراجعة والهدف المراد تحقيقه²

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات ، مرجع سابق ص 15

² محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وأليات التطبيق، مرجع سابق ص 35

ثالثاً : من حيث توقيت المراجعة :

ويقسم إلى نوعين :

1-المراجعة المستمرة : هي المراجعة التي تتم بصفة مستمرة بمعنى أن تتم المراجعة أولاً بأول خلال الفترة المالية، إذ يقوم مراجع الحسابات بالتردد على المشروع من أن إلى آخر أو على فترات دورية أو غيرها دورية للقيام بمراجعة الأعمال المحاسبية التي تمت¹

2-المراجعة النهائية : تعد المراجعة النهائية مناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك لأن المراجع يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر وترصيد الحسابات وفي هذا ضمان لعدم حدوث أي تعديل للبيانات بعد مراجعتها كما أنه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المنشأة وذلك لعدم تردد المراجع ومساعدته على المنشأة بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية المراجعة²

رابعاً: من حيث الجهة التي تقوم بالمراجعة:

وتنقسم إلى نوعين هما :

1 -المراجعة الداخلية : وهي عبارة عن الفحص المنظم لعمليات المشروع ودفاتره وسجلاته ومستنداته بواسطة جهة داخلية أو مراجعين تابعين كموظفين للمشروع فالمراجع الداخلي هو موظف بالمؤسسة التي تخضع أنشطتها للفحص والتقويم وهو لا يتمتع بالاستقلال الذي يتمتع به المراجع الخارجي³

2 - المراجعة الخارجية: وهي المراجعة التي تقوم بها جهة مستقلة عن المشروع لا تخضع لإشراف الإدارة بل بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية⁴

¹ إبراهيم علي العثماوي، أساسيات المراجعة، والمراقبة الداخلية طوخي مصر للطباعة ص 25

² أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، الأردن، 2005

³ يوسف محمود الجربوع، مرجع سابق ص 05

⁴ محمد التهامي طواهر مسعودي صديقي، مرجع سابق ص 30

المطلب الثالث: أنواع وإجراءات المراجعة

الفرع الأول: أنواع المراجعة

أولاً: من حيث إلزامية القانون :

ينظر المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري إلى إلزامية المراجعة لبعض مؤسسات والشركات وعدم إلزامية المراجعة إلى غيرها لذلك سنميز بين نوعين من المراجعة وهي :

1- المراجعة الإلزامية : وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها بحيث نص المشروع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به فمن أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مراجع حسابات يتولى مراجعة حساباتهم وقوائمها المالية¹

2- المراجعة الاختيارية : وهي المراجعة التي تطلبها المؤسسة أو أصحابها بطريقة اختيارية بمعنى عدم وجود إلزام قانوني يحتم القيام بها وهذه المراجعة قد تكون كاملة أو جزئية حسب ظروف المؤسسة²

ثانياً: من حيث نطاق المراجعة :

يعتبر نطاق المراجعة من بين أهم المحددات التي تفرز نوعين من المراجعة هما :

1- المراجعة الكاملة : في هذا النوع من المراجعة يحول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه ، إذ يقوم بفحص البيانات والسجلات فعملية المراجعة لا بد أن تنفذ بمعايير ومستويات المراجعة المتعارف عليها وفي ضل التصنيفات العديدة للمؤسسات وكبر حجم الأصناف منها بمعنى أن تكون مراجعة وتدقيق شامل للعناصر والنواحي التالية :

أ- جميع العمليات المالية الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

ب- جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها .

ج- جميع الحسابات التي تتضمنها دفاتر الأستاذ على اختلاف أنواعها .

د- جميع التسويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة

هـ- جميع المستندات والأوراق والملفات والسجلات والدفاتر

¹ السيد محمد المراجعة والرقابة المالية (المعايير القواعد) . دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2008 ص42

² يوسف محمود الجربوع مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق ، عمان 2000 ص17

ثانياً: أهداف المراجعة

يمكن استخلاص أهداف المراجعة في النقاط التالية

- 1- **التحقق:** وتتمثل في التحقق من أن جميع العمليات والحسابات الختامية قيدت تقييداً صحيحاً طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية والقوائم المالية الختامية الأخرى موجودة فعلاً.
- 2- **الشمولية أو الكمال:** وللوصول إلى الشمولية يتطلب علينا التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة والعمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومة شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة أخرى والذي يعتبر من بين أهداف المراجعة لإعطاء مصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية¹
- 3- **التقييم والتخصيص:** تهدف المراجعة من خلال هذا العنصر إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقاً للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك الاستثمار أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المحزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية بانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- 4- **العرض والإفصاح:** تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الحقيقة للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في المعلومات التي أعدت وفقاً للمعايير الممارسة المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية²
- 5- **إبداء رأي فني:** يسعى المراجع من خلال إبداء الرأي عما إذ كانت الحسابات الختامية أو حسابات النتيجة وكذلك الميزانية تبين بصدق ووضوح نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي خلال الفترة المالية ولذلك فعلى المراجع في إطار ما تمثله المراجعة القيام بالفحص لتحقيق من العناصر التالية:

¹ امباركة مفتاح دور المراجعة في تفعيل اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم تسيير

تخصص تدقيق محاسبي بجامعة الوادي، 2012، ص 10

² محمد التهامي مسعود صديقي مرجع سابق ص 180

التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة .

مراقبة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وتقييم الهيكل التنظيمي.

التأكد من التسجيل السليم للعمليات والأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة

تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة لكل وتقييم الأهداف والخطط ¹

الفرع الثاني :إجراءات المراجعة :

تعكس الإجراءات تصرفات وممارسات محددة يجب أدائها أو السلوك الواجب أدائه في حين إن المعايير تمثل أهداف نوعية أو كيفية ومن ثم فإن الإجراءات يتم تحديدها لمقابلة وتحقيق أهداف المراجعة المحددة كما تحتوي هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة والشخص المسؤول عند تنفيذها ومن الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند تصميم برنامج المراجعة ما يلي :

التقيد بنطاق عملية المراجعة كاملة كانت أم جزئية ،لأن لكل منها خطوات معينة .

مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية الموجودة بالمنشأة بحيث على ضوء درجة الكفاية تلك

يتحدد نطاق عملية المراجعة

الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها لأن المراجعة وسيلة وليست غاية لحد ذاتها فيجب ان

يتيح البرنامج لتحقيق تلك الأهداف

استخدام وسائل المراجعة التي تمكن المراجع من الحصول على قرائن قوية في حجتها .

اتباع طرق المراجعة تلائم ظروف كل حالة فلكل منشأة ظروفها الخاصة والتي على

ضوءها يقوم المراجع بأعداد برنامج المراجعة الملائم ²

¹ إمباركة مفتاح ، دور المراجعة في تفعيل اتخاذ القرارات مرجع سابق ص 11.

² إمباركة مفتاح ،نفس المرجع سابق ص19

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية

يعتبر هذا النوع من المراجعة على تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع عن طريق فحص البيانات والسجلات المحاسبية بغية الحصول على معلومات تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة بحيث يتولى القيام بهذه المراجعة شخص أو مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى المؤسسة حيث يخضع المراجع الداخلي لسلطة تسيير وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف وتطور المراجعة الداخلية وأهميتها وأهدافها وأنواعها

المطلب الأول: تعريف وتطور المراجعة الداخلية

الفرع الأول : التطور التاريخي للمراجعة الداخلية :

تطورت المراجعة الداخلية مع توسع الأنشطة الاقتصادية وقد ظهرت بعد ظهور المراجعة الخارجية وكما أن اهتمام إدارة الوحدة الاقتصادية بضرورة التعرف على مدى كفاءة أداء العاملين فيها ومدى تنفيذهم لسياساتها وتوجيهاتها وهذا أدى إلى ظهور محاسب داخلي والذي يقوم بتقييم الأنشطة الداخلية في الوحدة وفحص الأداء المحاسبي فيها ويطلق عليه المراجع الداخلي¹

وتعتبر بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية في عام 1941م حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين (iiA.IMSTITVTEOFIHTARNALAVDITORs) في الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجع الداخلي وفي عام 1957 تم إدخال تعديلات عليها وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي : على أنه مراجعة (review) الأعمال والسجلات تتم داخل منشأة بصفة مستمرة أحياناً وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق أو المراجعة الداخلية كثيراً في المنشآت المختلفة

وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واختراع إطار متكامل

¹ السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، مرجع سابق، ص 139

لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية وفي عام 1979 انتهت الجان من أعمالها وقدمت تقرير نتائج دراستها وتم التصديق عليها وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له .

وفي عام 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة أو (التدقيق) صادرة عن (IIA) ثم تمت صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية عام 1999 من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي وتم تعريف نشاط المراجعة الداخلية على أنه نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية على أنها نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر¹

الفرع الثاني: تعريف المراجعة الداخلية

للمراجعة الداخلية عدة تعاريف نذكر منها :

عرفها المعهد الفرنسي للمراجعين والمستشارين الداخليين ونشرته عن مسؤوليات المراجع الداخلي بأنه وظيفة المراجعة الداخلية هي : عبارة عن نشاط تقييمي مستقل يهدف إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من أجل خدمة الإدارة وبالتالي فهي رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الداخلية² ولقد عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية institute of internal auditors (IIA) على أنها وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للإجراءات

¹ أحمد مخلوق المراجعة الداخلية في ضل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ،مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم تسيير تخصص نقود مالية ،جامعة الجزائر .07/06ص

² إمبرك مفتاح، دور المراجعة في تفعيل اتخاذ القرارات، مرجع سابق ص 22

والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية وذلك لهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية¹ كما تعرف المراجعة الداخلية على أنها "وظيفة تثمينية للرقابة الداخلية مطبقة على فترات تتاوبيه في وسط المنظمة من طرف داخلي لمساعدة المسؤولين في جميع المستويات للتحكم أفضل في نشاطاتهم"²

وعرفها البعض المراجعة الداخلية بأنها "أداة إدارية لتقييم كيفية ممارسة أفراد الإدارة التنفيذية لأنظمة الرقابة

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج ما يلي :

- المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة داخل تنظيم معين
- خلال المراجعة يتم إبلاغ الإدارة العليا بمدى سيرورة العمليات ومدى تجسيد السياسات وتحقيق الأهداف مع اقتراح مجموعة من التحسينات من شأنها أن تزيد في فاعلية وكفاءة المؤسسة

المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية هي فحص والتأكد من احترام القوانين والتنظيمات في كل الجوانب التي تخص المؤسسة ولهذا اختلفت أنواع المراجعة وتتمثل هذه الأنواع في:

أولاً: المراجعة الإدارية :

وتعرف النطاق الذي تغطيه من حيث :

- تقويم واختيار النشاطات الإدارية ونتائج الأداء
- تقويم وفحص شامل لعمليات المؤسسة
- تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والموارد البشرية وتقديم التوصيات اللازمة للتحسين³

¹ أحمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ضل المعايير الدولية، مرجع سابق ص 47- 48.

² إمبرك مفتاح دور المراجعة الداخلية في تفعيل اتخاذ القرارات، مرجع سابق ص 23

³ عطاالله أحمد سويلم الحسبان الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات دار الراجة للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2009-

ثانياً: المراجعة الإستراتيجية :

بحيث يقوم المراجع بفحص الانسجام العام بين مجموع السياسات والاستراتيجيات للمؤسسة مع المحيط الذي تنمو فيه هذه الأخيرة وتعتبر وظيفة من الوظائف الأخرى للمراجعة¹

ثالثاً: المراجعة المحاسبية والمالية :

إن مفهوم المراجعة المحاسبية والمالية هو مفهوم واسع خاصة عندما يتعلق الأمر بالمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لأن الفرق بين هذين النوعين فيه إلتباس خاصة بالنسبة للمراجعة الخارجية التي تولى اهتماماً بالمصادقة على الحسابات. أما المراجعة الداخلية فتهم بطريقة سير دائرة أو قسم المحاسبة من حيث تنظيم طريقة العمل وتكوين المستخدمين.....الخ²

المطلب الثالث : أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

الفرع الأول :أهمية المراجعة الداخلية

للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة والتي تكمن في كونها وسيلة تخدم مجموعة من الوظائف داخل المؤسسة التي تعتمد اعتماد كبير على التوصيات التي تصدرها المراجعة الداخلية وتتمثل هذه الأهمية في ثلاث نواحي رئيسية وهي كما يلي:

1 -المسؤولية :اتجاه إدارة المؤسسة التي توجد فيها حيث تتمثل أهميتها في مساعدة مديري

المؤسسة في القيام بوظائفهم اليومية في إدارة و تسيير شؤون المؤسسة عن طريق توفير الضمان بأن آلية الرقابة التي يعتمدون عليها سليمة وتعمل على ما هو مرغوب في تحقيق الأهداف المنشودة التي نشأت من أجلها .

2 مجال الرقابة الداخلية :تهتم بكل من الجانب المالي والجانب الإداري والاقتصادي لنظام

الرقابة طالما أن مسؤوليتها لا تقتصر على الإدارة المالية ومن جهة أخرى تكمن أهميتها في ضمانها لسلامة النظام الكلي للرقابة الداخلية من الناحيتين المالية والإدارية .والتحقق.

3 مجال الفحص : ويتمثل في التحقق من سلامة نظام مسك الدفاتر ومن أنه يستمر في

توفير معلومات دقيقة وبصفة دائمة وكذلك التأكد من أن طرف تجميع المعلومات في التقارير

¹ -زين يونس ،عوادي مصطفى ، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق المعايير المراجعة الدولية ، مرجع سابق ص 40

² نفس المرجع السابق ص40

المختلفة توفر للإدارة بيانات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل ولا تقتصر على توفير الملاحظات التاريخية¹

الفرع الثاني: أهداف المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية هي عنصر من عناصر الرقابة الداخلية ولذلك فهي تقوم بتقييم الجوانب الرقابية في المؤسسة بما يساعد الإدارة على أداء وظائفها وهذا عن طريق رسم سياسات ثم تقوم الإدارة المتوسطة بترجمة هذه السياسات العامة وتسعى المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- حماية ممتلكات المؤسسة ومصالحها
- كفاية الأنظمة المالية المعمول بها في المنشأة وكفاية الأنظمة الرقابية على العمليات المختلفة
- البناء والإصلاح
- المحافظة على أصول المنشأة وحمايتها من الغش والاختلاس والسرقة
- دقة البيانات المحاسبية التي تحتويها الدفاتر والسجلات والقوائم
- متابعة تنفيذ الأداء وتقييمه من حيث الجودة وتحقيق الكفاية الإدارية بصفة عامة²

¹ زين يونس عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية مكتبة بن موسى السعيد الوادي 2010-2011

² منصور حامد منصور محمد أبو العلا الطحان محمد هاشم الحمودي أساسيات المراجعة دار النشر مركز الجامعي القاهرة ، 1999ص139

المبحث الثالث: طريقة أداء المراجعة الداخلية وأخلاقيات المهنة المراجعة

والفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية

بغية حصول على نتائج جيدة للمراجعة الداخلية يجب سيرها وأدائها بطريقة منظمة و إتباع أخلاقيات المهنة وهذا من خلال الوقوف على عدة نقاط أساسية ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى طرق أداء هذه المراجعة وأخلاقيات مهنة المراجعة وكذلك الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

المطلب الأول: طريقة أداء المراجعة الداخلية

تختلف طريقة أداء المراجعة الداخلية حسب نشاط المؤسسة لكن يوجد عناصر مشتركة في أداء المراجعة والتي تتمثل في التحقق والتحليل. الالتزام. التقييم. التقرير .

1 -التحقيق : ويهدف التحقيق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية وكذلك جمع الأدلة والقوانين التي تثبت صدق ما تتضمنه السجلات وما يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. كما أن التحقق يختص أساسا بالعمليات والحسابات ويعتبر عاملا مشتركا بين المراجعة الداخلية والخارجية إلا أنه يتم تفصيلها ومستمر على مدى العام فالمراجع الداخلي يستطيع مراجعة جميع عمليات البيع والشراء والنقدية

2 -التحليل :وهو عبارة عن فحص انتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والحسابات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص ويتطلب إجراء المقارنات والربط بين العلاقات كذلك اكتشاف الأمور الشاذة.

3 -الالتزام : ويقصد بالالتزام السياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للطرف والنظم والقرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم وكذلك للتوصل إلى نتائج مقبولة ومع ذلك أهمية الإدارة بمعرفة ما إذا كانت هذه النتائج قد تحققت من خلال الممارسة المصرح بها و بما يتماشى مع السياسات يتعين عليه زيادة المواقع من وقت إلى آخر وعدم الاعتماد على الآخرين كما أن إدارة المراجعة الداخلية لا تقتصر على المحاسبين والمراجعين وإنما يمكن أن تزود بقانونيين وغيرهم

4 -التقييم : وهو عبارة عن تقييم جمع البيانات والمعلومات وتفصي الحقائق والاستعانة بأداء المسؤولين و اقتراحاتهم تقييم هذه الآراء والاقتراحات وهو بمثابة تقرير شخصي عن مدى كفاية وفعالية اقتصادية السياسات والإجراءات التي تسير عليها الشركة بقصد تطوير الأداء

5 -التقرير :وهو ذلك التقرير الذي يقدمه المراجع الداخلي والذي يبرز المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليها من نتائج وتوصيات ويفضل عرض التقرير على المسؤول عن نشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق او سؤى التقرير عن بعض الأمور¹

المطلب الثاني : أخلاقيات مهنة المراجعة .

وضع المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (iia) دليل أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وقد تضمن هذا الدليل عشر قواعد سلوكية وتتمثل في :-

- +الأمانة الموضوعية والاجتهاد
- +عدم قبول هدايا من العملاء
- +عدم المشاركة في عمل يتعارض مع أهداف المؤسسة
- +عدم ممارسة الأنشطة غير القانونية
- +ضرورة الاستعانة للمعايير المستخدمة في الممارسة المهنية للتدقيق المهني
- +القيام بالأعمال المهارة مهنية
- +الحفاظ على سرية المعلومات
- +الكشف عن جميع الحقائق المادية أو تلك تخفي ممارسات غير قانونية
- +الكفاح المستمر من أجل تحسين الكفاءة وزيادة جودة الخدمة.
- +الالتزام بالحفاظ على مستويات عالية لمعايير الكفاءة والأخلاق والنزاهة²

¹ أحمد حلمي تطوير معايير التدقيق والتأكد المدولين دار الصفاء ، عمان ، 2009 ص78---79

² نفس المرجع السابق ص96

المطلب الثالث: الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

أولا أوجه الشبه :

- وتتمثل أوجه الشبه بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية فيما يلي :
- امتلاك مستوى كفاءة ومعرفة جيدة تسمح بتنفيذ كافة طرق المراجعة
- تطبيق منهجية مشتركة إلا أن هناك اختلاف بسيط .
- العمل في نفس المكان وهو المؤسسة

ثانيا :أوجه الاختلاف :

ويمكن توضيحها في الجدول التالي :¹

الجدول رقم(2) أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية

| المراجعة الخارجية | المراجعة الداخلية |
|--|--|
| تنفيذ المراجعة من شخص مستقل تماما عن المؤسسة | تنفيذ مهمة المراجعة من شخص داخل المؤسسة |
| المراجعة الخارجية تعتبر إجبارية على المؤسسة فالمشرع يفرض عليها تدقيق محافظ حسابات | المراجعة الداخلية تعتبر اختيارية المؤسسة فإنشاؤها يدخل ضمن إستراتيجيات وأهداف المؤسسة |
| يكون المراجع مستقل تماما عن إدارة المؤسسة في كل عمليات الفحص والتقييم | من الضروري أن يكون المراجع مستقل عن الخزينة ومصالحة المحاسبة وكذا باقي وظائف المؤسسة لكنه يبقى يتبع الأوامر الصادرة من إدارة المؤسسة |
| التدقيق في العمليات قصد تحديد مدى فعالية نظام المراقبة الداخلية ومصادقية المعلومات المالية | التدقيق في العمليات هدفه وضع تحسينات وتطبيق صحيح للسياسات والإجراءات فالتدقيق لا يقتصر على الجانب المالي فقط |
| المراجعة تكون بصفة دورية يحددها المراجع حسب برنامج تدخلاته | مراجعة العمليات في المؤسسة تكون بصفة مستمرة على مدار أيام السنة |

SOURCE: HAMINI ALLEL:P!43

¹ HAMINI ALLEL. LE CONTROLE INTERNE ET L,ELA BOATION DU BILAN COMPTABLE .OPU.ALGER .1993 .PAGE43

خلاصة الفصل

تعتبر المراجعة من أهم الركائز التي تقوم عليها البنوك التجارية بحيث تقوم بفحص وتحليل المعلومات المالية ومصادقيتها ومدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها

كما أن المراجعة الداخلية تعبر على تحقيق أكبر كفاية إدارية إنتاجية ممكنة للمشروع عن طريق فحص البيانات والسجلات المحاسبية بغية الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن حقيقة البنك .

مقدمة الفصل الثاني:

يعتبر تطور الجهاز المصرفي أو المنظومة المصرفية من احد أهم المقاييس أو المعايير التي تقاس بها أي تنمية اقتصادية إذ تلعب البنوك التجارية دورا هاما في الحياة الاقتصادية ولذلك جعلت المراجعة الداخلية للحفاظ على تحقيق أهداف البنك ولهذه المراجعة مقومات والتي سوف نتطرق إليها في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى أربع مباحث :

- المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية السليمة
- العوامل المؤثرة في المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية
- منهجية المراجعة الداخلية في البنوك التجارية
- المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية

المبحث الأول : المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية السليمة

إن للمقومات الأساسية دور هام في المراجعة الداخلية فهي تساعد على فعاليتها ولا بد أن تكون هذه المقومات مرتبطة ببعضها البعض وعليه من خلال هذا البحث سوف يتم التطرق إلى المطالب التالية :

- 1- هيكل تنظيمي إداري ونظام محاسبي سليم
 - 2- الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات واختيار الموظفين أكفاء
 - 3- رقابة الأداء في إدارة المشروع واستخدام كافة الوسائل الآلية
- المطلب الأول : هيكل تنظيمي إداري ونظام محاسبي سليم.**

الفرع الأول : هيكل تنظيمي إداري :

يرعي في وضعه تسلسل الاختصاصات ، وتوضح الإدارة الرئيسية مع تحديد السلطات والمسؤوليات لهذه الإدارات بدقة تامة والهيكل التنظيمي لا بد منه خاصة في المشروعات الكبيرة التي تتعذر إدارتها عن طريق الاتصال الشخصي بل لا بد من وجود إدارات فرعية متعددة تتولى إدارة المشروع ضمن صلاحيات ومسؤوليات معينة، ويجب أن تراعي في الهيكل التنظيمي الدقة والمرونة لمقابلة أي تطورات في المستقبل ، كذلك يجب أن تحقق استقلال الإدارات

الفرع الثاني : نظام محاسبي سليم

يعتمد على مجموعة متكاملة من السجلات والدفاتر ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تحققه رقابة فعالة ويجب أن يراعي في المستند أو السجل البساطة والوضوح حتى يسهل فهمه لمن يستعمله ويجب أن يخدم ذلك السجل أو المستند هدفا من أهداف إدارة المشروع كما يجب أن يراعي في تصميمه كافة استخداماته المحتملة حتى تقلل من تغيير النماذج كل حين كما يجب أن يراعي في تصميمه ما يكفل تحقيق مراجعة داخلية فعالة في المراحل التي يمر بها المستند¹ .

¹ صلاح ربيعة ، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق . دراسة حالة مؤسسة القرض الشعبي الجزائري ، رسالة ماجستير في العلوم المالية فرع نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، ص 76

المطلب الثاني :الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الوجبات واختيار الموظفين أكفاء

الفرع الأول : الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الوجبات

يجب مراعاة تقسيم الوجبات التي بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية ما من أولها إلى آخرها . أي من إنشائها والاحتفاظ بالأصول المترتبة عليها والمحاسبة عنها لأن الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة سيشكل خطر على المشروع بوجود تلاعب أو اختلاس لذلك على الإدارة توزيع العمل بشكل يضمن وجود رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه المراجع وهكذا تقل فرص التلاعب والغش والخطأ¹

الفرع الثاني :اختيار موظفين أكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة

وتتمثل في توصيف دقيق لوظائف المشروع المختلفة وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين بالمشروع بما يضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب له حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة.

المطلب الثالث: رقابة الأداء في المشروع واستخدام كافة الوسائل الآلية

الفرع الأول : رقابة الأداء في إدارات المشروع ومراحله المختلفة

ولتحقيق كفاءة عالية فيه ومما يجب ملاحظته ضرورة الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة وإذا ما وجد أي الخراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه و تتم رقابة الأداء بطريقة غير مباشرة كاستعمال أدوات الرقابة المختلفة مثل الموازنات التقديرية و التكاليف المعيارية وتقارير الكفاية والتدقيق الداخلي وما شابه.²

الفرع الثاني :استخدام كافة الوسائل الآلية

ونقصد بهذا المقوم استعمال وإدخال الوسائل الآلية آلة الحساب والإعلام الآلي وذلك لكون هذه توفرا لألي:

- دقة وسرعة المعالجة وسهولة الحصول على المعلومات

- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة

¹ صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق. دراسة حالة مؤسسة القرض الشعبي الجزائري رسالة ماجستير في العلوم المالية فرع

نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ص 76

² خالد أمين مرجع سابق، الطبعة الرابعة، 2007، ص 170، 171

- توفير الوقت والتحكم بالمعلومات

- خفض التكلفة المعالجة و تدعيم العمل بكفاءة¹

المبحث الثاني:العوامل المؤثرة في المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية

المقومات الأساسية هي عناصر مرتبطة ببعضها البعض تساعد في نجاح المراجعة الداخلية لكن هناك عوامل يمكن أن تثر على نجاح هذه العملية والتي سوف نتطرق لها في هذا المبحث الذي قسمناه إلى ثلاث مطالب :

بيئة المراجعة الداخلية

نشاطات المراجعة الداخلية ومراجعة النظام

تقييم المخاطر و المعلومات الاتصال

المطلب الأول : بيئة المراجعة الداخلية

و تتضمن وظائف الإدارة و المسؤولين عن التحكم المؤسسي ، بالإضافة إلى اتجاههم و مواقفهم و تصرفات حيال المراجعة الداخلية للمؤسسة و أهميتها .

إن البيئة المراجعة تحدد الإطار العام للمؤسسة و لذلك فعلى المراجع الداخلي أن يقوم بدراسة و فهم البيئة لان نتيجة ذلك ينعكس على فعاليات تطبيق مقاومات المراجعة الداخلية السليمة²

المطلب الثاني : نشاطات المراجعة الداخلية ومراجعة النظام

الفرع الأول : نشاطات المراجعة الداخلية

تتمثل في السياسات و الإجراءات التي تحددها الإدارة لتحقيق أهدافها و تلك الأنشطة لها أهداف عديدة و التي يمكن أن تؤثر على عملية المراجعة لذلك يتم تطبيقها عند مستويات مختلفة داخل التنظيم و تمتد الأنشطة من المراجع الداخلية لأبعد من النظام المحاسبي لضمان توليد قوائم مالية دقيقة وذات مصداقية ، يمكن أن ترتبط الأنشطة المراجعة الداخلية لفحص الأدلة و تشغيل المعلومات ونظم المراجعة و الفصل بين المهام³

¹ صلاح ربيعة مرجع سابق ،س76

² : علي عبد القادر الذبيان ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية الطبعة الثالثة دار وائل للنشر عمان الأردن 2010/ ص 180

³ : أمين السيد احمد لطفى ، المراجعة بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية الإسكندرية 2006/ص391

الفرع الثاني مراجعة النظام :

تعتبر عملية المراجعة المكونة الأخيرة في مراجعة الداخلية و هي عبارة عن عملية التي تستخدمها المؤسسة لتقويم جدول المراجعة الداخلية خلال الفترات الزمنية .
و تتضمن عملية المراجعة التقويم عملية و تصميم و تشغيل نظم المراجعة الداخلية على أساس زمني ملائم بالإضافة إلى اخذ التصرفات التصحيحية كل ما كان ذلك ضروريا ، و تقوم الإدارة بمراجعة نظم المراجعة الداخلية ؟؟؟؟.... لدراسة ما إذا كانت تعمل طبقا للمستهدف أو لا بالإضافة لتعديلها بشكل ملائم عند حدوث تغييرات في الظروف المحيطة ، و في كثير من المؤسسات البنكية يقوم المراجعون الداخليون بتوصيل المعلومات بشأن نقاط القوة و الضعف و تقديم التوصيات لتحسين النظام لكي لا تؤثر على تلك المقومات¹

المطلب الثالث : تقييم المخاطر و المعلومات الأساسية

الفرع الأول : تقييم المخاطر :

تفسح المراجعة الداخلية لتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسة سواء من المؤثرات الداخلية أو المؤثرات الخارجية ، كما يعتبر وضع أهداف ثانية و واضحة للمؤسسة البنكية شرطا أساسيا لتقييم المخاطر و نجاح المقومات الأساسية لذلك فان تقييم المخاطر عبارة عن تحليل و تحديد المخاطر (فانه من الضروري) (تحليلها للتعرف) ذات العلاقة . المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الأجل، و لحضه تحديد المخاطر فانه من الضروري تحليلها للتعرف على إثرها الممكن وذلك من حيث أهميتها و تقدير احتمال حدوثها و كيفية إدارتها و الخطوات الواجب القيام بها .

الفرع الثاني : المعلومات و الاتصالات :

يجب تسجيل المعلومات و إيصالها إلى الإدارة البنكية و إلى آخرين يحتاجونها داخل البنك و ذلك بشكل إطار زمني يساعدهم على القيام بالمراجعة الداخلية والمسؤوليات الأخرى حتى يستطيع البنك إن يحمل ويراقب عملياتها عليه إن يقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة به و في الوقت المناسب و ذلك فيما يتعلق بالأبحاث الداخلية و الخارجية ، إما فيما يتعلق بالاتصال فانه يكون فعلا عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس أو بشكل أفقي

¹ عطا الله سويلم الحسبان التدقيق والرقابة الداخلية ، الطبعة الأولى ، دار الراجحة للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ط 2009 /ص 56-57-58

إلى قيام إدارة البنك بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها اثر في تحقيق البنك لأهدافه الفعالة استخدام المقومات الأساسية لتحقيق و تحسين اتصال مهم و موثوق و مستمر لهذه المعلومات¹

المبحث الثالث: المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية .

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مقومات المراجعة الداخلية للبنوك التجارية سوف يناقش المبحث التالي العناصر :

1 -القسم المستقل للمراجعة الداخلية

2 -أفراد مؤهلون للقيام بالمراجعة الداخلية

3 -تضام جيد للمراقبة الداخلية و التقارير

المطلب الأول : قسم مستقل للمراجعة الداخلية :

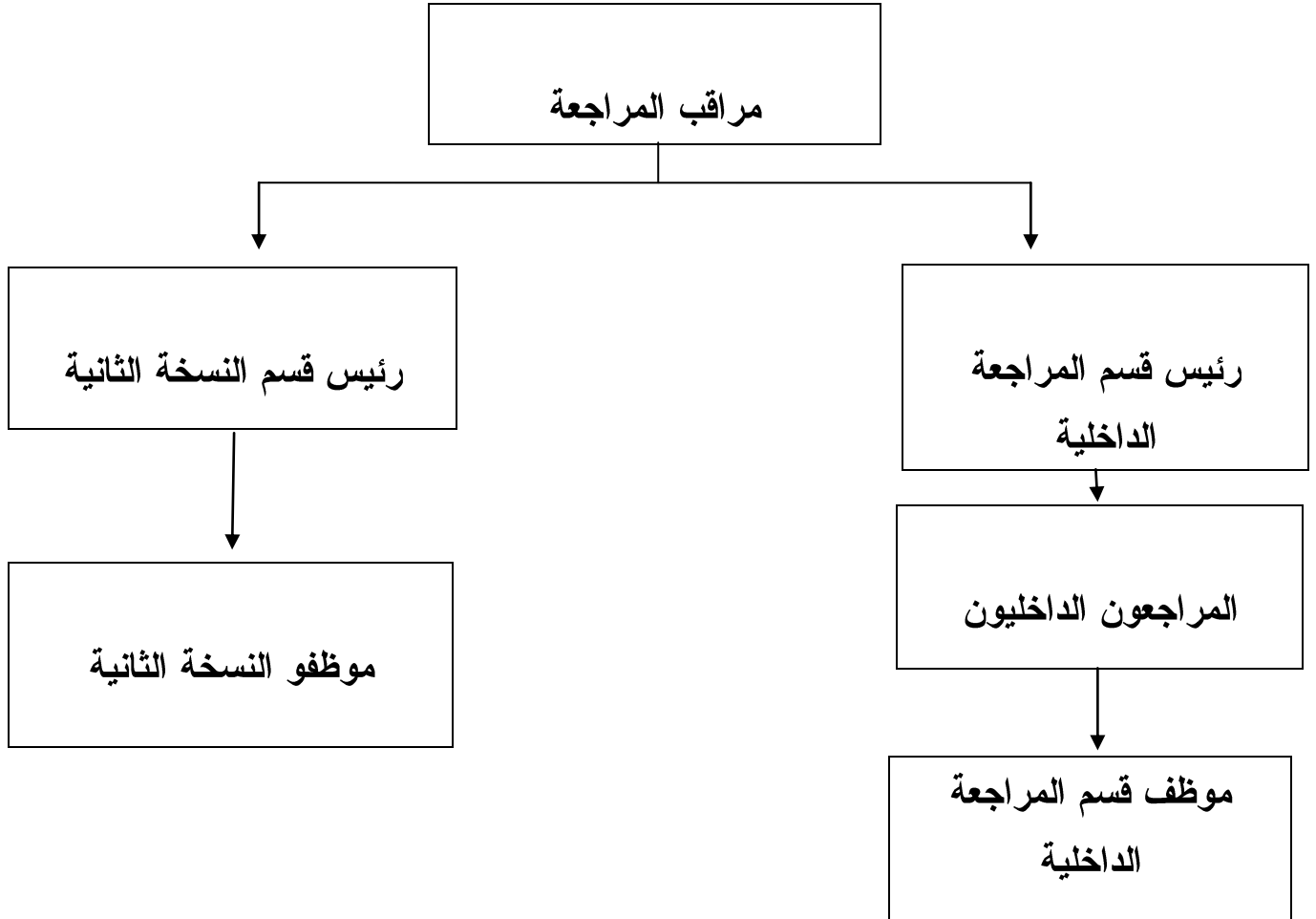
يجب تواجد إدارة عامة للمراجعة تقوم بمراجعة جميع أعمال إدارات البنك تتبع في الهيكل الوظيفي للبنك لعضو مجلس الإدارة ، كما يجب تواجد أقسام للمراجعة الداخلية في الفروع تتبع في الهيكل الوظيفي للمدير العام وتتبع من الناحية الفنية للإدارة العامة للتفتيش² و يكون على رئيس قسم المراجعة الداخلية وضع هيكل التنظيمي له والذي غالبا ما يأخذ الشكل التالي حيث يعمل به في معظم البنوك التجارية

¹ عطالله سويلم ، مرجع سابق ، ص 56-57-58

² نادر شعبان إبراهيم السواح وثناء على القباني ، النقود البلاستيكية ، و اثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية.

الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية :

الشكل رقم (01) يمثل الهيكل التنظيمي للفروع الرئيسية و فروع الدرجة الأولى و الثانية



المصدر: نادر شعيبان إبراهيم السواح و ثناء على القباني النقود البلاستيكية
أثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ص 175

أولاً: فروع الدرجة الثانية:

1 - المراقب :

يشرف على أعمال القسم و مراجعة دراسة الملحوظات و التقارير التي تقدم إليه من رئيس
قسم المراجعة و إبداء رأيه فيه و عرضها على إدارة الفرع

-تقريب وجهات النظرين المراجعين و إزالة أي اختلافات في وجهات النظر التي قد تنشأ بين القسم و الأقسام الأخرى .

-التعاون مع المفتشين أثناء الدورات التفتيشية بالفرع و الاشتراك معهم في العمليات الجرد المختلفة لتغطيه أعمال الفرع .

2 - رئيس القسم :

يشرف على موظفي المراجعة و يوزع العمل بينهم كل حسب خبرته و إمكانيته ، كما يقوم باطلاعهم على المنشورات الدورية و التعليمات و تدريبهم على العمل إضافة إلى ذلك توجيههم لتحقيق اكبر استفادة من قدرتهم .

-الاحتفاظ بسجل تداول المفاتيح الخاصة بالفرع و كذلك شفرة الخزن و إثبات تداولها أولاً بأول .

-التأكد من الالتزامات العاملين بالفرع بتطبيق التعليمات و المنشورات المنظمة للعمل كما انه يحتفظ لديه بالسجل الأختام الخاصة بالفرع و التي تحمل اسم البنك .

3 - المراجعون الداخليون :

يشترط أن يكون المراجع ملماً كاملاً بالقسم الذي يتولى مراجعته ، كما تتوفر له حرية الرأي و يتم تحديد عدد المراجعون لكل فرع وفقاً لحاجة العمل فيه .

من المبادئ الهامة أن تتم المراجعة مستندياً أي أن يتم مراجعة القيد مع المستندات المؤيد له سواء كان إشعار خصم أو إضافة بعد التحقق من صحة التوقيعات على المستند و ختم القيود و المستندات المؤيدة له بخاتم المراجع و يعتبر مسئولاً عن أي تقصير في المحافظة على الختم الخاص به في حالة سواء استخدامه بمعرفة الغير .

-إن كفاءة المراجع تقاس بمدى دقته في العمل و ما يكتشفه من أخطاء سواء في نظام الضبط الداخلي أو في تنفيذ القيود اليومية .

4 موظفو المراجعة الداخلية :

يقومون بمساعدة المراجعين الأعمال التي لا تتطلب خبرة فنية كبيرة فعلى سبيل المثال :

-المساعدة في مراجعة الأرصدة اليومية لحسابات الجارية و ضبط تلك الأرصدة في المواعيد الدورية .

-الاشتراك في أعمال الجرد كالخزينة و الكمبيالات الأوراق المالية... الخ

متابعة ورود إقرارات المصادقات على صحة حسابات العملاء.
-أية أعمال تستند إليهم من المسؤولين بالقسم.

ثانيا : فروع الدرجة الثالثة :

يقوم مراقب الفروع بكافة أعمال المراجعة ،على أن يساعده في هذه المهمة مراجع أو أكثر حسب حجم العمل فإذا احتاج العمل أكثر من أربعة مراجعين وجب إنشاء قسم للمراجعين يعين له رئيس قسم¹

*علاقة قسم المراجعة الداخلية بكل من الأقسام الأخرى وإدارة الفرع والإدارة العامة للتفتيش:

يعتبر قسم المراجعة الداخلية بمثابة المحور الرئيسي لإدارة العمل ونفادي الوقوع في الأخطاء

يعتبر قسم المراجعة الداخلية عن الإدارة الفاحصة من خلال التقارير التي ترد المراجعين بحيث تعرض على إدارة الفرع لدراسة المقترحات التي تهدف إلى تحقيق صالح العمل وحسن سيره.

هناك علاقة وثيقة بين قسم المراجعة وإدارة العامة للتفتيش حيث يقوم بمساعدة المفتشين أثناء تواجدهم بالفرع في عمليات الجرد المختلفة كما يتم موافاة الإدارة العامة للتفتيش في محاضر الجرد الدورية الخاصة بالفرع التي يقوم بها قسم المراجعة ، كذلك يقوم قسم المراجعة الداخلية بمتابعة تنفيذ الأقسام للملاحظة الإدارية العامة للتفتيش كل في ما يخصه بعد التأشير عليها من الإدارة العليا للبنك .

يمكن اعتبار قسم مراجعة الداخلية بمثابة إدارة تفتيش مقيمة بالفرع.

المطلب الثاني : أفراد مؤهلون للقيام بالمراجعة الداخلية.

يجب تزويد أقسام المراجعة الداخلية بالبنوك بأفراد من ذوي الكفاءة و الخبرة في أعمال البنك مع التركيز على عنصر اللياقة و متانة الخلق لان عملهم يستلزم الاتصال بجميع العاملين بالفرع.

و نعرض فيما يلي الشروط الواجب توفرها في أفراد قسم المراجعة الداخلية في البنك :

¹ - قادر شعبان إبراهيم السواح وثناء على القباني ، مرجع سابق ص 177

1- شروط علمية :

- أن يكون حاملا على مؤهل تجاري جامعي.¹
- أن يكون من ذوي الخبرة و مؤهل في أعمال البنك
- التدريب العملي المستمر
- يجب أن يكون المراجع لديه المعرفة الأساسية بالنظام الحاسب و مكوناته ووظائفه و إمكانيات التشغيل
- دراسة مبادئ العلوم السلوكية و طريقة كسب تعاون الآخرين
- أن يكون على دراية كافية بالتعامل مع شبكات المعلومات و كيفية الاستفادة منها.

2- الشروط المهنية :

- أن يؤدي عمله بموضوعية
- أن يلتزم بأداب و سلوك مهنة المراجعة
- يجب أن يتمتع بعمله بالسرية و عدم إفصاح أسرار العمل
- يجب أن لا يكون متصيذا للأخطاء بل مساعدا عم كشفها و تصحيحها .

3-شروط أخلاقية :

- أن يكون على علاقة طيبة بزملائه العاملين معه بالبنك.
- أن يكون حسن السمعة و أن يتخلى بالصفات الأخلاقية و الشخصية التي تم تحديدها في معايير الأداء المهني للمراجعة
- أن يكون هناك حد لعلاقته مع من يقوم بمراجعة أعماله في حدود الزمالة.

المطلب الثالث : نظام جيد للمراقبة الداخلية و التقارير .

أولا : نظام جيد للمراقبة الداخلية :

نصت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية على أن مجال عمل المراجعة الداخلية يجب أن يتضمن فحص و تقييم سلامة و فعاليات نظام الرقابة الداخلية المعمول بها في المنشأة ووجود الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة فيها و على ذلك نجد ان نطاق عمل المراجعة

1- 1 نادر شعبان إبراهيم السواح و ثناء على القباني ، مرجع سابق 179

الداخلية يشمل فحص و تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك و مدى كفاءة المهام المحددة و يتم ذلك من خلال :

1 صحة المعلومات و مصداقيتها :

يجب على المراجعين الداخليين دراسة مدى صحة المعلومات و إمكانية الوثوق بها و كذلك دراسة و تقييم الوسائل المستخدمة في الحصول على هذه المعلومات

2 الالتزام بالسياسات و الإجراءات و القواعد :

على المراجعين الداخليين فحص نظام المطابقة في البنك لتأكد من تماشيها مع السياسات و الإجراءات و القواعد العامة التي يكون لها تأثير على العمليات و التقارير

3 حماية الأصول :

يجب على المراجعين الداخليين تقييم مدى اقتصادية وفعالية استخدام الموارد

ثانيا : نظام جيد لتقارير

يرعى أن يتوفر للمراجعين الاستقلال في الرأي و أن تترك لهم الحرية الكافية في عرض ما قد يبدو لهم من الملحوظات و تكون تقارير مكتوبة الى إدارة الفرع للاطلاع و إصدار ما تراه من تعليمات

و على ذلك يجب تحديد أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير حيث تتميز التقارير الجيدة بخصائص أربعة هي :¹

1 -المنفعة: يجب أن يكون للتقارير هدف معين في خدمة الإدارة و أن تعرض المعلومات

في تقارير بشكل مختصر وواضح ومفيد يحث المدير على اتخاذ القرارات

2 -الشكل الملائم : يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قرائنها و فهم ما تحتويه من

معلومات كما يحدد الشكل الملائم للتقارير على أساس كل حالة على حدى.

3 -محدودية الهوية: التقارير الجديدة يجب أن تشمل على معلومات أساسية تحدد هويته

فعلى سبيل المثال (اسم البنك ،اسم القسم أو الإدارة... الخ) و أرقام الصفحات و تاريخ التقارير .

4 -الثبات : يجب أن تعد التقارير على أساس ثبات و فترات زمنية ثابتة .

¹ نادر شعبان إبراهيم سواح و ثناء على القباني ، مرجع سابق ص 194

المبحث الرابع : منهجية المراجعة الداخلية في البنوك التجارية.

إن اتساع نطاق المؤسسات البنكية و نعد مهماتها وكذا التطور الذي شهدته مكانة العمل فيها، الأمر الذي استدعى على البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة ضرورة إيجاد مراجعة داخلية لهذه المؤسسات سواء كوظيفة مستقلة بذاتها أو كنظام متكامل يساهم في تحقيق أهداف البنك ولذلك من خلال أدوات وتقنيات معينة¹

ولهذا سوف نتطرق في هذا البحث إلى منهجية المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ولقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاث مطالب:

- تخطيط عملية المراجعة الداخلية للبنوك التجارية.

- إجراءات المراجعة الداخلية للبنوك الداخلية.

- المراجعة الداخلية في مصلحة القروض

المطلب الأول: تخطيط عملية المراجعة الداخلية في البنوك التجارية

يجب أن يشمل خطة مراجعة البنك على النقاط التالية :

1- الحصول على معرفة كافية عن طبيعة أعمال البنك و هيكل الحوكمة به بالإضافة إلى

فهم أنظمة الرقابة الداخلية و المحاسبية و تشمل أيضا على فهم عملية إدارة الخطر.

2- الأخذ في الحسبان المستوى المقدر للمخاطر الرقابية و المخاطر الملازمة وهي المخاطر التي تتمثل في قابلية بعض الحسابات أو العمليات لحدوث الأخطار الجوهرية.

3- تحديد طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة التي يجب أدائها.

4- الأخذ في الحسبان افتراض استمرارية البنك فيما يتعلق بالقدرة البنك على الاستمرار في

المستقبل و هذه الفترة عادة ما تكون سنة على الأقل بعد تاريخ الميزانية العمومية.

و لذلك يجب أن يكون لدى مراجع الحسابات معرفة جديدة عن الخدمات أو أنشطة أساسية

مثل المراجعة الداخلية فإن المسؤولية عن الالتزام بالقواعد و الرقابة الداخلية السليمة ستضل

على عاتق هؤلاء المسؤولين عن الالتزام بالقواعد ، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في

¹ عبد الوهاب نصر على وشحاتة السيد شحاتة، مراجعات حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفق للمعايير

الدولية للمراجعة و التأكد المهني ، جامعة الإسكندرية ، دار الجامعية 2008/2007 ص166

الحسبان القيود القانونية المفروضة على البنك وان يتفهم الكيفية التي تقوم بها الإدارة و المسؤولين عن عملية الحوكمة .

تحتاج البنوك إلى تضم معلومات لتوفير بيانات مناسبة فيما يتعلق بالنواحي المالية و التشغيلية و ذلك في التوقيت المناسب و توصيلها إلى الأطراف المسؤولة عن الحوكمة وكذلك للإدارة ، كما يجب أن تكون تلك البيانات سهلة الفهم حتى يمكن تقييم التغيير في طبيعة الخطر الذي يتعرض له البنك

وفيما يلي أهم الجوانب التي يهتم بها مراجع الحسابات عند وضع الخطة :

-مدى تعقيد العمليات التي يقوم بها البنك وما يرتبط بها من توثيق

-المدى الذي فيه يتم الاعتماد على منظمات خدمية في أداء أنشطة جوهرية في البنك.

- الالتزامات الشرطية و العناصر التي لا تفصح عنها الميزانية العمومية .

-الجوانب و الاعتبارات القانونية .

-مدى الاعتماد على التكنولوجي المعلومات و الأنظمة الأخرى على البنك.

-التقييم المتوقع لمخاطر الرقابة و المخاطر الملازمة

-الانتشار الجغرافي لأنشطة و عمليات البنك و التعاون بين فرق المراجعة المختلفة.

-الاعتبارات المتعلقة بالاستمرارية للبنك

المطلب الثاني : إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية

بعد أن يتسلم المراجع أمر التكلف بتوجيهه إلى الفرع المختص و يحيط تنقلاته بالسرية التامة

و بمجرد وصوله يسلم أمر التكليف إلى مدير الفرع يطلب إليهم تسهيل عمل المراجعين

ووضع كافة السجلات و الملفات تحت تصرفهم .

كما يقوم مدير الفرع بإرسال تلكس إلى البنوك المحلية و المراسلين يطلب فيه تأكيد رصيد

حسابات الفرع لديهم و المعاملات قيد التنفيذ لديهم لصالح الفرع ، وإرسال كشوف إلى جميع

أصحاب الحسابات المدينة والدائنة و المجمدة و الطلب إليهم بالمصادقة على صحة

رصيدهم لدى الفرع و بيان أسلوب الفروقات .

وبعد الانتهاء من هذه الإجراءات يباشر المراجعون مهمتهم وذلك عن طريق استخدام ورقة

العمل التي تشمل كل الأدلة و القرائن التي يتم تجميعها بواسطة المراجع، لإظهار ما قام به

من عمل و الطرق و الإجراءات التي اتبعتها و النتائج التي توصل إليها و بواسطتها يكون

لدى المراجع الأسس التي يسند إليها في إعداد التقرير و القرائن لدى الفحص الذي قام به و الدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عملية الفحص¹ وكما اشرنا انه من اجل استخدام ورقة العمل لا بد من توفر وسائل يستعملها المراجع في جمع القرائن و الأدلة والتي يمكن ذكرها فيما يلي :

أولاً: الجرد الفعلي: و ستتطوي فكرة الجرد الفعلي على عدة اعتبارات نذكر منها:

يتطلب الجرد الفعلي من المراجعة المقدرة على التعرف أو التمييز بالشيء الذي يقوم بفحصه ، فلا بد أن يتأكد القائم بالجرد بأنه قد تم فحص فعلا الشيء المطلوب تحقيقه. يتفرع عن ذلك بطريقة الاستنتاج الضمني أن المراجع لديه القدرة على التمييز بين الأصناف المختلفة من حيث درجة الجودة ، وفي الحقيقة أن موقف المراجع في هذا الصدد بالغ الصعوبة.

¹ محمد التهامي طواهر مسعود صديقي "المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر، 2005،

ثانيا : المراجعة المستندية و المحاسبية القياسية

تعتبر هذه المراجعة إحدى الوسائل التي يستعملها المراجع و تلخص فيما يلي :

1- المراجعة المستندية: تعتبر المراجعة المستندية وسيلة للحصول على أدلة لإثبات من خلال اعتماد التسجيل المحاسبي للعمليات على المستندات ، لذلك يقوم المراجع بفحص المستندات بغية التأكد من صحتها و تطابقها مع الشروط الشكلية والموضوعية الواجب توفرها وتحقق من أن كل عملية تسجيل محاسبي له مستند يعتمد عليه ، و أن كل مستند قد تم تسجيله ولم يتم استبعاده أو إخفائه لإعطاء الصيغة الشمولية للمعلومات المحاسبية المقدمة لمستعملها¹

إن المستند الخاص بالعملية من عمليات المؤسسة ولذلك يجب أن يهتم المراجع باسم الجهة الموجهة إليها المستند، فإذا كان موجه إلى احد المديرين أو الموظفين قد يدل ذلك على أن العملية شخصية لا تخص المؤسسة ، أما إذا كان المسند موجهاً للمؤسسة فهذا تعتبر دليل مبدئياً على أن العملية هي إحدى العمليات المهمة²

2- المراجعة القياسية: تقوم المراجع بقياس عنصر بعنصر آخر بغية الحصول على نتائج معينة في وقت قياسي .

3- المصادقات و الاستفسارات و المقاربات:

أ- المصادقات: هي عبارة عن اعترافات و شهادات من طرف المدينون و الدائنون بصحة الرصيد أم عدم صحته، إذ يتم إعدادها من طرف المؤسسة موضوع المراجعة بطلب من المراجع على أن يكون الرد موجه إليه مباشرة تأخذ هذه المصادقات الأشكال التالية :

- مصادقات ايجابية

- مصادقات سلبية

- مصادقات بيضاء

ب- الاستفسارات : تستعمل هذه الوسيلة الأرصدة للحصول على أدلة إثبات صحة المعلومات المتحصل عليها ، و التأكد من مدى العمل و الأهداف و الالتزام بهذه الخطط،

1 محمد التهامي طواهر مسعود صديقي ، مرجع سابق ص 138

2 مصطفى عيسى خضير ، المراجعة و المفاهيم و المعايير و الإجراءات ، عماد شؤون المكتبات بالملكة العربية السعودية بدون سنة ص 169.

من اجل تحقيق ذلك يمكن الاستفسار شفويا و تحريريا كحالات تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أو كحالات الاستفسار عن الأنماط و الطرق المحاسبية المتبناة أو عن أساليب الوسائل المتوفرة خلال سنة موضوع المراجعة.

ج- المقاربات : تستعمل هذه الوسيلة للحصول على أدلة تثبت صحة ما تم تسجيله محاسبيا و العمليات ، إذ يقوم المراجع مثلا بمطابقة التسجيلات المحاسبية المتعلقة بيومية البنك في المؤسسة بما تم فعلا على مستوى البنك من خلال الكشوف المرسله من قبله، إن فعالية هذه الوسيلة تكمن في التأكد من صحة المعلومات المحاسبية باستعمال كافة المعطيات المتاحة من قبل الأطراف الأخرى و تضيفي هذه الوسيلة على المعلومات المحاسبية مصداقية اكبر قبول واسع لدى قراء القوائم المالية للمؤسسة .

ونشير في الأخير إلى أن ورقة العمل تكون من اجل:

-تقييم نظام الرقابة الداخلية

-تنفيذ إجراءات المراجعة

-إعداد التقارير

-دليل للمراجعة في السنوات القادمة

المطلب الثالث : المراجعة الداخلية في مصلحة القروض :

إن مهنة المراجعة للعمليات الخاصة بالقروض تستند على الخطوات العامة التالية :
-وصف شامل و دقيق في نفس الوقت لكل الأنشطة البنكية التي لها علاقة بمنح القروض مع تحديد أهم المخاطر المحيطة بهذه الأنشطة.

-تقييم المراقبة الداخلية الخاصة بعمليات القرض

الفرع الأول : عمليات القرض و مخاطرها.

لا شك أن التحكم في كل الأوضاع ، السارية في البنك يسمح بالتخفيض من حدة الخسائر و التبذير ، كما يؤدي إلى معرفة جيدة للزبائن و الأسواق ...الخ
بالإضافة إلى ذلك فإن المنتجات البنكية التي تظهر في الميزانيات وقوائم التسيير البنكية ، أصبحت ذات تقنيات جد متقدمة وتخضع لتحديث مستمر .

إن هذه الوضعية تفرض على المراجعين اتخاذ التدابير اللازمة للرفع من كفاءاتهم المهنية بغرض مواكبة التطور الحاصل في الأنشطة البنكية والمالية بصفة عامة

زد إلى ذلك ضرورة التأكيد على أهمية تقييم المراقبة الداخلية ، وذلك مهما كانت درجة توسع المراجعة أو نوع تدخلاتها، بمعنى آخر على المراجع التأكد من وجود حماية كافية للأصول ، تسجيل محاسبي صحيح يخضع لمبادئ المحاسبة و تطبيق موحد و ثابت للطرق المحاسبية في جميع الدورات المالية احترام القواعد والقوانين و التنظيمات المعتمدة في القطاع البنكي.

وتتعرض البنوك إلى عدد كبير من المخاطر ، يبقى الخطر الذي لازال يشغل اهتمام معظم البنوك غالباً معرض دوماً إلى مخاطر تختلف أو عجز زبائنه عن تسديد ديونهم فان تحليل المخاطر و تقديرها و التنبؤ بها ، و اكتشاف حدوثها ، اتخاذ الضمانات و التأمينات اللازمة لتغطيتها... الخ وكلها تعتبر من الاهتمامات اليومية للبنوك.

أولاً : مخاطر عمليات القرض

القروض البنكية سواء موجهة لتمويل الاستغلال أو اقتناء استثمارات ، فأصله يقترن دوماً بمفهوم الخطر "فلا يوجد قرض بدون مخاطر " ، وذلك مهما تطورت التقنيات البنكية ، فنجد مثلاً : إن البنوك في الدول المتقدمة تحكمت لحد الآن بدرجة عالية من مخاطر السوق (نماذج حديثة ، المراقبة الداخلية فعالة ،... الخ) غير أن مخاطر القرض يبقى تحديدها من أصعب المهام البنكية¹ واغلب هذه المخاطر البنكية تتركز أساساً على تحكم أو عدم التحكم للمشاكل المغلقة بمخاطر القرض و ذلك مهما كان الضمان المتخذ .

ومن هنا نقول أن مخاطر القرض تأخذ الأشكال التالية :

مخاطر عدم التسديد *Risque de non remboursement*

مخاطر تجميد رؤوس الأموال *Risque d'immobilisation*

مخاطر الخزينة *Risque de trésorerie*

¹ Christian de boisseau . ii faut s'intéresser au rendement économique . revue banque n 626.2001.p18

1 مخاطر عدم التسديد :

وتعتبر مخاطر عدم التسديد بالقروض التالية :

-القروض المباشرة والتي تفرض على المدين تسديد ديونه حسب شروط متفق عليها مسبقا (المبالغ ، المدة ...الخ)

-القروض غير مباشرة : (أو القروض بالتوقيع) ، والتي تمثل ضمان (كفاءة ضمان احتياطي ، إمضاء) بفرض على المدين الدفع في حالة استعمال هذا الضمان ، مع احترام الآجال المحددة .

أما شروط التسديد فتختلف حسب نوعية القرض كالتالي :

❖ التسديد لأجل مستحق دفعة واحدة :السحب على المكشوف ، التسهيلات المصرفية ، الكفاءات

❖ التسديد وفق جدول لتواريخ الاستحقاق : و يمثل إهلاك رأس المال الخاص بالقرض الاستثماري

بالمقابل نجد أن شروط عدم التسديد تتمثل فيما يلي :

- عجز ضرفي : ناجم عن إشكال أو خلل مؤقت في خزينة المؤسسة (العميل)
- عجز هيكلية : مرتبط بمردودية نشاطات المؤسسة و قدرتها على التسديد
- سوء النية: يجعل من المؤسسة تمتنع عن تسديد ديونها عمدا خاصة لما تكون في موضع قوة مقارنة بالبنك ¹.

2 مخاطر التجميد :

و يعتبر التجميد بالنسبة للبنك استحالة تجميد السندات و الأوراق التجارية التي في حوزة

البنك ، بغرض الحصول على إمكانيات إعادة التمويل إما:

- لدى هيئة الإصدار (بنك الجزائر) عن طريق إعادة الخصم
- في الأسواق النقدية - منح سندات-
- في الأسواق المالية - التنازل عن القيم-

1 - ليلي محمد وليد بدران ، كفاية قروض التجميع البنكي كأداة انتمائية و كأسلوب لتوزيع المخاطر ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، 2009، 2010 ، ص 17 .

وفي هذه الوضعية يضطر البنك إلى اللجوء إلى السوق ما بين البنوك بحيث يتحمل البنك معدل فائدة أكبر ، أما في حالة عدم كفاية العرض في السوق -حالة السوق البنكية الجزائرية - يلجأ البنك كأخر منفذ له إلى " السحب على المكشوف" من البنك المركزي بمعدل فائدة 24% و هذا التمويل لا يفيد مردودية البنك ، بالعكس فهو يضخم وضعيتها و قد يدخلها في دوامة من الخسائر.

3-مخاطر الخزينة :

إن مردودية البنك تتركز بقدر كبير على تسيير أمثل للخزينة ، فالبنك قد يواجه عمليات سحب متتالية من عملائه نتيجة وقوع أحداث سياسية أو اقتصادية و التي تمنع البنك من تغطية قروض العملاء.

ولهذا فلا بد من البنك أن يتخذ بعض التدابير الوقائية :

- التخفيض من الودائع غير المنتجة : الصكوك البريدية ، الصناديق ...الخ
- تسيير الموازنات الخاصة بالدفعات ذات مبالغ معتبرة .
- استعمال الوسائل التي تسمح بإعادة التمويل .
- تحريص أو تشجيع التوظيف الدائم (رفع من عامل الثقة)
- البحث عن أحسن معدلات الفائدة للتوظيف أو التنازل.

ثانيا : مخاطر القرض مسؤولية البنك :

قد تسبب الأنشطة البنكية خسائر لأشخاص أو مؤسسات و على إثرها يتحمل البنك المسؤولية.

وهذا غالبا ما تكون عمليات القرض هي مصدر هذه الخسائر التي تؤثر - بشكل كبير - على الهيكل المالي للبنك . فلا شك أن يتحمل البنك المسؤولية خلال كل مراحل دورة حياة القرض ، ويمكن حصر أهم هذه المسؤوليات فيما يلي¹

1 نشأة القرض

-عندما تكون الحالة المالية للزبون مزرية (المؤسسات ،المشاريع الجديدة...الخ)
-دراسة و بحث غير كافيين (ضرورة وجود كل المعلومات التي تعكس وضعية الزبون)

1 - ليلي محمد وليد بدران ، مدى كفاية قروض التجمع البنكي كأداة ائتمانية وكأسلوب توزيع المخاطر ، رسالة ماجستير جامعة دمشق كلية الاقتصاد 2009 . 2010 ص 17

2 حياة القرض :

ضعف المراقبة و المتابعة لكيفية تخصيص الزبون للأموال المقترضة
-التهاون والإهمال بعد الكشف عن انحراف لبعض إجراءات التمويل مثلا : عند اكتشاف
كمبيالة وهمية

-التدخل في شؤون التسيير للمؤسسات
-منح قروض لا تلائم احتياجات المؤسسات

3 موت القرض :

مبدئيا للبنك ليس مجبرا بمنح القروض أو تجديدها بعد انتهاء مدتها أو رفع مبالغ القروض
لازالت سائرة... الخ بمعنى آخر فالبنك حر الاختيار .
غير انه من جهة أخرى لا يمكن للبنك وضع حد أو إعدام قرض ساري المفعول ، إلا تحت
شروط معينة ، تختلف حسب مدة القرض : قرض بمدة محددة أو قرض بمدة غير محددة

خلاصة الفصل الثاني:

المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية هي عناصر مرتبطة ببعضها البعض تساعد على نجاح المراجعة الداخلية كما تعمل على ترشيدها وتفعيلها وذلك من أجل توليد قوائم مالية دقيقة ذات مصداقية وتشغيل المعلومات المالية ونظم المراجعة.

تمهيد :

تنوع البنوك التجارية و تختلف باختلاف مهامها من اجل تطبيق ما قمنا بدراسته في الجزء النظري ، قمنا بالدراسة التطبيقية في الوكالات البنكية بولاية الوادي (-CNEP –BDER -BARAKA – CPA – BDEL-) ذلك بغرض بعض المقومات الأساسية التي قمنا بدراستها في الفصل السابق و يتضمن هذا الفصل مبحثين :

المبحث الأول : تقديم عام حول الوكالات البنكية بولاية الوادي

المبحث الثاني : المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في الوكالات البنكية.

المبحث الأول : تقديم عام حول الوكالات البنكية بالوادي :

المطلب الأول : تقديم بنك *BADR* و *BDL* :

إن بنك التنمية المحلية هو احد البنوك الجزائرية التي تعمل في تدعيم الاقتصاد الوطني و المساهمة في عمليات التنمية داخل التراب الوطني ، و سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بهذا البنك بالتطرق إلى نشأته مهامه م عرض مصالحه و أقسامه و الوظائف التي تقوم بها .

الفرع الأول : نشأة بنك التنمية المحلية :

جاءت نشأة بنك التنمية المحلية غير عادية ، حيث انبثق عن القرض الشعبي الجزائري **CPA** ، و أسس بمرسوم رئاسي بتاريخ : 30 افريل 1985 م وفقا لبداية إنشاء البنوك العمومية الجزائرية الأخرى بصيغة شركة وطنية للبنوك ، و تشمل وظائف هذا البنك كل الوظائف التجارية من قبول الودائع و منح القروض و تمويل المشاريع و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

بنك التنمية المحلية مؤسسة عمومية ذات أسهم ، مقرها الاجتماعي بـ 15 شارع قاسي عمار بسطاوالي ولاية تيبازة .

وكان هذا في استقلالية المؤسسة العمومية و تحويل البنك الى شركة مساهمة بتاريخ 20 افريل 1989 م ، و هذا بانبثاقه عن القرض الشعبي الجزائري عن طريق هيكل هذا الأخير بتحويل 40 وكالة و 550 عامل و إطار و 890000 حساب زبون ، أسس هذا البنك وفق مرسوم رقم 86/85 بتاريخ 1989/04/30 و المؤرخ بقانون رقم 88/01 بتاريخ 1988/01/12 و المعدل بقانون 88/06 بتاريخ 1988/06/12 .

و هو الآن عبارة عن مؤسسة عمومية برأس مال قدره 3900000000.00 دج يمتلك البنك 146 وكالة على المستوى الوطني ، وعدد العمال 4073 عامل ، 917000 حساب زبون نبون من بينها 319000 حساب بالعملة الصعبة .

وقد نشأت وكالة بنك التنمية المحلية بالوادي عام 1985 و مقرها الاجتماعي حي 400 مسكن بالوادي ، و هي وكالة مركزية تابعة إداريا لمديرية الاستغلال الجهوية بباتنة ،

ويعتبر بنك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معظم زبائن البنك من أصحاب المهن الحرة و بعض المؤسسات العمومية الصغيرة .

أقسام مصالح بنك التنمية المحلية :

إن بنك التنمية المحلية المؤسسة الرئيسية و كذا فروع البنك و كذا كل من و كأنه لكل منها هيكله التنظيمي الذي يوضح تنظيم الأقسام و المصالح التي تكون واحدة منها .

1 الهيكل التنظيمي الفرعي لبنك التنمية المحلية :

يشرف كل فرع من فروع بنك التنمية المحلية على عدة وكالات :

و من اجل تنظيم أعماله ووظائفه قسم إلى دائرتين رئيسيتين :

1 1 دائرة الإدارة و الرقابة :

تهتم هذه الدائرة بالشؤون الإدارية وكل ما تتعلق بالمستخدمين و الرقابة و الشؤون المالية و نضم هذه الدائرة عدة مصالح .

• مصلحة الشؤون الإدارية : تهتم هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالإدارة و السكرتاريا و

يقوم رئيس هذه المصلحة بتسيير الشؤون الإدارية حيث تقسم المصلحة إلى :

• فصيلة تخزين الأرشيف : تتولى عملية تخزين كل الأرشيف الذي يتعلق بالعمليات المختلفة التي يقوم بها البنك .

• فصيلة الوسائل العامة : تكلف هذه الفصيلة بمراقبة كل ما يخص المواد الأولية من الأدوات و معدات خاصة بالبنك .

مصلحة المستخدمين و التكوين : تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح لدى البنك حيث

تهتم بتسيير شؤون المستخدمين و تكوينهم على كل العمليات التي تتعلق بالبنك من سحب و إيداع و تحويلات و تقسم هذه المصلحة إلى :

فصيلة المستخدمين : تقوم بمراقبة المصنفين و كذلك تهتم بدفع العطل و الأجور و

المكافآت الخاصة.

فصيلة التكوين و التوظيف : تهتم بسد الوظائف الشاغرة و ذلك عن طريق الإعانات في

مختلف وسائل الإعلام ، ثم تكوين العامل الجديد لمدة معينة قبل أن يبدأ العمل .

صحة المراقبة : تقوم بمراقبة كل العمليات التي يقوم بها البنك ، سواء العمليات التي تتم داخل البنك او العمليات التي يجريها مع الغير كالبنوك الأخرى و البنك المركزي و الخزينة و كذلك المعاملات المتعقبة بمختلف الزبائن و تضم :

فصيلة المراقبة ، فصيلة التفتيش، مصلحة الشؤون المالية ، و تقوم هذه المصلحة بجمع عمليات المحاسبة كإعداد الميزانيات و عمليات دفع الأجور.....الخ

1 2 دائرة الاستغلال :

تهتم هذه الدائرة بكل ما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية التي تتم داخل البنك و تنقسم إلى :

مصلحة التجارة : تهتم بما يتعلق بالتجارة الداخلية أو خارجية كالاستيراد و التصدير ، و تقديم الخدمات المتعلقة بالنشاط التجاري للزبائن .

مصلحة الشؤون القانونية : تعني هذه المصلحة بدراسة الشكاوى و إعطاء حلول لها ، ثم كيفية استرداد كل ما يتعلق بحقوق البنك كالقروض التي منحت ولم تسترجع .

2 -الهيكل التنظيمي للبنك التنمية المحلية وكالة الوادي :

يظهر شكل بنك التنمية المحلية بالوادي كما يلي :

2 1 مدير الفرع :

تقوم وزارة المالية بتعيين المدير بموجب مرسوم رئاسي حيث يكلف المدير بالمهام التالية :

-تمثيل البنك لدى المحاكم .

-توقيع جميع العقود و المستندات و الاتفاقيات .

-يقوم بتوقيع و عزل المستخدمين .

-يقوم دوريا إلى وزارة المالية نشاط البنك .

2 2 مصلحة الصندوق : تعتبر من أهم المصالح في البنك حيث تضم :

-الشباك : تقوم بقبض الشيكات الخاصة بالسحب و الإيداع .

-الصندوق : يقوم بإدارته أمين الصندوق حيث يضم الإيداعات النقدية و الدفع سواء كانت

بالعملة الصعبة ، و تقوم خلال نهاية كل يوم بمراجعة وثائق السحب و الإيداع ثم مقارنتها

بما لديه من أموال

- التحويلات :في هذه المصلحة يتم نقل مبلغ من الحساب إلى حساب آخر حيث يجعل حساب المدين بنفس المبلغ المحول .

- المقاصة : مصلحة تكمل هذه المصلحة الصندوق ، و تعني المقاصة تداول المدين ما بين البنوك .

2 3 مصلحة حافظة الأوراق المالية :

الأوراق المالية هي وثائق صادرة من أشخاص معنويين أو طبيعيين تتبثق حق أو مشاركة ، و يقوم رئيس هذه المصلحة بحفظ الأوراق المالية وفرزها أي يجمع الأوراق الخاصة بعملية المقاصة .

و يبعثها إلى رئيس المقاصة كذلك الأوراق الخاصة بعمليات التحويل و السحب و الإيداع ، كما يقوم رئيس مصلحة حفظ الأوراق المالية بالعمليات التالية :
-إيداع الشيكات .

تحصيل و خصم الشيكات .

2-4-مصلحة الشؤون الدينية و الرقابة :

تعمل هذه المصلحة على رقابة جميع العمليات التي مرت على جهاز الكمبيوتر و التي تتعلق بالسحب و الإيداع و عملية التحويلات ،كذلك تهتم بالشؤون القانونية أي توكل المحامين بحل النزاعات المتعلقة بالبنك و دفع اتعابهم و تضم :

فصيلة رقابة الحسابات .

فصيلة الشؤون القانونية .

2-5-مصلحة المعاملات التجارية :-

-حيث تقوم هذه المصلحة بالعمليات التالية :

-التوطين : و تعني قبول البنك التعامل بالورقة التجارية حيث يتم تحديد اسم البنك المتعامل

معه و رقم الحساب الذي تسحب منه أو تودع فيه قيمة الورقة التجارية إصدار الوثائق

الخاصة بالمعاملات المالية و كذا تسيير الحسابات .

-القيام بالتحويلات الخارجية .

2-6- مصلحة القروض و الاستغلال :

و تقوم هذه المصلحة بالعمليات التالية :

-التشيط التجاري .

-المراقبة و التسيير لعمليات القروض.

تمهيد :

تنوع البنوك التجارية و تختلف باختلاف مهامها من اجل تطبيق ما قمنا بدراسته في الجزء النظري ، قمنا بالدراسة التطبيقية في الوكالات البنكية بولاية الوادي (-CNEP – BDER -BARAKA – CPA – BDEL-) ذلك بغرض بعض المقومات الأساسية التي قمنا بدراستها في الفصل السابق و يتضمن هذا الفصل مبحثين :

المبحث الأول : تقديم عام حول الوكالات البنكية بولاية الوادي

المبحث الثاني : المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في الوكالات البنكية.

المبحث الأول : تقديم عام حول الوكالات البنكية بالوادي :

المطلب الأول : تقديم بنك *BADR* و *BDL* :

إن بنك التنمية المحلية هو احد البنوك الجزائرية التي تعمل في تدعيم الاقتصاد الوطني و المساهمة في عمليات التنمية داخل التراب الوطني ، و سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بهذا البنك بالتطرق إلى نشأته مهامه م عرض مصالحه و أقسامه و الوظائف التي تقوم بها .

الفرع الأول : نشأة بنك التنمية المحلية :

جاءت نشأة بنك التنمية المحلية غير عادية ، حيث انبثق عن القرض الشعبي الجزائري **CPA** ، و أسس بمرسوم رئاسي بتاريخ : 30 افريل 1985 م وفقا لبداية إنشاء البنوك العمومية الجزائرية الأخرى بصيغة شركة وطنية للبنوك ، و تشمل وظائف هذا البنك كل الوظائف التجارية من قبول الودائع و منح القروض و تمويل المشاريع و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

بنك التنمية المحلية مؤسسة عمومية ذات أسهم ، مقرها الاجتماعي بـ 15 شارع قاسي عمار بسطاوالي ولاية تيبازة .

وكان هذا في استقلالية المؤسسة العمومية و تحويل البنك الى شركة مساهمة بتاريخ 20 افريل 1989 م ، و هذا بانبثاقه عن القرض الشعبي الجزائري عن طريق هيكل هذا الأخير بتحويل 40 وكالة و 550 عامل و إطار و 890000 حساب زبون ، أسس هذا البنك وفق مرسوم رقم 86/85 بتاريخ 1989/04/30 و المؤرخ بقانون رقم 88/01 بتاريخ 1988/01/12 و المعدل بقانون 88/06 بتاريخ 1988/06/12 .

و هو الآن عبارة عن مؤسسة عمومية برأس مال قدره 3900000000.00 دج يمتلك البنك 146 وكالة على المستوى الوطني ، وعدد العمال 4073 عامل ، 917000 حساب زبون نبون من بينها 319000 حساب بالعملة الصعبة .

وقد نشأت وكالة بنك التنمية المحلية بالوادي عام 1985 و مقرها الاجتماعي حي 400 مسكن بالوادي ، و هي وكالة مركزية تابعة إداريا لمديرية الاستغلال الجهوية بباتنة ،

ويعتبر بنك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معظم زبائن البنك من أصحاب المهن الحرة و بعض المؤسسات العمومية الصغيرة .

أقسام مصالح بنك التنمية المحلية :

إن بنك التنمية المحلية المؤسسة الرئيسية و كذا فروع البنك و كذا كل من و كأنه لكل منها هيكله التنظيمي الذي يوضح تنظيم الأقسام و المصالح التي تكون واحدة منها .

1 الهيكل التنظيمي الفرعي لبنك التنمية المحلية :

يشرف كل فرع من فروع بنك التنمية المحلية على عدة وكالات :

و من اجل تنظيم أعماله ووظائفه قسم إلى دائرتين رئيسيتين :

1 1 دائرة الإدارة و الرقابة :

تهتم هذه الدائرة بالشؤون الإدارية وكل ما تتعلق بالمستخدمين و الرقابة و الشؤون المالية و نضم هذه الدائرة عدة مصالح .

• مصلحة الشؤون الإدارية : تهتم هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالإدارة و السكرتاريا و

يقوم رئيس هذه المصلحة بتسيير الشؤون الإدارية حيث تقسم المصلحة إلى :

• فصيلة تخزين الأرشيف : تتولى عملية تخزين كل الأرشيف الذي يتعلق بالعمليات المختلفة التي يقوم بها البنك .

• فصيلة الوسائل العامة : تكلف هذه الفصيلة بمراقبة كل ما يخص المواد الأولية من الأدوات و معدات خاصة بالبنك .

مصلحة المستخدمين و التكوين : تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح لدى البنك حيث

تهتم بتسيير شؤون المستخدمين و تكوينهم على كل العمليات التي تتعلق بالبنك من سحب و إيداع و تحويلات و تقسم هذه المصلحة إلى :

فصيلة المستخدمين : تقوم بمراقبة المصنفين و كذلك تهتم بدفع العطل و الأجور و

المكافآت الخاصة.

فصيلة التكوين و التوظيف : تهتم بسد الوظائف الشاغرة و ذلك عن طريق الإعانات في

مختلف وسائل الإعلام ، ثم تكوين العامل الجديد لمدة معينة قبل أن يبدأ العمل .

صحة المراقبة : تقوم بمراقبة كل العمليات التي يقوم بها البنك ، سواء العمليات التي تتم داخل البنك او العمليات التي يجريها مع الغير كالبنوك الأخرى و البنك المركزي و الخزينة و كذلك المعاملات المتعقبة بمختلف الزبائن و تضم :

فصيلة المراقبة ، فصيلة التفتيش، مصلحة الشؤون المالية ، و تقوم هذه المصلحة بجمع عمليات المحاسبة كإعداد الميزانيات و عمليات دفع الأجور.....الخ

1 2 دائرة الاستغلال :

تهتم هذه الدائرة بكل ما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية التي تتم داخل البنك و تنقسم إلى :

مصلحة التجارة : تهتم بما يتعلق بالتجارة الداخلية أو خارجية كالاستيراد و التصدير ، و تقديم الخدمات المتعلقة بالنشاط التجاري للزبائن .

مصلحة الشؤون القانونية : تعني هذه المصلحة بدراسة الشكاوى و إعطاء حلول لها ، ثم كيفية استرداد كل ما يتعلق بحقوق البنك كالقروض التي منحت ولم تسترجع .

2 -الهيكل التنظيمي للبنك التنمية المحلية وكالة الوادي :

يظهر شكل بنك التنمية المحلية بالوادي كما يلي :

2 1 مدير الفرع :

تقوم وزارة المالية بتعيين المدير بموجب مرسوم رئاسي حيث يكلف المدير بالمهام التالية :

-تمثيل البنك لدى المحاكم .

-توقيع جميع العقود و المستندات و الاتفاقيات .

-يقوم بتوقيع و عزل المستخدمين .

-يقوم دوريا إلى وزارة المالية نشاط البنك .

2 2 مصلحة الصندوق : تعتبر من أهم المصالح في البنك حيث تضم :

-الشباك : تقوم بقبض الشيكات الخاصة بالسحب و الإيداع .

-الصندوق : يقوم بإدارته أمين الصندوق حيث يضم الإيداعات النقدية و الدفع سواء كانت

بالعملة الصعبة ، و تقوم خلال نهاية كل يوم بمراجعة وثائق السحب و الإيداع ثم مقارنتها

بما لديه من أموال

- التحويلات :في هذه المصلحة يتم نقل مبلغ من الحساب إلى حساب آخر حيث يجعل حساب المدين بنفس المبلغ المحول .

- المقاصة : مصلحة تكمل هذه المصلحة الصندوق ، و تعني المقاصة تداول المدين ما بين البنوك .

2 3 مصلحة حافظة الأوراق المالية :

الأوراق المالية هي وثائق صادرة من أشخاص معنويين أو طبيعيين تتبثق حق أو مشاركة ، و يقوم رئيس هذه المصلحة بحفظ الأوراق المالية وفرزها أي يجمع الأوراق الخاصة بعملية المقاصة .

و يبعثها إلى رئيس المقاصة كذلك الأوراق الخاصة بعمليات التحويل و السحب و الإيداع ، كما يقوم رئيس مصلحة حفظ الأوراق المالية بالعمليات التالية :

-إيداع الشيكات .

تحصيل و خصم الشيكات .

2-4-مصلحة الشؤون الدينية و الرقابة :

تعمل هذه المصلحة على رقابة جميع العمليات التي مرت على جهاز الكمبيوتر و التي تتعلق بالسحب و الإيداع و عملية التحويلات ،كذلك تهتم بالشؤون القانونية أي توكل المحامين بحل النزاعات المتعلقة بالبنك و دفع اتعابهم و تضم :

فصيلة رقابة الحسابات .

فصيلة الشؤون القانونية .

2-5-مصلحة المعاملات التجارية :-

-حيث تقوم هذه المصلحة بالعمليات التالية :

-التوطين : و تعني قبول البنك التعامل بالورقة التجارية حيث يتم تحديد اسم البنك المتعامل

معه و رقم الحساب الذي تسحب منه أو تودع فيه قيمة الورقة التجارية إصدار الوثائق

الخاصة بالتعاملات المالية و كذا تسيير الحسابات .

-القيام بالتحويلات الخارجية .

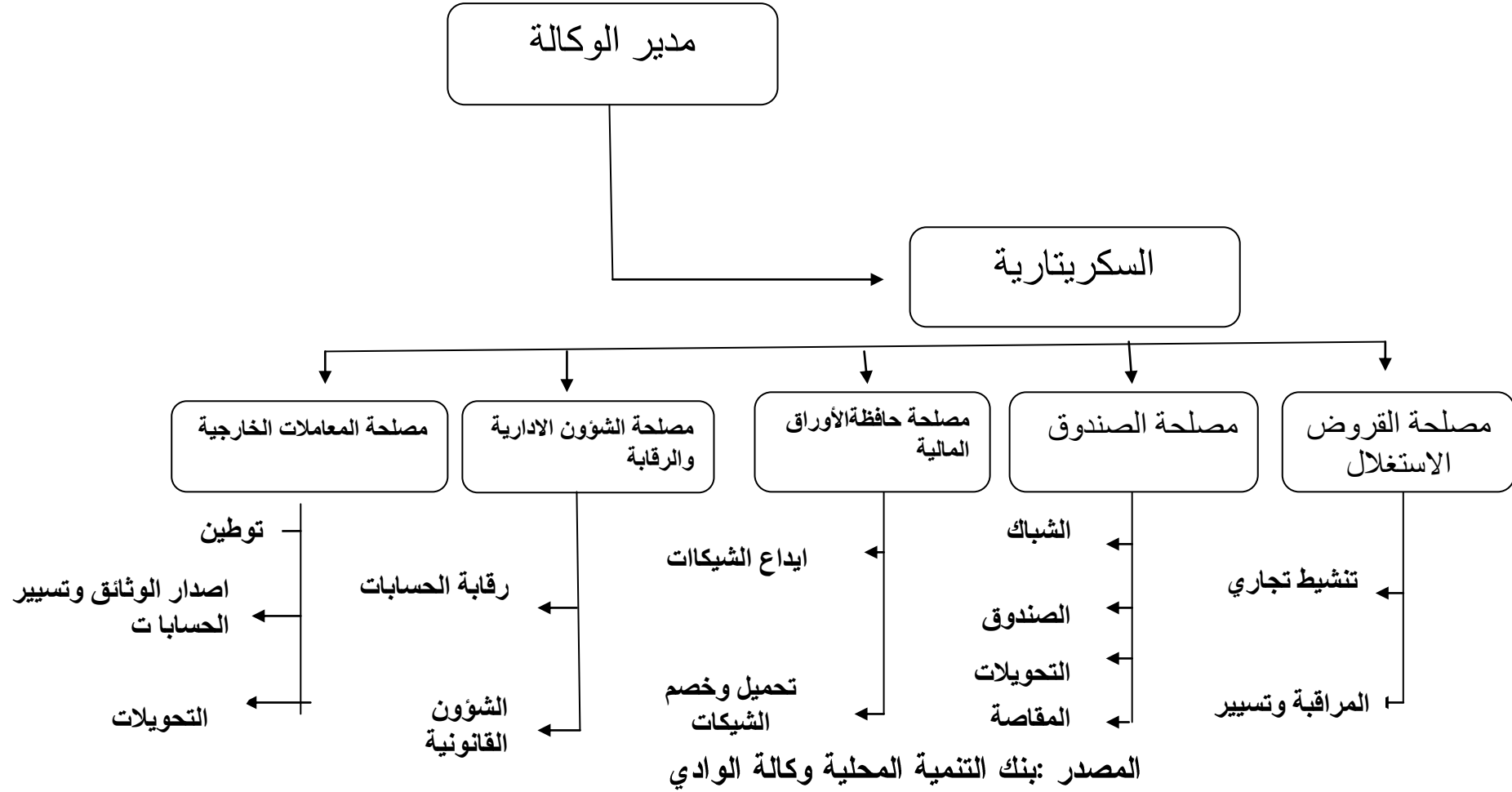
2-6- مصلحة القروض و الاستغلال :

و تقوم هذه المصلحة بالعمليات التالية :

-التشيط التجاري .

-المراقبة و التسيير لعمليات القروض.

الشكل رقم (02) الهيكل التنظيمي لوكالة بنك التنمية المحلية بالوادي



الفرع الثاني : بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR :

تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية ووسيلة من وسائل السياسة الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في القطاع الفلاحي و ترقية العامل الريفي و الذي انشأ في 13 مارس 1982 طبقا للمرسوم الرئاسي 82 / 106 و ظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و هو شركة ذات رأس مال قدره مليارين و مائتين مليون جزائري 220000.000.00 موزعة على 2200 سهم مقسمة على أربعة أجزاء :

35- بالمائت الصناعة و الزراعة الغذائية .

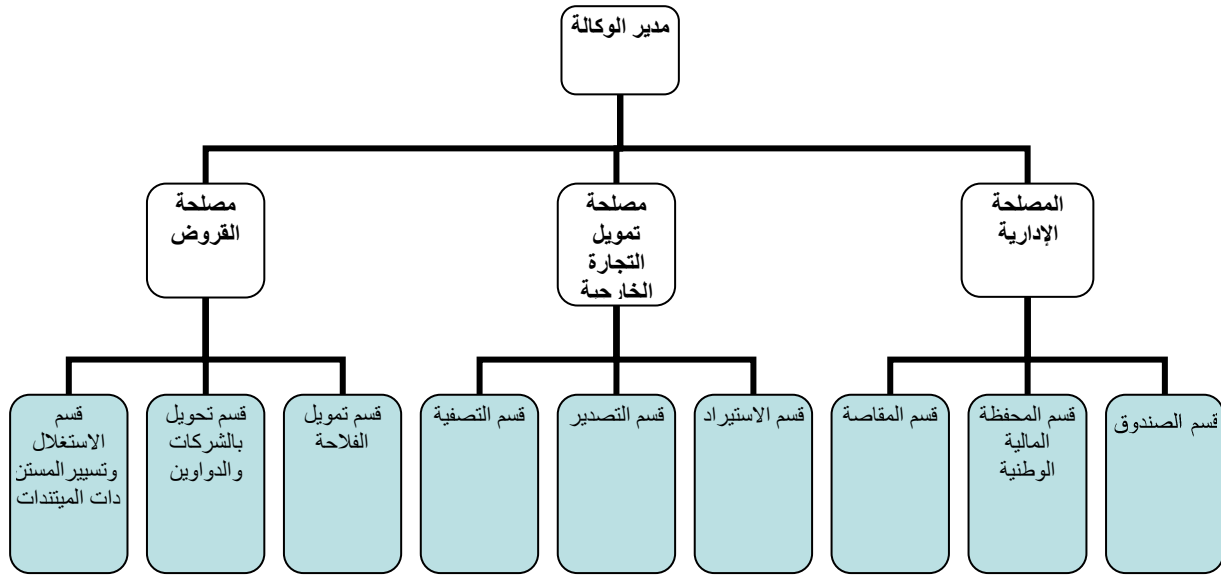
35- بالمائت سلع تجهيزية .

20- بالمائة صناعة متنوعة .

10- بالمائت خدمات .

مقر المؤسسة هو الجزائر العاصمة ، 17 نهج العقيد عميروش - ص.ب 544 الجزائر ، له عدة فروع عبر التراب الوطني حوالي 33 فرع و بإمكانه فتح وكالات أخرى بمجرد قرار مجلس الإدارة ، حاليا يملك البنك 294 وكالة و 12 مديرية مركزية.

الشكل رقم (03) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة الوادي



المصدر : منشورات بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الوادي

المطلب الثاني : تقديم عام حول وكالات (baraka –cneq-cpa)

لقد تم تأسيس البنك في 19 ديسمبر 1966 بموجب المرسوم رقم 66-366 المتمم و المعدل بموجب المرسوم رقم 67-57 و المؤرخ في 14 ماي 1967.

الفرع الأول : نشأة البنك : القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي cpa :

أدمجت به ثلاث بنوك أجنبية بعد تأميمها ، الذي كان كالاتي ¹ :

-شركة مارسيليا للقرض بتاريخ 30 جوان 1968 .

-البنك المختلط الجزائري المصري بتاريخ 27 افريل 1972.

-الشركة الفرنسية للقرض بتاريخ 27 افريل 1977.

و بعدها عرف رأسمال البنك تطورا سريعا بلغ : 21.6 مليار دينار جزائري ، كلما بلغت الحسابات لدى البنك 945155 حساب سنة 2000 بعد أن قدرت ب : 506691 حساب سنة 1997 .

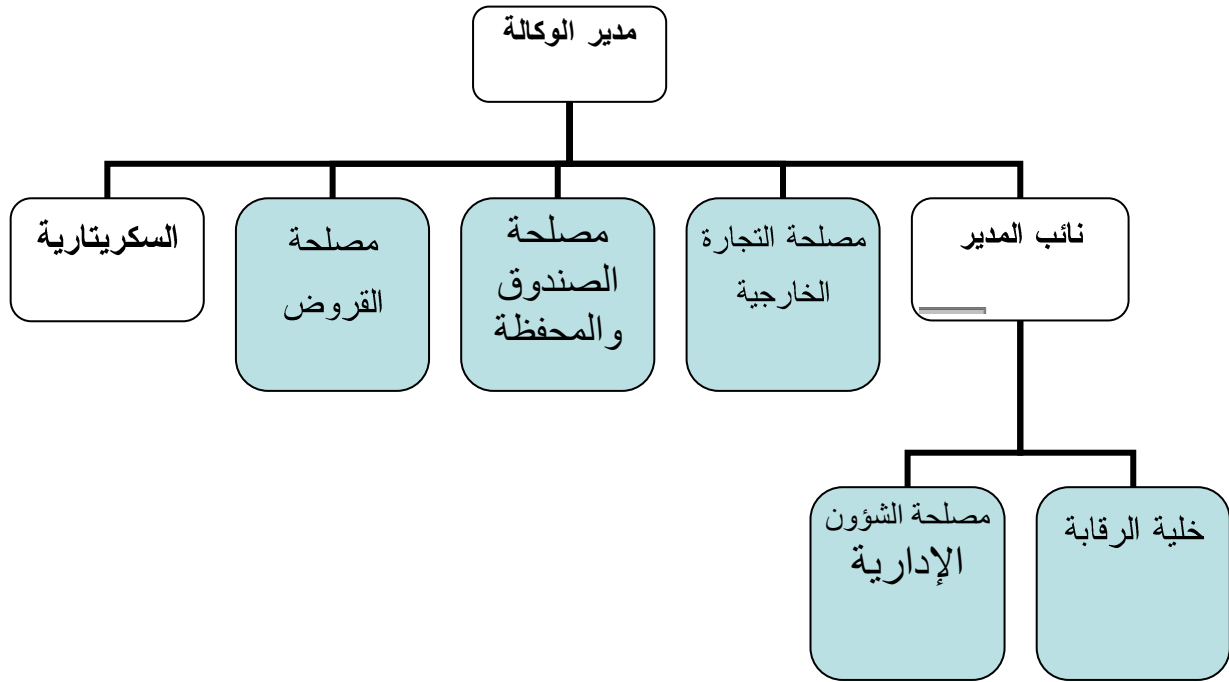
¹ شاكر القز ويري – محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط 2000، ص 60 .

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

أما بالنسبة للنشاط الدولي فقد ارتفع إلى 991 مليون دولار عام : 2000 بعد أن قدر بـ617 مليون دولار عام 1997 .

و في إطار قيام البنك بالمهام الموكلة إليه يجب وضع هيكل تنظيمي لضمان السير الحسن للعمليات المالية و من هنا ظهر على كامل تراب الوطن : 18 مجموعة استغلال تحوي كل واحدة منها شبكة من الوكالات المحلية عددها : 115 وكالة محلية - هذه الوكالات لها نفس الهيكل التنظيمي و من بين هذه الوكالات ، الوكالة المحلية لولاية الوادي و التي تم إنشاءها بتاريخ : 02 جويلية 1981 و هي تحمل الرقم : 322 و هي تعمل ضمن مجموعة استغلال - باتته :-

يوضح الشكل (04) : هيكل المديرية العامة للقروض الشعبي الجزائري.



المصدر : إدارة البنك

مهام ووظائف البنك:

تضم وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي أربع مصالح وخلية مراقبة لكل منها مهامها الخاصة بها وهي كالآتي :

مهام مصلحة الشؤون الإدارية :تقوم بالأعمال الآتية :

- مراقبة المصالح في جميع الأنشطة .
- تسيير الميزانية .
- متابعة المستخدمين (عطل مرضية تصريحات شهرية ‘ CASNOS,CNAS)
- ضمان قواعد الأعباء الجباية .

مهام مصلحة القروض و تقوم بالأعمال التالية :

• دراسة ملفات القروض و الاعتمادات مع إيداء رأيها في حدود الطلبات و كذا متابعة استعمال القروض .

• في حالة المنازعات تقوم بتوسيط مصلحة القروض و المنازعات بين البنك والشخص المستفيد من القرض ، في حالة عدم الوفاء بالعهد أو العقد و تسديد ديونه بالطرق الودية و إن لم ينفذ

ذلك يتابع قانونيا و هذا برفع دعوى قضائية ضده .

دراسة الوصفية المالية للمؤسسة طالبة القرض مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطار المحتملة الوقوع و حمايتها من طرف الوكالة بواسطة الضمانات .

مهام مصلحة التجارة الخارجية: تهتم هذه المصلحة بتحقيق كل العمليات التي تكون احد أطرافها أجنبي هذا في حدود قواعد الصرف و التجارة الخارجية و هي مكلفة خصوصا ما يلي :

-تنفيذ العمليات التحويلية إلى الأجانب بطلب من زبائنها كفتح الإعتمادات و توطين الفواتير و ضمان قبض التحصيلات المستند به .

-التدخل في العمليات الرابطة التي تخص تحويل العقود و ضمان تسجيلها و كذا متابعتها و مراجعتها .

-فتح و متابعة و مراجعة كل الملفات الخاصة بعمليات التصفية المالية و التوطين الخاصة بعمليات الاستيراد و التصدير .

-مهام مصلحة الصندوق : تكلفة المصلحة بإنجاز بعمليات التصفية التي تهتم بحركة النقود أو حركة الأرصدة النقدية من حساب لأخر . و تدرج تحت هذه المصلحة ، مصلحة المحفظة التي تقوم بمعالجة عمليات التجارة و الشيكات لغرفة المقاصة .

-و عموما تهتم مصلحة الصندوق بتنفيذ العمليات التالية :

-فتح الحسابات الجارية و المحافظة على جميع الوثائق المكلفة بها .

-ضمان مالية خزينة الوكالة.

-مهام خلية المراقبة : و هي بمثابة عملية تهدف إلى التأكد من أن النتائج تكون مطابقة للأهداف بالوكالة ، و تقوم الرقابة داخل الوكالة بالحرص على إرسال الوثائق المستعجلة مع ضرورة مراقبتها بالإضافة إلى الشيكات المرسله إلى الوكالة المركزية و الوثائق المرسله من قبل الوكالات الأخرى ، إضافة إلى أن الوكالة المحلية مراقبة مجموعة استغلال باتنة

الفرع الثاني : الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطات - بنك - CNEP :

أنشئ الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطات - بنك في 10 أوت 1964 على أنقاض صندوق التضامن ما بين محافظات و بلديات الجزائر (CSDCA) ، و كانت مهمته في هذه الفترة جمع المدخرات ، فقد تم فتح أول وكالة للصندوق رسميا في 01 مارس 1967 في ولاية تلمسان و لكن دفتر الادخار سوق قبل سنة من طريق شبكة البريد و المواصلات ، عدد وكالاته 206 و 15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الوطني .

و تتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد ، أما في مجال

القرض فإن الصندوق مدعوا لتمول المقاولين العموميين و الخواص ، تمويل البناء و

الجماعات المحلية ، و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية .

و ابتداء من عام 1971 و بقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير و

الاحتياط كبنك وطني للسكن .

وفي 28 فيفري 2007 تم إعداد النظر في إستراتيجية - الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك في عملية منح القروض العقارية للأفراد حيث يجب أن تكون ذات أولوية للمدخرين لدى البنك ، بالمقارنة مع غير المدخرين .

تمويل مؤسسات الترقية العقارية و التوقف عن تمويل المؤسسات التي لا تمارس نشاط الترقية العقارية، و بلغت القروض الممنوحة للأفراد في هذه السنة 17700 قرض أي ما يعادل 16.7 مليار دج .

وفي سبتمبر 2007 بدأ الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك بمنح قروض استهلاك و هي موجهة أساسا لشراء سيارات ، (إلا انه تم التوقف عن منح هذا النوع من القروض مع بداية 2008)

و تم فتح فروع ولاية الوادي في نوفمبر 1986 بالمقر المتواجد في حي 400 مسكن ، و قد بدأت بالقيام بعملية منح القروض العقارية في نفس السنة و في سنة 1990 توقفت عن منح القروض العقارية و بعدها

رجعت لتمنح هذه القروض مجددا في جوان 2004 إلى يومنا هذا ، و تعتبر وكالة ولائية تابعة للوكالة الجهوية بغرداية¹

منح قروض و تسبيقات على السندات الحكومية التي تصدرها أو تضمنها الدولة ، و يمكن شرح أهم المهام التي يقوم بها البنك في ما يلي :

1-تحصيل و جمع المدخرات :

وهي الوظيفة الأساسية التي تسمح بالقيام بما تبقى من المهام، حيث أن جمع المدخرات و تسيرها يتم عبر شبكتين تغطيان كامل أنحاء الوطن ، شبكة خاصة بالصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك تتكون من 15 مديرية جهوية و 207 وكالة .

و شبكة بريدية تتكون أكثر من 3500 نقطة جمع للمدخرات توزع على جميع ولايات الوطن ، حيث تقوم بجمع ادخار العائلات لحساب الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك .

¹ قانون رقم 277-64 الصادر في 10/08/1964 المتعلق بإنشاء LA CNEP

يلاحظ من خلال تلك المعطيات أن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك يحظى بتمثيل قوي في كامل ولايات الوطن ، و هذا حتى يتسنى للمتعاملين القيام بعملية الادخار و الحصول على قروض عقارية بسهولة .

- دفتر الادخار السكني (L.E.L.) : و يولد فوائد بمعدل 5 بالمائة سنويا ، ويعطى حق في الحصول على قرض بشروط امتيازيه

- دفتر الادخار الشعبي (L.E.P.) : و يولد فوائد بمعدل 6 بالمائة سنويا ، ويعطى حق في الحصول على قرض بمعدل فائدة امتيازي

- الودائع لأجل : و منها أذونات الصندوق ، الودائع لأجل السكنية (DAT

LOGEMENT) و الودائع لأجل البنكية (DAT BANQUE) و هي ودائع خاصة بالأشخاص الطبيعيين و المعنويين و تتغير فوائدها حسب مدة التوظيف .

(2) تمويل السكن : القروض الممنوحة من طرف -LA-CNEP- بنك الخاصة بالسكن تستعمل خصوصا في :- البناء الذاتي وهذا القرض يعطي للأشخاص المدخرين وغير المدخرين

- البناء في إطار التعاونيات العقارية (الخاصة والعامة)

- ترقية المحلات التجارية والحرفية

- شراء السكنات من طرف الخواص

- شراء الأراضي لبناء السكنات

(3)- توزيع القروض

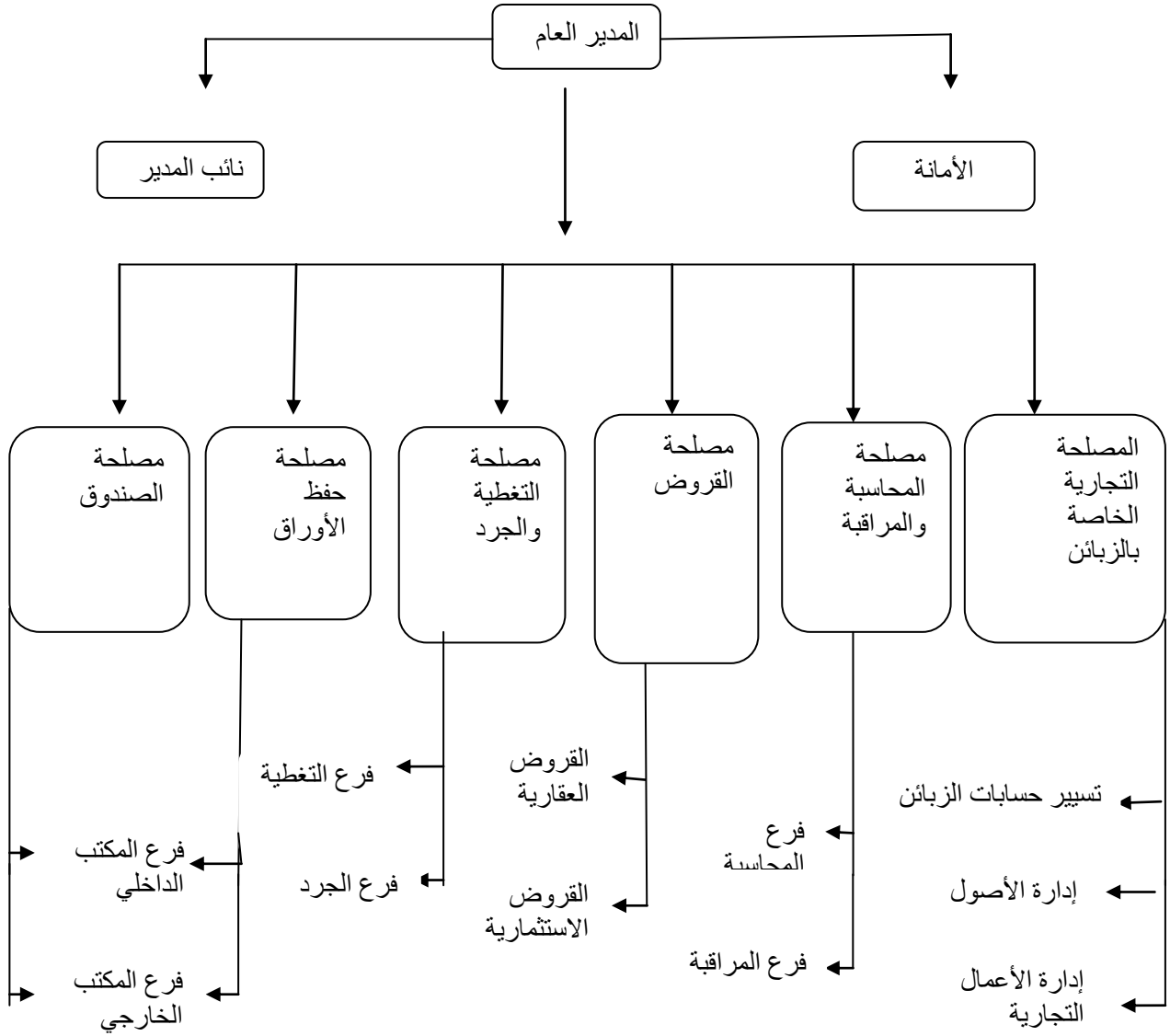
(أ) تمويل حاجيات الأفراد

القروض الرهنية (CREDITS HYPOTHECAIRESç)

- شراء مسكن ترقوي.

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية لهيئات البنوك بولاية الوادي

الشكل رقم (05) الهيكل التنظيمي لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالوادي



المصدر: معلومات من LA CNEP وكالة الوادي

مهام الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط -بنك

إن مهام بنك تتمثل في النقاط التالية :

-جمع ادخار العائلات أو الأفراد و تسخيرها في صالح التطور الاقتصادي

-جمع و تسيير الإيداعات مهما كانت مدتها

-تمويل السكن و المؤسسات المتخصصة في مجال الترقية العقارية

-بناء مسكن شخصي أو تعاوني

-شراء قطعة ارض

-تهيئة و توسيع مسكن

-شراء مسكن من الأشخاص العاديين

-شراء مسكن على مخطط (VENTE SURE PLAN)

أ -قروض التجهيز المنزلي

-شراء أجهزة الكترونية و منزلية ،أثاث ، حواسيب ...الخ

-شراء سارة سياحية جديدة .

-تمويل حاجيات المؤسسات

ب- قروض الترقية العقارية

-شراء قطع أرض

-تهيئة و دراسات

-تنفيذ برامج عقارية

-قروض للمؤسسات الصناعية

- شراء قطع أرض أو مبنى

-بناء مصانع

-شراء تجهيزات الإنتاج

-قروض للمهن الحرة

-شراء محلات مهنية

-تهيئات و توسعيات

-شراء تجهيزات

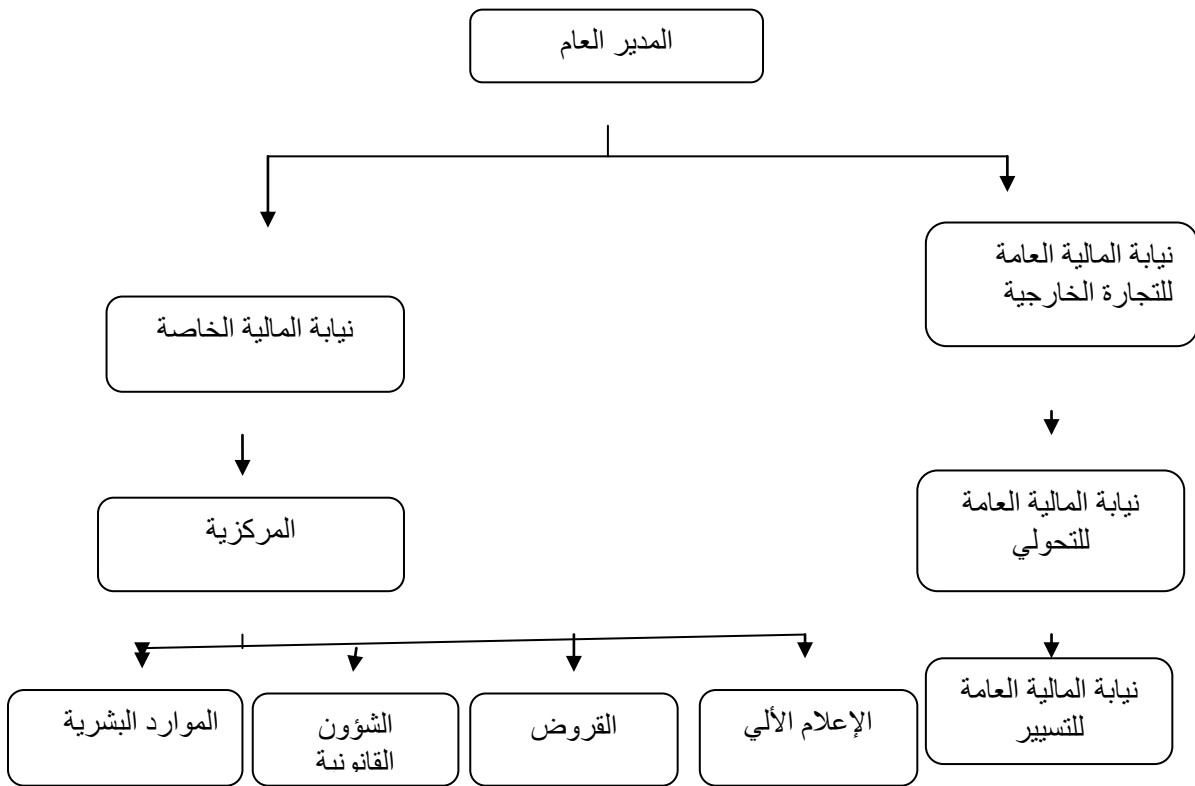
3- العمليات السوقية (opération de marche)

- السلفات على السوق النقدي : و هي سلفات تمنح للبنوك الأخرى
- القروض السندية : حيث أن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يستخدم جزءا من خزينته في الاكتتاب في سندات الخزينة العمومية و سندات سونطراك
- القروض المجمعّة : حيث يقوم الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بتمويل مشترك مع بنوك أخرى في مشاريع استثمار ضخمة .

الفرع الثالث: تقديم عام حول وكالة البركة

أنشأ بنك من القانون الأساسي من مجموعة مختلطة من البنوك بنك البركة المصرفي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وتأسس في 15ماي 2011 برأس مال 10ملايير دينار ويتكون من 25وكالة ويعمل به 10عمال

الشكل رقم 06 الهيكل التنظيمي لبنك البركة



المصدر: إدارة البنك

المبحث الثاني: المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية لهوكالات البنكية بولاية الوادي

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية.

I. مجتمع الدراسة :

بحكم أن الاستبيان يهدف إلى معرفة آراء المستجوبين حول فرضيات الدراسة اعتمادا على

عدة أساليب إحصائية ، وبحكم أن الوكالات البنكية هي المعنية لذلك يتم تقسيم وحصر

مجتمع الدراسة ضمن الوكالات التالية :

❖ الوكالة الأولى:بنك البركةBARAKA.

❖ الوكالة الثانية:بنك التنمية المحليةBDL .

❖ الوكالة الثالثة: بنك الفلاحة والتنمية المحليةBADR .

❖ الوكالة الرابعة: القرض الشعبي الجزائريCPA .

❖ الوكالة الخامسة:الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP

II. عينة الدراسة:

لاتساع المجتمع الكلي لدراسة العينة و تشبعه ونظرا لصعوبة استقصاء المعلومات كان لازما

علينا اختيار عينة تعبر عن خصائص العامة لمجتمع الدراسة والمحافظة على تجانسه وجمع

البيانات وتحليلها والوصول إلى الحقائق. يوضح الجدول التالي الإحصائيات الخاصة

باستمارة الاستبيان .

الجدول رقم (03) : الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

| النسبة | التكرار | البيان |
|--------|---------|----------------------------|
| 100% | 70 | الاستمارات الموزعة |
| 28,57% | 20 | الاستمارات المسترجعة |
| 4,5% | 9 | الاستمارات الملغاة |
| 66,93% | 41 | الاستمارات الصالحة للدراسة |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاستبيان

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية لهوكالات البنكية بولاية الوادي

من خلال الجدول تم تحديد عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقيّة من مجتمع الدراسة ، وقد بلغ حجم العينة الدراسة 70 مفردة ، وتم توزيع الإستبيان على جميع أفراد العينة ، واسترداد منها 20 استبانة ، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 9 استبيانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها ، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 41 استبانة .

المطلب الثاني: تقييم الهيكل التنظيمي والموارد البشري ونظام الرقابة الداخلية والتقارير للهوكالات البنكية بولاية الوادي

أولا: تقييم الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة

1 مدى توفر مراقب المراجعة والمراجعون الداخليون وقسم المراجعة

الفرضية الصفرية: لا تتوفر البنوك التجارية الجزائرية على قسم المراجعة بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: تتوفر البنوك التجارية الجزائرية على قسم المراجعة بنسبة معنوية 5%.

احصاء الاختبار

جدول رقم: 04 يوضح مدى توفر مراقب المراجعة والمراجعون الداخليون

وقسم المراجعة

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يتكون قسم المراجعة من مراقب مراجعة ومراجعون داخليون وقسم المراجعة | 41 | 3,610 | 0,945 | 0,156 | 0,353 | 3,90 | 0,000 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءات Z بنسبة معنوية 5% تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية تتوفر على قسم المراجعة بنسبة $\gg 3,90$ $Z_{\alpha} = 2,96, Z_c =$

2- مدى تضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية للمراجعة

الفرضية الصفرية: لا يتضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية للمراجعة بنسبة معنوية 5%
الفرضية البديلة: يتضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية للمراجعة بنسبة معنوية 5%
احصاء الاختبار

جدول رقم: 05 يوضح مدى تضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يتضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية للمراجعة | 41 | 3,122 | 0,872 | 0,156 | 2,865 | 0,78 | 0,217 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5% تقبل الفرضية الصفرية أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يتضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية للمراجعة بنسبة معنوية $\gg 0,78$ $Z_c =$

3 - مدى تقسيم و تحديد أعمال المراجعون الداخليون

الفرضية الصفرية: لا تقسم ولا تحدد أعمال المراجعون الداخليون بنسبة معنوية 5%
الفرضية البديلة: تقسم وتحدد أعمال المراجعون الداخليون بنسبة معنوية 5%
احصاء الاختبار

جدول رقم: 06 يوضح مدى تقسيم و تحديد أعمال المراجعون الداخليون

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| اعمال المراجعون الداخليون مقسمة ومحددة بدقة | 41 | 3,561 | 1,266 | 0,156 | 3,304 | 3,59 | 0,000 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية أعمال المراجعون الداخليون مقسمة ومحددة
بدقة بنسبة معنوية $Z_c = 3,59$

4 مدى تغطية أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم بشكل كاف
الفرضية الصفرية: لا يغطي أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم بشكل كاف بنسبة معنوية
5 %
الفرضية البديلة: يغطي أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم بشكل كاف بنسبة معنوية 5 %
احصاءة الاختبار

جدول رقم: 07 يوضح مدى تغطية أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم

بشكل كاف

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--------------------------|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| اعوان قسم المراجعة يغطون | 41 | 3,366 | 1,157 | 0,156 | 1,109 | 2,34 | 0,010 |

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية لهوكالات البنكية بولاية الوادي

| | | | | | | | |
|----------|--|--|--|--|--|--|--|
| اعمال | | | | | | | |
| القسم | | | | | | | |
| بشكل كاف | | | | | | | |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يغطي أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم
بشكل كاف بنسبة معنوية $Z_c = 2,34$

5 - مدى مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة بقسم النسخة الثانية
الفرضية الصفرية: لا تتم مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة بقسم النسخة
الثانية بنسبة معنوية 5 %

الفرضية البديلة: تتم مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة بقسم النسخة
الثانية بنسبة معنوية 5 %

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 08 يوضح مدى مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة

بقسم النسخة الثانية

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| تتم مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة بقسم | 41 | 3,317 | 1,011 | 0,156 | 3,353 | 2,03 | 0,021 |

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية لهوكالات البنكية بولاية الوادي

| | | | | | | | |
|---------|--|--|--|--|--|--|--|
| النسخة | | | | | | | |
| الثانية | | | | | | | |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية البديلة
أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية تتم مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من
المراجعة بقسم النسخة الثانية بنسبة معنوية $Z_c = 2,03$

6 - مدى تمكين قسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا

الفرضية الصفرية: لا يمكن لقسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا بنسبة
معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يمكن لقسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا بنسبة
معنوية 5 %

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 09 مدى تمكين قسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يمكن لقسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا | 41 | 3,610 | 1,070 | 0,156 | 3,353 | 3,90 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5% تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يمكن لقسم المراجعة ابداء رأيه وعرضه على الإدارة العليا بنسبة معنوية $Z_c = 3,90$

ثانيا: تقييم مؤهلات المورد البشري

1 - مدى مراعاة التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي

الفرضية الصفرية: لا يراعي التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يراعي التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي بنسبة معنوية 5%.

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 10 يوضح مدى مراعاة التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يراعي التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي | 41 | 3,780 | 1,107 | 0,156 | 3,524 | 5,00 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة للإحصاءات Z بنسبة معنوية 5% تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يراعي التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي بنسبة معنوية $Z_c = 5,00$

2 - مدى استفادة موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية

الفرضية الصفرية: لا يستفيد موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يستفيد موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية بنسبة معنوية 5%.

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 11 يوضح مدى استفادة موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يستفيد موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية | 41 | 3,317 | 1,083 | 0,156 | 3,060 | 2,03 | 0,021 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يستفيد موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية
التعليمي بنسبة معنوية $Z_c = 2,03$

3 - مدى تضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية والسلوكية
الفرضية الصفرية: لا تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية
والسلوكية بنسبة معنوية 5 %
الفرضية البديلة: تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية والسلوكية
بنسبة معنوية 5 %

احصاءة الاختبار

جدول رقم:12 يوضح مدى تضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية والسلوكية

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | z | P |
| تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية والسلوكية | 41 | 3,122 | 1,187 | 0,156 | 2,865 | 0,78 | 0,217 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
الصفريية أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة
الجوانب الأخلاقية والسلوكية بنسبة معنوية $Z_c = 0,78$

4 - مدى إمكانية أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب العلاقات العامة
الفرضية الصفريية: لا يمكن أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب
العلاقات العامة بنسبة معنوية 5%
الفرضية البديلة: يمكن أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب العلاقات
العامة بنسبة معنوية 5%

احصاءة الاختبار

جدول رقم:13 يوضح مدى إمكانية أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب العلاقات العامة

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | z | P |
| يمكن ان تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب العلاقات العامة | 41 | 3,293 | 1,031 | 0,156 | 3,036 | 1,87 | 0,030 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يمكن أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم
المراجعة جوانب العلاقات العامة بنسبة معنوية $Z_c = 1,87$

5 مدى تضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة

الفرضية الصفرية: لا تتضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة بنسبة معنوية
5%

الفرضية البديلة: تتضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة بنسبة معنوية 5%

احصاء الاختبار

جدول رقم:14 يوضح مدى تضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| تتضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة | 41 | 3,463 | 1,075 | 0,156 | 3,207 | 2,97 | 0,002 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية تتضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم
المراجعة بنسبة معنوية $Z_c = 2,97$

- 6 - مدى اختلاف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري بقسم المراجعة
الفرضية الصفرية: لا تختلف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري بقسم المراجعة
بنسبة معنوية 5 %
الفرضية البديلة: تختلف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري بقسم المراجعة نسبة
معنوية 5 %

احصاء الاختبار

جدول رقم:15 يوضح مدى اختلاف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري

بقسم المراجعة

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| تختلف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري بقسم المراجعة | 41 | 3,317 | 1,171 | 0,156 | 3,060 | 2,03 | 0,021 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية تختلف البرامج التدريبية باختلاف المستوى
الإداري بقسم المراجعة بنسبة معنوية $Z_c = 2,97$
ثالثا: تقييم نظام الرقابة الداخلية والتقارير

1 - مدى التزام قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا

الفرضية الصفرية: لا يلتزم قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا بنسبة
معنوية 5%

الفرضية البديلة: يلتزم قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا بنسبة
معنوية 5%

احصاءة الاختبار

جدول رقم:16 يوضح مدى التزام قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة

العليا

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يلتزم قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا | 41 | 3,390 | 1,137 | 0,156 | 3,133 | 2,50 | 0,006 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي ان جل الوكالات البنكية الجزائرية يلتزم قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من
طرف الإدارة العليا بنسبة معنوية $Z_c = 2,97$

2 - مدى التزام قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة العليا
الفرضية الصفرية: لا يلتزم قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة
العليا بنسبة معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يلتزم قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة العليا
نسبة معنوية 5 %

احصاءة الاختبار

جدول رقم:17 يوضح مدى التزام قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة العليا

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يلتزم قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة العليا | 41 | 3,561 | 1,026 | 0,156 | 3,304 | 3,59 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يلتزم قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا بنسبة معنوية $Z_c = 3,59$

3 - مدى عمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة المعلومات ومصداقيتها الفرضية الصفرية: لا يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة المعلومات ومصداقيتها بنسبة معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة المعلومات ومصداقيتها بنسبة معنوية 5 %

احصاء الاختبار

جدول رقم:18 يوضح مدى عمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة

المعلومات ومصادقيتها

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة المعلومات ومصادقيتها | 41 | 3,854 | 1,154 | 0,156 | 3,597 | 5,47 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة للإحصاءات Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من
صحة المعلومات ومصادقيتها بنسبة معنوية $Z_c=5,47$

4 - مدى تحقق قسم المراجعة الداخلية من مدى أمثلية استخدام الموارد

الفرضية الصفرية: لا يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من مدى أمثلية استخدام
الموارد بنسبة معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من مدى أمثلية استخدام الموارد
نسبة معنوية 5 %

احصاء الاختبار

جدول رقم:19 يوضح مدى تحقق قسم المراجعة الداخلية من مدى أمثلية استخدام

الموارد

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من مدى أمثلية استخدام الموارد | 41 | 3,537 | 1,002 | 0,156 | 3,280 | 3,44 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من
مدى أمثلية استخدام الموارد بنسبة معنوية $Z_c = 3,44$

5 - مدى إعداد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية في الرأي
الفرضية الصفرية: لا يعد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية في الرأي بنسبة
معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يعد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية في الرأي بنسبة معنوية
5 %

احصاء الاختبار

جدول رقم: 20 يوضح مدى إعداد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية في

الرأي

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يعد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية في الرأي | 41 | 3,756 | 3,262 | 0,156 | 3,495 | 4,84 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي ان جل الوكالات البنكية الجزائرية يعد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر
استقلالية في الرأي بنسبة معنوية $Z_c = 4,84$

6 - مدى إعداد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح والاختصار

الفرضية الصفرية: لا يعد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح والاختصار بنسبة
معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يعد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح والاختصار بنسبة معنوية
5 %

احصاء الاختبار

جدول رقم: 21 يوضح مدى إعداد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح

والاختصار

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يعد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح والاختصار | 41 | 3,488 | 0,870 | 0,156 | 3,231 | 3,12 | 0,001 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يعد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة
والوضوح والاختصار بنسبة معنوية $Z_c = 3,12$

7 - مدى الاستفادة من تقارير المراجعة

الفرضية الصفرية: لا يستفاد من تقارير المراجعة بنسبة معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يستفاد من تقارير المراجعة بنسبة معنوية 5 %

احصاء الاختبار

جدول رقم: 22 يوضح مدى الاستفادة من تقارير المراجعة

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|------------------|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يستفاد من تقارير | 41 | 3,561 | 1,050 | 0,156 | 3,304 | 3,59 | 0,000 |

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية لهوكالات البنكية بولاية الوادي

| | | | | | | | |
|----------|--|--|--|--|--|--|--|
| المراجعة | | | | | | | |
|----------|--|--|--|--|--|--|--|

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاء Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يستفاد من تقارير المراجعة بنسبة معنوية
﴿ $Z_c = 3,59$ ﴾

8 - مدى إظهار اثر التقارير المراجعة من خلال إعادة النظر في السياسات

الفرضية الصفرية: لا يظهر اثر التقارير المراجعة من خلال اعادة النظر في السياسات
بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يظهر اثر التقارير المراجعة من خلال اعادة النظر في السياسات بنسبة
معنوية 5%.

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 23 يوضح مدى إظهار اثر التقارير المراجعة من خلال إعادة النظر في

السياسات

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| اظهار اثر التقارير المراجعة من خلال اعادة النظر في السياسات | 41 | 3,073 | 1,985 | 0,156 | 2,816 | 0,47 | 0,320 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية الصفرية أي إن جل الوكالات البنكية الجزائرية لاتظهر اثر التقارير المراجعة من خلال إعادة النظر في السياسات بنسبة معنوية $Z_c=0,47$ ❖

9 - مدى إظهار اثر تقارير المراجعة من خلال إعادة في الإجراءات والقواعد الفرضية الصفرية: لا يظهر اثر تقارير المراجعة من خلال اعادة في الإجراءات والقواعد بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يظهر اثر تقارير المراجعة من خلال إعادة في الإجراءات والقواعد بنسبة معنوية 5%.

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 24 يوضح مدى إظهار اثر تقارير المراجعة من خلال إعادة في الإجراءات والقواعد

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يظهر اثر تقارير المراجعة من خلال اعادة في الاجراءات والقواعد | 41 | 3,073 | 1,170 | 0,156 | 2,816 | 0,47 | 0,320 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة للإحصاءات Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية الصفرية أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يظهر اثر تقارير المراجعة من خلال إعادة في الإجراءات والقواعد بنسبة معنوية $Z_c=0,47$ ❖

10 - مدى إظهار اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية لهوكالات البنكية بولاية الوادي

الفرضية الصفرية: لا يظهر اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يظهر اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها بنسبة معنوية 5%.

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 25 يوضح مدى إظهار اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يظهر اثر المراجعة من خلال اعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها | 41 | 3,317 | 0,986 | 0,156 | 3,060 | 2,03 | 0,21 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة للإحصاءات Z بنسبة معنوية 5% تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يظهر اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها بنسبة معنوية $Z_c = 2,21$ ✨
المطلب الثاني: العلاقة بين مقومات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وبين الوكالات البنكية

1 العلاقة بين متطلبات الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة والوكالات البنكية

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

الفرضية الصفرية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى توفر متطلبات الهيكل

التنظيمي لمختلف الوكالات البنكية بالوادي بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى توفر متطلبات الهيكل

التنظيمي لمختلف الوكالات البنكية بالوادي 5%.

إحصاء الاختبار

جدول رقم 26 يوضح العلاقة بين متطلبات الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة والوكالات

البنكية

Mood Median Test: Q versus D

Chi-Square = 5.18 DF = 4 P = 0.

| D | N<= | N> | Median | Q3-Q1 | Individual 95.0% CIs |
|------|-----|----|--------|-------|----------------------|
| BARK | 7 | 5 | 3.25 | 0.79 | (-----*-----) |
| BDL | 7 | 4 | 3.50 | 0.83 | (-----*-----) |
| BDR | 1 | 4 | 3.83 | 0.50 | (-----*-----) |
| CNEP | 5 | 1 | 3.42 | 0.25 | (---*---) |
| CPA | 5 | 2 | 3.33 | 1.00 | (-----*-----) |

+---
2.80 3.20 3.60 4.00
Overall median = 3.50

* NOTE * Levels with < 6 observations have confidence < 95.0%

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج

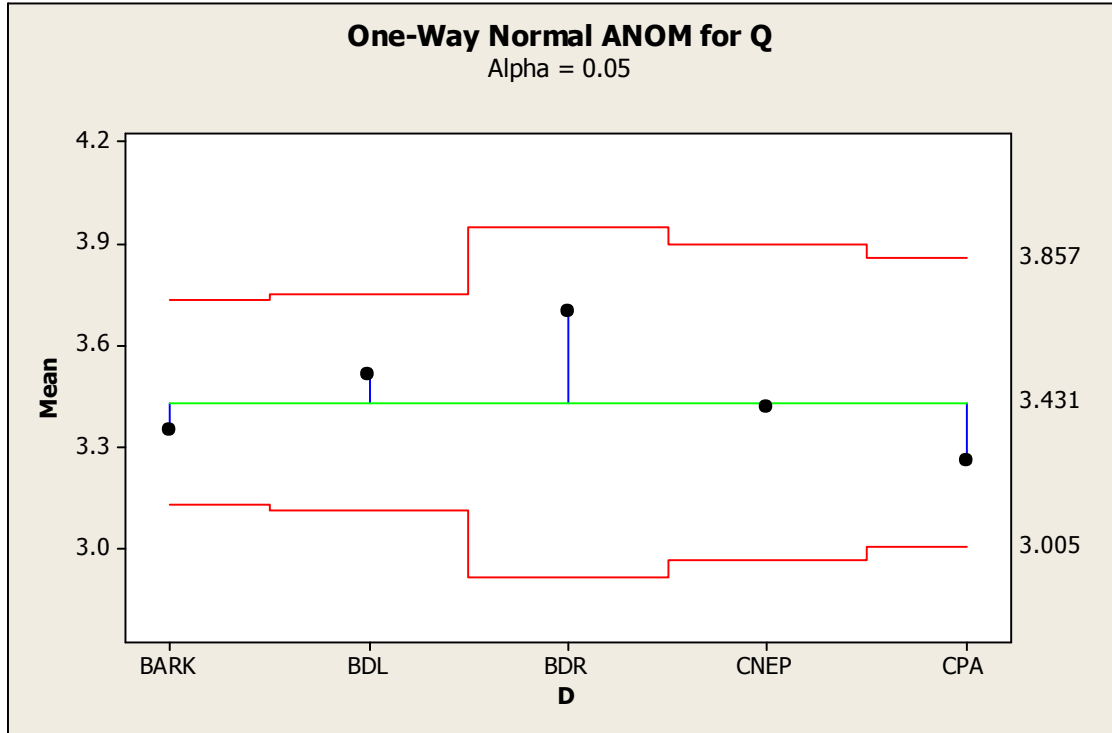
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاء Chi-Square بنسبة معنوية 5% تقبل

الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية من توفر متطلبات الهيكل

التنظيمي لمختلف الوكالات البنكية بنسبة معنوية 5% وبلغت النسبة المحسوبة ﴿p=0,002﴾

وهو ما يمكن إظهاره في الشكل أدناه

الشكل رقم: (06) العلاقة بين متطلبات الهيكل التنظيمي للمراجعة الداخلية والوكالات البنكية بالوادي



التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نجد القيمة المتوقعة للتقييم من طرف الوكالات البنكية بلغت 3.431 والحد الأدنى والأعلى بنسبة معنوية 5% بلغا على التوالي 3.857، 3.005 وبلغت التنقيط الأعلى نجد أن القيمة المتوقعة لتقييم الوكالات بلغت 3.431 والحد الأدنى CPA وأما الأعلى بنسبة لووكالة BDR أما الوكالات BDL.CNEP.BARAK فكان التنقيط دون المتوسط المتوقع إلا أن هذا الاختلاف لا يحمل أي دلالة في اتجاه تقييم الهيكل التنظيمي ومدى تحقيقه لمتطلبات المراجعة الداخلية بالوكالات البنكية لولاية الوادي

2 العلاقة تأهيل المورد البشري لقسم المراجعة والوكالات البنكية

الفرضية الصفرية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدى تأهيل المورد البشري لممارسة المراجعة الداخلية بمختلف الوكالات البنكية بولاية الوادي بنسبة معنوية 5% الفرضية البديلة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدى تأهيل المورد البشري لممارسة المراجعة الداخلية بمختلف الوكالات البنكية بولاية الوادي بنسبة معنوية 5%

احصاء الاختبار

جدول رقم:27 يوضح العلاقة تأهيل المورد البشري لقسم المراجعة والوكالات البنكية

Mood Median Test: RH versus D

Chi-Square = 9.85 DF = 4 P = 0.043

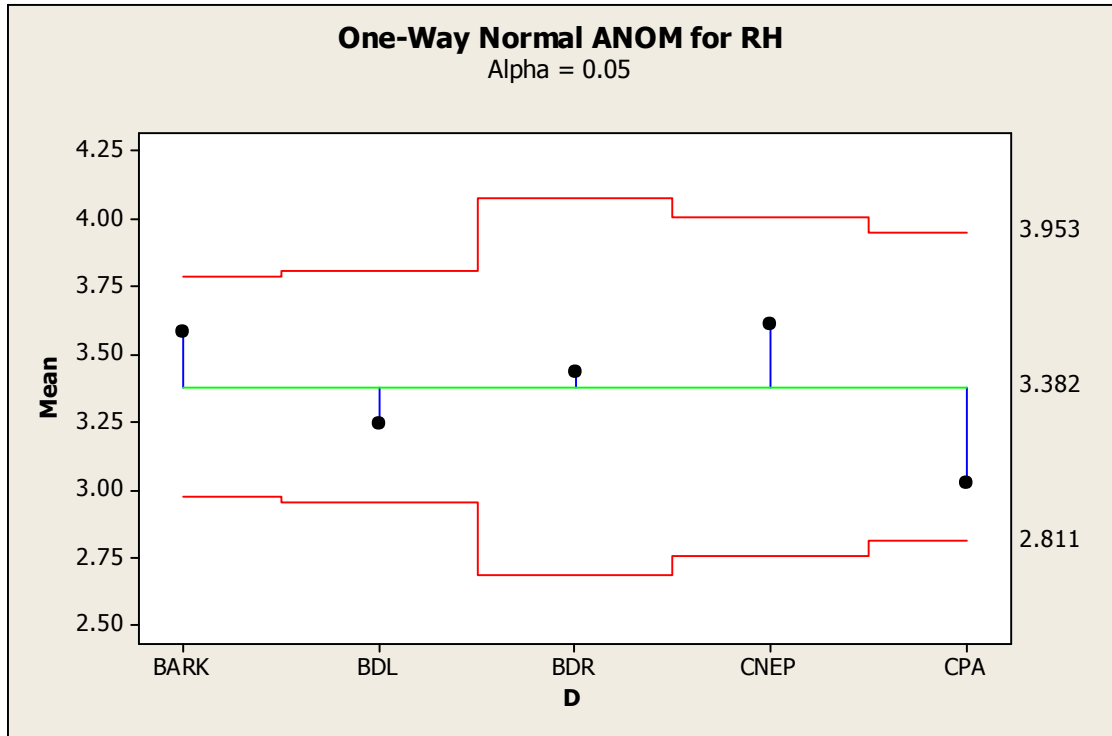
Individual 95.0%
CIs

| D | N<= | N> | Median | Q3-Q1 | |
|------|-----|----|--------|-------|---------------|
| BARK | 4 | 8 | 3.67 | 0.71 | (-----*-----) |
| BDL | 7 | 4 | 3.00 | 1.00 | (--*-----) |
| BDR | 2 | 3 | 3.50 | 0.83 | (-----*-----) |
| CNEP | 2 | 4 | 3.92 | 1.29 | (-----*-----) |
| CPA | 7 | 0 | 3.17 | 0.83 | (-----*-----) |

2.50 3.00 3.50 4.00

القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Chi-Square نسبة معنوية 5% تقبل الفرضية الصفرية أي أن لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى تأهيل المورد البشري لممارسة المراجعة الداخلية لمختلف الوكالات البنكية بنسبة معنوية 5%، حيث بلغت نسبة المعنوية المحسوبة $p=0,043$ وهو ما يمكن إظهاره في الشكل أدناه

الشكل رقم (07) يوضح علاقة بين المورد البشري المؤهل للمراجعة الداخلية والوكالات البنكية بولاية الوادي



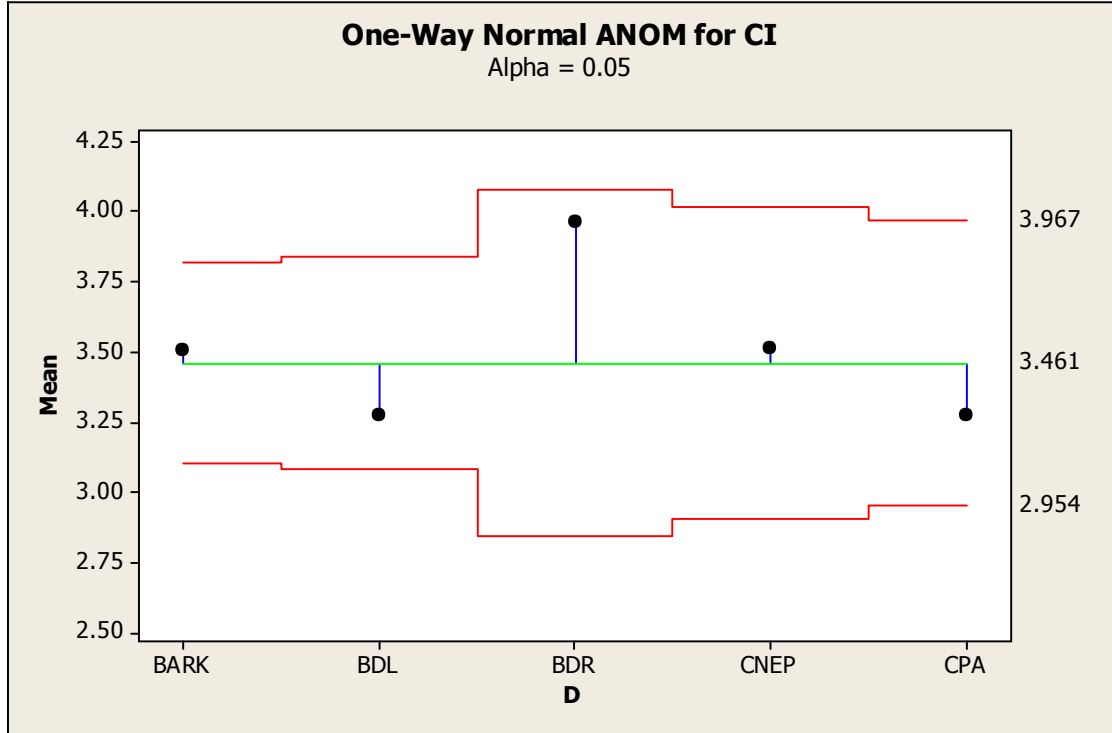
التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نجد القيمة المتوقعة للتقييم من طرف الوكالات البنكية بلغت 3.382 والحد الأدنى والأعلى بنسبة معنوية 5% بلغا على التوالي 3.953، 2.811 وبلغت التنقيط الأعلى نجد أن القيمة المتوقعة لتقييم الوكالات بلغت 3.382 والحد الأدنى CPA وأما الحد الأعلى بنسبة لوكالة CNEP إما الوكالات BDL.BDR.BARAK فكان التنقيط دون المتوسط المتوقع

3 - العلاقة نضام الرقابة الداخلية والتقارير لقسم المراجعة والوكالات البنكية

الفرضية الصفرية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية والتقارير بمختلف الوكالات البنكية بولاية الوادي بنسبة معنوية 5%

الشكل رقم(08) يوضح العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والتقارير للمراجعة الداخلية والهوكالات البنكية لولاية الوادي



التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نجد القيمة المتوقعة للتقييم من طرف الهوكالات البنكية بلغت 3.461 والحد الأدنى والأعلى بنسبة معنوية 5% بلغا على التوالي 3.967، 2.954 وبلغت التنقيط الأعلى نجد أن القيمة المتوقعة لتقييم الهوكالات بلغت 3.461 والحد الأدنى BDL أما الحد الأعلى بنسبة لووكالة CNEP إما الهوكالات CPA.BDR.BARAK فكان التنقيط دون المتوسط المتوقع إلا أن هذا الاختلاف لا يحمل أي دلالة في اتجاه تقييم نظام الرقابة والتقارير ومدى تحقيقه لمتطلبات المراجعة الداخلية بالهوكالات البنكية لولاية الوادي إلا أن هذا الاختلاف لا يحمل أي دلالة في اتجاه تقييم الهيكل التنظيمي ومدى تحقيقه لمتطلبات الرقابة الداخلية بالهوكالات البنكية لولاية الوادي

خلاصة الفصل الثالث

شملت دراستنا حالة الوكالات البنكية لولاية الوادي وذلك من اجل تقييم مقومات لهذه الوكالة ومدى تقييم النتائج متحصل عليها بناء على دراسة العينة وذلك من خلال الاستبيان الذي احتوى على مجموعة من الأسئلة حيث قسمنا الفصل إلى محورين المحور الأول عن تقييم الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة مؤهلات المورد البشري ونظام الرقابة الداخلية والتقارير والمحور الثاني كان عن العلاقة بين مقومات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وبين الوكالات البنكية من خلال ما تقدم في هذا الفصل نستخلص مايلي:

يعتبر الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة من أهم المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية وكذلك مؤهلات المورد البشري ونظام الرقابة الداخلية

كما إن العلاقة بين مقومات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وبين الوكالات البنكية وذلك من خلال العلاقة بين متطلبات الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية. والوكالات البنكية وعلاقة تأهيل المورد البشري للبنوك التجارية والوكالات البنكية وعلاقة نظام الرقابة الداخلية والتقارير بالبنوك التجارية والوكالات البنكية

الفرع الثاني : بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR :

تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية ووسيلة من وسائل السياسة الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في القطاع الفلاحي و ترقية العامل الريفي و الذي انشأ في 13 مارس 1982 طبقا للمرسوم الرئاسي 82 / 106 و ظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و هو شركة ذات رأس مال قدره مليارين و مائتين مليون جزائري 220000.000.00 موزعة على 2200 سهم مقسمة على أربعة أجزاء :

35- بالمائت الصناعة و الزراعة الغذائية .

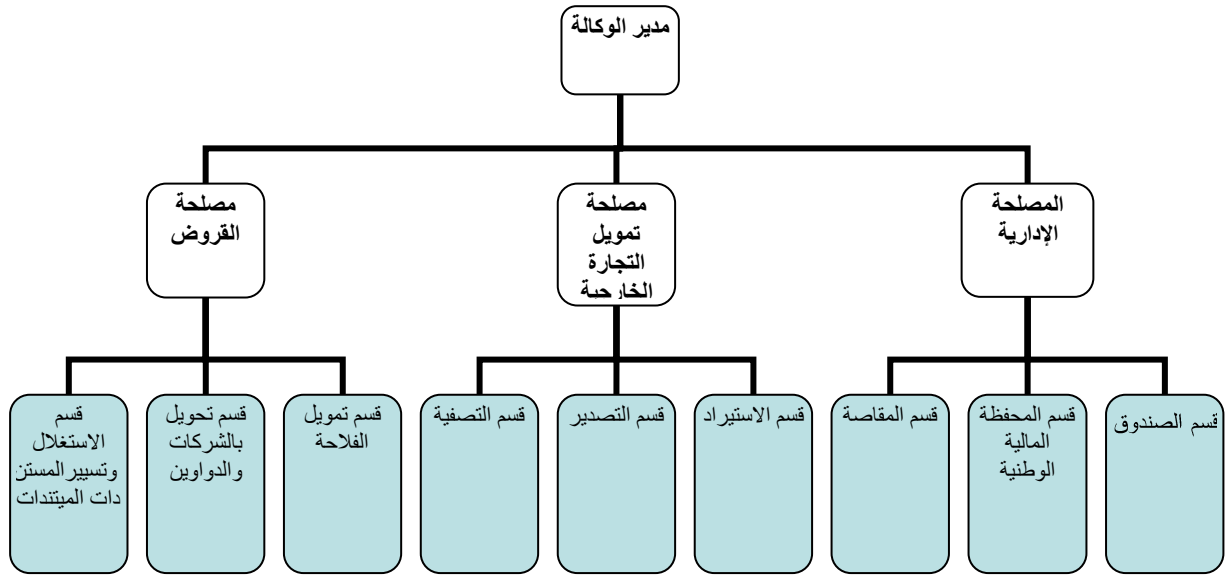
35- بالمائت سلع تجهيزية .

20- بالمائة صناعة متنوعة .

10- بالمائت خدمات .

مقر المؤسسة هو الجزائر العاصمة ، 17 نهج العقيد عميروش - ص.ب 544 الجزائر ، له عدة فروع عبر التراب الوطني حوالي 33 فرع و بإمكانه فتح وكالات أخرى بمجرد قرار مجلس الإدارة ، حاليا يملك البنك 294 وكالة و 12 مديرية مركزية.

الشكل رقم (03) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوالة الوادي



المصدر : منشورات بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الوادي

المطلب الثاني : تقديم عام حول وكالات (baraka –cneq-cpa)

لقد تم تأسيس البنك في 19 ديسمبر 1966 بموجب المرسوم رقم 66-366 المتمم و المعدل بموجب المرسوم رقم 67-57 و المؤرخ في 14 ماي 1967.

الفرع الأول : نشأة البنك : القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي cpa :

أدمجت به ثلاث بنوك أجنبية بعد تأميمها ، الذي كان كالاتي ¹ :

-شركة مارسيليا للقرض بتاريخ 30 جوان 1968 .

-البنك المختلط الجزائري المصري بتاريخ 27 افريل 1972.

-الشركة الفرنسية للقرض بتاريخ 27 افريل 1977.

و بعدها عرف رأسمال البنك تطورا سريعا بلغ : 21.6 مليار دينار جزائري ، كلما بلغت

الحسابات لدى البنك 945155 حساب سنة 2000 بعد أن قدرت ب : 506691 حساب سنة

. 1997

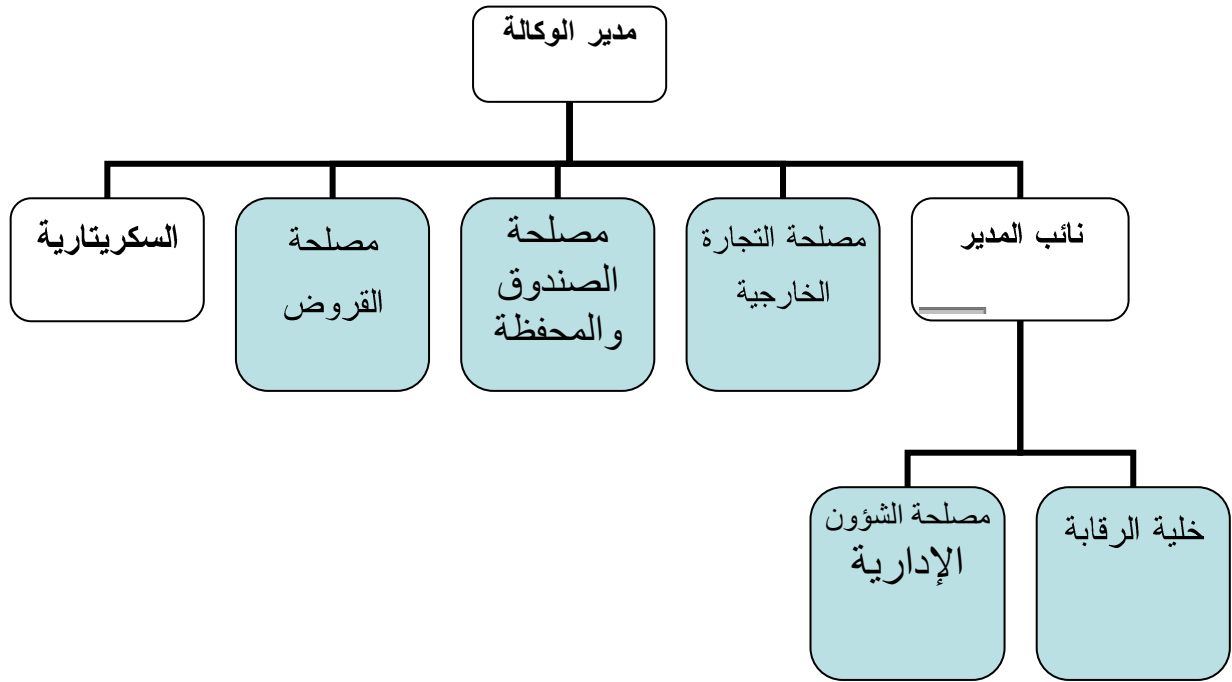
¹ شاكر القز ويري – محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط 2000، ص 60 .

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

أما بالنسبة للنشاط الدولي فقد ارتفع إلى 991 مليون دولار عام : 2000 بعد أن قدر بـ617 مليون دولار عام 1997 .

و في إطار قيام البنك بالمهام الموكلة إليه يجب وضع هيكل تنظيمي لضمان السير الحسن للعمليات المالية و من هنا ظهر على كامل تراب الوطن : 18 مجموعة استغلال تحوي كل واحدة منها شبكة من الوكالات المحلية عددها : 115 وكالة محلية - هذه الوكالات لها نفس الهيكل التنظيمي و من بين هذه الوكالات ، الوكالة المحلية لولاية الوادي و التي تم إنشاءها بتاريخ : 02 جويلية 1981 و هي تحمل الرقم : 322 و هي تعمل ضمن مجموعة استغلال - باتته :-

يوضح الشكل (04) : هيكل المديرية العامة للقروض الشعبي الجزائري.



المصدر : إدارة البنك

مهام ووظائف البنك:

تضم وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي أربع مصالح وخلية مراقبة لكل منها مهامها الخاصة بها وهي كالآتي :

مهام مصلحة الشؤون الإدارية :تقوم بالأعمال الآتية :

- مراقبة المصالح في جميع الأنشطة .
- تسيير الميزانية .
- متابعة المستخدمين (عطل مرضية تصريحات شهرية ‘ CASNOS,CNAS)
- ضمان قواعد الأعباء الجباية .

مهام مصلحة القروض و تقوم بالأعمال التالية :

- دراسة ملفات القروض و الاعتمادات مع إيداء رأيها في حدود الطلبات و كذا متابعة استعمال القروض .

• في حالة المنازعات تقوم بتوسيط مصلحة القروض و المنازعات بين البنك والشخص المستفيد من القرض ، في حالة عدم الوفاء بالعهد أو العقد و تسديد ديونه بالطرق الودية و إن لم ينفذ

ذلك يتابع قانونيا و هذا برفع دعوى قضائية ضده.

دراسة الوصفية المالية للمؤسسة طالبة القرض مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطار المحتملة الوقوع و حمايتها من طرف الوكالة بواسطة الضمانات .

مهام مصلحة التجارة الخارجية: تهتم هذه المصلحة بتحقيق كل العمليات التي تكون احد أطرافها أجنبي هذا في حدود قواعد الصرف و التجارة الخارجية و هي مكلفة خصوصا ما يلي :

-تنفيذ العمليات التحويلية إلى الأجانب بطلب من زبائنها كفتح الإعتمادات و توطين الفواتير و ضمان قبض التحصيلات المستند به .

-التدخل في العمليات الرابطة التي تخص تحويل العقود و ضمان تسجيلها و كذا متابعتها و مراجعتها .

-فتح و متابعة و مراجعة كل الملفات الخاصة بعمليات التصفية المالية و التوطين الخاصة بعمليات الاستيراد و التصدير .

-مهام مصلحة الصندوق : تكلفة المصلحة بإنجاز بعمليات التصفية التي تهتم بحركة النقود أو حركة الأرصدة النقدية من حساب لأخر . و تدرج تحت هذه المصلحة ، مصلحة المحفظة التي تقوم بمعالجة عمليات التجارة و الشيكات لغرفة المقاصة .

-و عموما تهتم مصلحة الصندوق بتنفيذ العمليات التالية :

-فتح الحسابات الجارية و المحافظة على جميع الوثائق المكلفة بها .

-ضمان مالية خزينة الوكالة.

-مهام خلية المراقبة : و هي بمثابة عملية تهدف إلى التأكد من أن النتائج تكون مطابقة للأهداف بالوكالة ، و تقوم الرقابة داخل الوكالة بالحرص على إرسال الوثائق المستعجلة مع ضرورة مراقبتها بالإضافة إلى الشيكات المرسله إلى الوكالة المركزية و الوثائق المرسله من قبل الوكالات الأخرى ، إضافة إلى أن الوكالة المحلية مراقبة مجموعة استغلال باتنة

الفرع الثاني : الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطات - بنك - CNEP :

أنشئ الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطات - بنك في 10 أوت 1964 على أنقاض صندوق التضامن ما بين محافظات و بلديات الجزائر (CSDCA) ، و كانت مهمته في هذه الفترة جمع المدخرات ، فقد تم فتح أول وكالة للصندوق رسميا في 01 مارس 1967 في ولاية تلمسان و لكن دفتر الادخار سوق قبل سنة من طريق شبكة البريد و المواصلات ، عدد وكالاته 206 و 15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الوطني .

و تتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد ، أما في مجال

القرض فإن الصندوق مدعوا لتمول المقاولين العموميين و الخواص ، تمويل البناء و

الجماعات المحلية ، و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية .

و ابتداء من عام 1971 و بقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير و

الاحتياط كبنك وطني للسكن .

وفي 28 فيفري 2007 تم إعداد النظر في إستراتيجية - الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك في عملية منح القروض العقارية للأفراد حيث يجب أن تكون ذات أولوية للمدخرين لدى البنك ، بالمقارنة مع غير المدخرين .

تمويل مؤسسات الترقية العقارية و التوقف عن تمويل المؤسسات التي لا تمارس نشاط الترقية العقارية، و بلغت القروض الممنوحة للأفراد في هذه السنة 17700 قرص أي ما يعادل 16.7 مليار دج .

وفي سبتمبر 2007 بدأ الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك بمنح قروض استهلاك و هي موجهة أساسا لشراء سيارات ، (إلا انه تم التوقف عن منح هذا النوع من القروض مع بداية 2008)

و تم فتح فروع ولاية الوادي في نوفمبر 1986 بالمقر المتواجد في حي 400 مسكن ، و قد بدأت بالقيام بعملية منح القروض العقارية في نفس السنة و في سنة 1990 توقفت عن منح القروض العقارية و بعدها

رجعت لتمنح هذه القروض مجددا في جوان 2004 إلى يومنا هذا ، و تعتبر وكالة ولائية تابعة للوكالة الجهوية بغرداية¹

منح قروض و تسبيقات على السندات الحكومية التي تصدرها أو تضمنها الدولة ، و يمكن شرح أهم المهام التي يقوم بها البنك في ما يلي :

1-تحصيل و جمع المدخرات :

وهي الوظيفة الأساسية التي تسمح بالقيام بما تبقى من المهام، حيث أن جمع المدخرات و تسيرها يتم عبر شبكتين تغطيان كامل أنحاء الوطن ، شبكة خاصة بالصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك تتكون من 15 مديرية جهوية و 207 وكالة .

و شبكة بريدية تتكون أكثر من 3500 نقطة جمع للمدخرات توزع على جميع ولايات الوطن ، حيث تقوم بجمع ادخار العائلات لحساب الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك .

¹ قانون رقم 277-64 الصادر في 10/08/1964 المتعلق بإنشاء LA CNEP

يلاحظ من خلال تلك المعطيات أن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك يحظى بتمثيل قوي في كامل ولايات الوطن ، و هذا حتى يتسنى للمتعاملين القيام بعملية الادخار و الحصول على قروض عقارية بسهولة .

- دفتر الادخار السكني (L.E.L.) : و يولد فوائد بمعدل 5 بالمائة سنويا ، ويعطى حق في الحصول على قرض بشروط امتيازيه

- دفتر الادخار الشعبي (L.E.P.) : و يولد فوائد بمعدل 6 بالمائة سنويا ، ويعطى حق في الحصول على قرض بمعدل فائدة امتيازي

- الودائع لأجل : و منها أدونات الصندوق ، الودائع لأجل السكنية (DAT

LOGEMENT) و الودائع لأجل البنكية (DAT BANQUE) و هي ودائع خاصة بالأشخاص الطبيعيين و المعنويين و تتغير فوائدها حسب مدة التوظيف .

2) تمويل السكن : القروض الممنوحة من طرف -LA-CNEP- بنك الخاصة بالسكن تستعمل خصوصا في :- البناء الذاتي وهذا القرض يعطي للأشخاص المدخرين وغير المدخرين

- البناء في إطار التعاونيات العقارية (الخاصة والعامة)

- ترقية المحلات التجارية والحرفية

- شراء السكنات من طرف الخواص

- شراء الأراضي لبناء السكنات

3- توزيع القروض

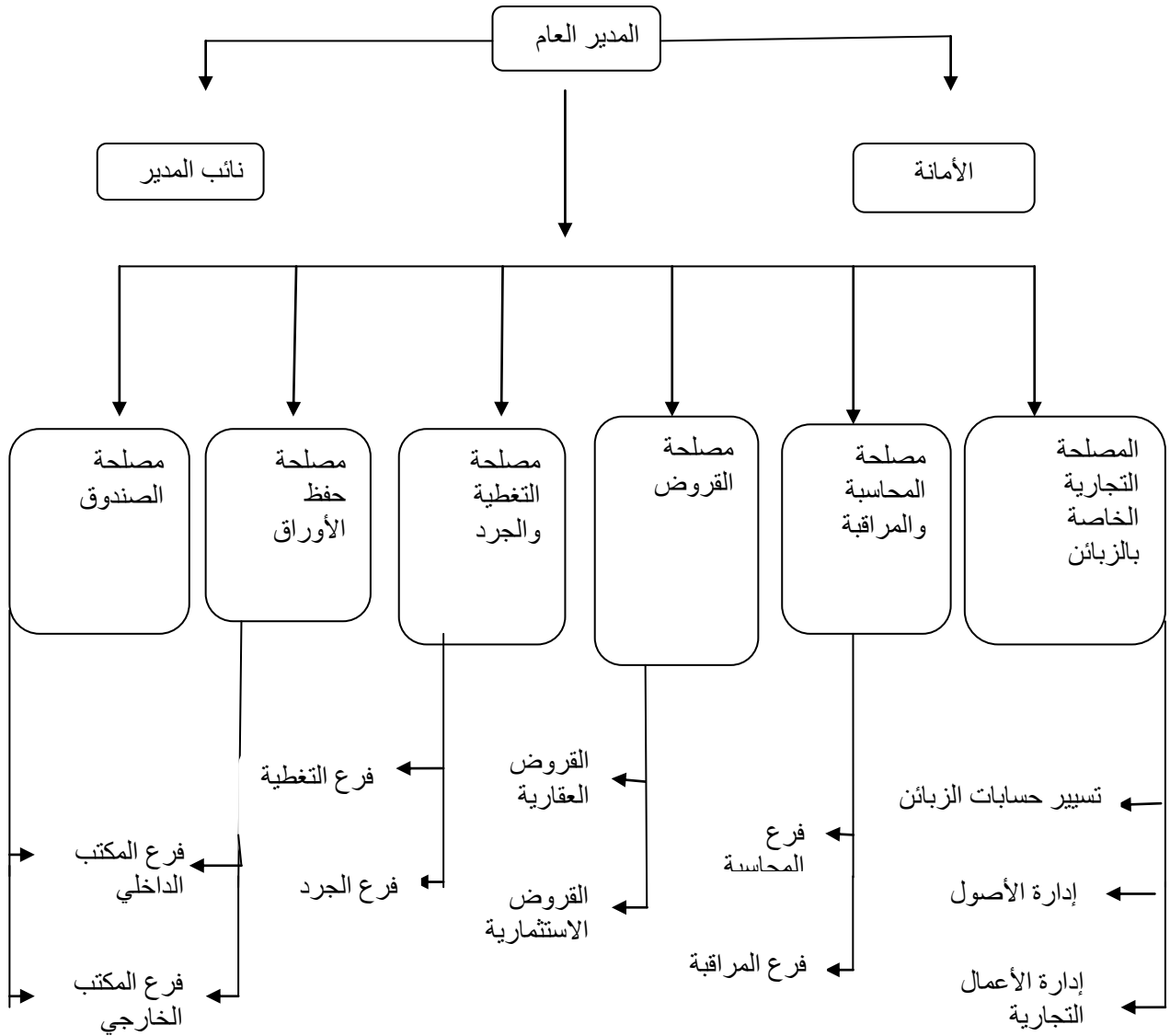
أ) تمويل حاجيات الأفراد

القروض الرهنية (CREDITS HYPOTHECAIRESç)

- شراء مسكن ترقوي.

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

الشكل رقم (05) الهيكل التنظيمي لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالوادي



المصدر: معلومات من LA CNEP وكالة الوادي

مهام الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط -بنك

إن مهام بنك تتمثل في النقاط التالية :

-جمع ادخار العائلات أو الأفراد و تسخيرها في صالح التطور الاقتصادي

-جمع و تسيير الإيداعات مهما كانت مدتها

-تمويل السكن و المؤسسات المتخصصة في مجال الترقية العقارية

-بناء مسكن شخصي أو تعاوني

-شراء قطعة ارض

-تهيئة و توسيع مسكن

-شراء مسكن من الأشخاص العاديين

-شراء مسكن على مخطط (VENTE SURE PLAN)

أ -قروض التجهيز المنزلي

-شراء أجهزة الكترونية و منزلية ،أثاث ، حواسيب ...الخ

-شراء سارة سياحية جديدة .

-تمويل حاجيات المؤسسات

ب- قروض الترقية العقارية

-شراء قطع أرض

-تهيئة و دراسات

-تنفيذ برامج عقارية

-قروض للمؤسسات الصناعية

- شراء قطع أرض أو مبنى

-بناء مصانع

-شراء تجهيزات الإنتاج

-قروض للمهن الحرة

-شراء محلات مهنية

-تهيئات و توسعيات

-شراء تجهيزات

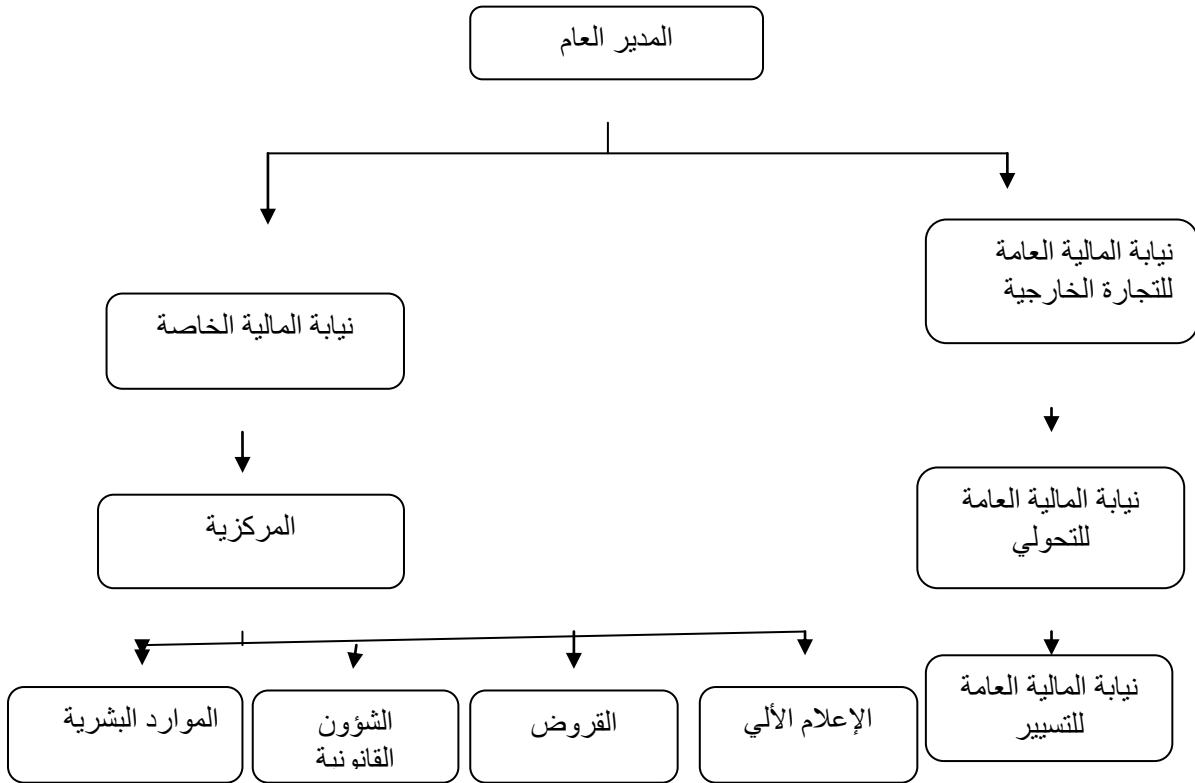
3- العمليات السوقية (opération de marche)

- السلفات على السوق النقدي : و هي سلفات تمنح للبنوك الأخرى
- القروض السندية : حيث أن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يستخدم جزءا من خزينته في الاكتتاب في سندات الخزينة العمومية و سندات سونطراك
- القروض المجمعّة : حيث يقوم الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بتمويل مشترك مع بنوك أخرى في مشاريع استثمار ضخمة .

الفرع الثالث: تقديم عام حول وكالة البركة

أنشأ بنك من القانون الأساسي من مجموعة مختلطة من البنوك بنك البركة المصرفي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وتأسس في 15ماي 2011 برأس مال 10ملايير دينار ويتكون من 25وكالة ويعمل به 10عمال

الشكل رقم 06 الهيكل التنظيمي لبنك البركة



المصدر: إدارة البنك

المبحث الثاني: المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية بالوكالات البنكية بولاية الوادي

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية.

I. مجتمع الدراسة :

بحكم أن الاستبيان يهدف إلى معرفة آراء المستجوبين حول فرضيات الدراسة اعتمادا على

عدة أساليب إحصائية ، وبحكم أن الوكالات البنكية هي المعنية لذلك يتم تقسيم وحصر

مجتمع الدراسة ضمن الوكالات التالية :

❖ الوكالة الأولى:بنك البركةBARAKA.

❖ الوكالة الثانية:بنك التنمية المحليةBDL .

❖ الوكالة الثالثة: بنك الفلاحة والتنمية المحليةBADR .

❖ الوكالة الرابعة: القرض الشعبي الجزائريCPA .

❖ الوكالة الخامسة:الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP

II. عينة الدراسة:

لاتساع المجتمع الكلي لدراسة العينة و تشبعه ونظرا لصعوبة استقصاء المعلومات كان لازما

علينا اختيار عينة تعبر عن خصائص العامة لمجتمع الدراسة والمحافظة على تجانسه وجمع

البيانات وتحليلها والوصول إلى الحقائق. يوضح الجدول التالي الإحصائيات الخاصة

باستمارة الاستبيان .

الجدول رقم (03) : الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

| النسبة | التكرار | البيان |
|--------|---------|----------------------------|
| 100% | 70 | الاستمارات الموزعة |
| 28,57% | 20 | الاستمارات المسترجعة |
| 4,5% | 9 | الاستمارات الملغاة |
| 66,93% | 41 | الاستمارات الصالحة للدراسة |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاستبيان

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

من خلال الجدول تم تحديد عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة ، وقد بلغ حجم العينة الدراسة 70 مفردة ، وتم توزيع الإستبيان على جميع أفراد العينة ، واسترداد منها 20 استبانة ، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 9 استبيانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها ، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 41 استبانة .

المطلب الثاني: تقييم الهيكل التنظيمي والموارد البشري ونظام الرقابة الداخلية والتقارير للوكالات البنكية بولاية الوادي

أولا:تقييم الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة

1 مدى توفر مراقب المراجعة والمراجعون الداخليون وقسم المراجعة

الفرضية الصفرية: لا تتوفر البنوك التجارية الجزائرية على قسم المراجعة بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: تتوفر البنوك التجارية الجزائرية على قسم المراجعة بنسبة معنوية 5%.

احصاءة الاختبار

جدول رقم:04 يوضح مدى توفر مراقب المراجعة والمراجعون الداخليون

وقسم المراجعة

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يتكون قسم المراجعة من مراقب مراجعة ومراجعون داخليون وقسم المراجعة | 41 | 3,610 | 0,945 | 0,156 | 0,353 | 3,90 | 0,000 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءات Z بنسبة معنوية 5% تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية تتوفر على قسم المراجعة بنسبة $\gg 3,90$ $Z_c = 2,96$

2- مدى تضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية للمراجعة

الفرضية الصفرية: لا يتضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية للمراجعة بنسبة معنوية 5%
الفرضية البديلة: يتضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية للمراجعة بنسبة معنوية 5%
احصاءة الاختبار

جدول رقم: 05 يوضح مدى تضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يتضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية للمراجعة | 41 | 3,122 | 0,872 | 0,156 | 2,865 | 0,78 | 0,217 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5% تقبل الفرضية الصفرية أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يتضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية للمراجعة بنسبة معنوية $\gg Z_c = 0,78$

3 - مدى تقسيم و تحديد أعمال المراجعون الداخليون

الفرضية الصفرية: لا تقسم ولا تحدد أعمال المراجعون الداخليون بنسبة معنوية 5%
الفرضية البديلة: تقسم وتحدد أعمال المراجعون الداخليون بنسبة معنوية 5%
احصاءة الاختبار

جدول رقم: 06 يوضح مدى تقسيم و تحديد أعمال المراجعون الداخليون

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| اعمال المراجعون الداخليون مقسمة ومحددة بدقة | 41 | 3,561 | 1,266 | 0,156 | 3,304 | 3,59 | 0,000 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية أعمال المراجعون الداخليون مقسمة ومحددة
بدقة بنسبة معنوية $Z_c = 3,59$

4 مدى تغطية أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم بشكل كاف
الفرضية الصفرية: لا يغطي أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم بشكل كاف بنسبة معنوية
5 %
الفرضية البديلة: يغطي أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم بشكل كاف بنسبة معنوية 5 %
احصاءة الاختبار

جدول رقم: 07 يوضح مدى تغطية أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم

بشكل كاف

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--------------------------|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| اعوان قسم المراجعة يغطون | 41 | 3,366 | 1,157 | 0,156 | 1,109 | 2,34 | 0,010 |

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

| | | | | | | | |
|----------|--|--|--|--|--|--|--|
| اعمال | | | | | | | |
| القسم | | | | | | | |
| بشكل كاف | | | | | | | |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يغطي أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم
بشكل كاف بنسبة معنوية $Z_c = 2,34$

5 - مدى مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة بقسم النسخة الثانية
الفرضية الصفرية: لا تتم مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة بقسم النسخة
الثانية بنسبة معنوية 5 %

الفرضية البديلة: تتم مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة بقسم النسخة
الثانية بنسبة معنوية 5 %

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 08 يوضح مدى مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة

بقسم النسخة الثانية

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| تتم مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة بقسم | 41 | 3,317 | 1,011 | 0,156 | 3,353 | 2,03 | 0,021 |

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

| | | | | | | | |
|---------|--|--|--|--|--|--|--|
| النسخة | | | | | | | |
| الثانية | | | | | | | |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية البديلة
أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية تتم مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من
المراجعة بقسم النسخة الثانية بنسبة معنوية $Z_c = 2,03$

6 - مدى تمكين قسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا

الفرضية الصفرية: لا يمكن لقسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا بنسبة
معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يمكن لقسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا بنسبة
معنوية 5 %

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 09 مدى تمكين قسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يمكن لقسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا | 41 | 3,610 | 1,070 | 0,156 | 3,353 | 3,90 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5% تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يمكن لقسم المراجعة ابداء رأيه وعرضه على الإدارة العليا بنسبة معنوية $Z_c = 3,90$

ثانيا: تقييم مؤهلات المورد البشري

1 - مدى مراعاة التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي

الفرضية الصفرية: لا يراعي التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يراعي التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي بنسبة معنوية 5%.

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 10 يوضح مدى مراعاة التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يراعي التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي | 41 | 3,780 | 1,107 | 0,156 | 3,524 | 5,00 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة للإحصاءات Z بنسبة معنوية 5% تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يراعي التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي بنسبة معنوية $Z_c = 5,00$

2 - مدى استفادة موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية

الفرضية الصفرية: لا يستفيد موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يستفيد موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية بنسبة معنوية 5%.

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 11 يوضح مدى استفادة موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يستفيد موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية | 41 | 3,317 | 1,083 | 0,156 | 3,060 | 2,03 | 0,021 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يستفيد موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية
التعليمي بنسبة معنوية $Z_c = 2,03$

3 - مدى تضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية والسلوكية
الفرضية الصفرية: لا تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية
والسلوكية بنسبة معنوية 5 %
الفرضية البديلة: تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية والسلوكية
بنسبة معنوية 5 %

احصاء الاختبار

جدول رقم:12 يوضح مدى تضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية والسلوكية

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | z | P |
| تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية والسلوكية | 41 | 3,122 | 1,187 | 0,156 | 2,865 | 0,78 | 0,217 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
الصفريية أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة
الجوانب الأخلاقية والسلوكية بنسبة معنوية $Z_c = 0,78$

4 - مدى إمكانية أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب العلاقات العامة
الفرضية الصفريية: لا يمكن أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب
العلاقات العامة بنسبة معنوية 5%
الفرضية البديلة: يمكن أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب العلاقات
العامة بنسبة معنوية 5%

احصاءة الاختبار

جدول رقم:13 يوضح مدى إمكانية أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب العلاقات العامة

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | z | P |
| يمكن ان تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب العلاقات العامة | 41 | 3,293 | 1,031 | 0,156 | 3,036 | 1,87 | 0,030 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يمكن أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم
المراجعة جوانب العلاقات العامة بنسبة معنوية $Z_c = 1,87$

5 مدى تضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة

الفرضية الصفرية: لا تتضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة بنسبة معنوية
5%

الفرضية البديلة: تتضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة بنسبة معنوية 5%

احصاء الاختبار

جدول رقم:14 يوضح مدى تضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| تتضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة | 41 | 3,463 | 1,075 | 0,156 | 3,207 | 2,97 | 0,002 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية تتضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم
المراجعة بنسبة معنوية $Z_c = 2,97$

6 - مدى اختلاف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري بقسم المراجعة

الفرضية الصفرية: لا تختلف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري بقسم المراجعة
بنسبة معنوية 5 %

الفرضية البديلة: تختلف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري بقسم المراجعة نسبة
معنوية 5 %

احصاء الاختبار

جدول رقم:15 يوضح مدى اختلاف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري

بقسم المراجعة

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| تختلف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري بقسم المراجعة | 41 | 3,317 | 1,171 | 0,156 | 3,060 | 2,03 | 0,021 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية تختلف البرامج التدريبية باختلاف المستوى
الإداري بقسم المراجعة بنسبة معنوية $Z_c = 2,97$

ثالثا: تقييم نظام الرقابة الداخلية والتقارير

1 - مدى التزام قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا

الفرضية الصفرية: لا يلتزم قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا بنسبة
معنوية 5%

الفرضية البديلة: يلتزم قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا بنسبة
معنوية 5%

احصاء الاختبار

جدول رقم:16 يوضح مدى التزام قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة

العليا

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يلتزم قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا | 41 | 3,390 | 1,137 | 0,156 | 3,133 | 2,50 | 0,006 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي ان جل الوكالات البنكية الجزائرية يلتزم قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من
طرف الإدارة العليا بنسبة معنوية $Z_c = 2,97$

2 - مدى التزام قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة العليا
الفرضية الصفرية: لا يلتزم قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة
العليا بنسبة معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يلتزم قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة العليا
نسبة معنوية 5 %

احصاءة الاختبار

جدول رقم:17 يوضح مدى التزام قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة العليا

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يلتزم قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة العليا | 41 | 3,561 | 1,026 | 0,156 | 3,304 | 3,59 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يلتزم قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا بنسبة معنوية $Z_c = 3,59$

3 - مدى عمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة المعلومات ومصداقيتها الفرضية الصفرية: لا يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة المعلومات ومصداقيتها بنسبة معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة المعلومات ومصداقيتها بنسبة معنوية 5 %

احصاء الاختبار

جدول رقم:18 يوضح مدى عمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة

المعلومات ومصادقيتها

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة المعلومات ومصادقيتها | 41 | 3,854 | 1,154 | 0,156 | 3,597 | 5,47 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة للإحصاءات Z بنسبة معنوية 5٪ تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة المعلومات ومصادقيتها بنسبة معنوية $Z_c=5,47$

4 - مدى تحقق قسم المراجعة الداخلية من مدى أمثلية استخدام الموارد

الفرضية الصفرية: لا يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من مدى أمثلية استخدام الموارد بنسبة معنوية 5٪

الفرضية البديلة: يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من مدى أمثلية استخدام الموارد بنسبة معنوية 5٪

احصاء الاختبار

جدول رقم:19 يوضح مدى تحقق قسم المراجعة الداخلية من مدى أمثلية استخدام

الموارد

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من مدى أمثلية استخدام الموارد | 41 | 3,537 | 1,002 | 0,156 | 3,280 | 3,44 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يعمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من
مدى أمثلية استخدام الموارد بنسبة معنوية $Z_c = 3,44$

5 - مدى إعداد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية في الرأي
الفرضية الصفرية: لا يعد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية في الرأي بنسبة
معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يعد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية في الرأي بنسبة معنوية
5 %

احصاء الاختبار

جدول رقم: 20 يوضح مدى إعداد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية في

الرأي

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يعد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية في الرأي | 41 | 3,756 | 3,262 | 0,156 | 3,495 | 4,84 | 0,00 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي ان جل الوكالات البنكية الجزائرية يعد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر
استقلالية في الرأي بنسبة معنوية $Z_c=4,84$ ✧

6 - مدى إعداد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح والاختصار

الفرضية الصفرية: لا يعد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح والاختصار بنسبة
معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يعد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح والاختصار بنسبة معنوية
5 %

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 21 يوضح مدى إعداد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح

والاختصار

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يعد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح والاختصار | 41 | 3,488 | 0,870 | 0,156 | 3,231 | 3,12 | 0,001 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab

القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية

البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يعد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة

والوضوح والاختصار بنسبة معنوية $Z_c = 3,12$

7 - مدى الاستفادة من تقارير المراجعة

الفرضية الصفرية: لا يستفاد من تقارير المراجعة بنسبة معنوية 5 %

الفرضية البديلة: يستفاد من تقارير المراجعة بنسبة معنوية 5 %

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 22 يوضح مدى الاستفادة من تقارير المراجعة

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|------------------|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يستفاد من تقارير | 41 | 3,561 | 1,050 | 0,156 | 3,304 | 3,59 | 0,000 |

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

| | | | | | | | |
|----------|--|--|--|--|--|--|--|
| المراجعة | | | | | | | |
|----------|--|--|--|--|--|--|--|

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاء Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية
البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يستفاد من تقارير المراجعة بنسبة معنوية
﴿ $Z_c = 3,59$ ﴾

8 - مدى إظهار اثر التقارير المراجعة من خلال إعادة النظر في السياسات

الفرضية الصفرية: لا يظهر اثر التقارير المراجعة من خلال اعادة النظر في السياسات
بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يظهر اثر التقارير المراجعة من خلال اعادة النظر في السياسات بنسبة
معنوية 5%.

احصاءة الاختبار

جدول رقم: 23 يوضح مدى إظهار اثر التقارير المراجعة من خلال إعادة النظر في

السياسات

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| اظهار اثر التقارير المراجعة من خلال اعادة النظر في السياسات | 41 | 3,073 | 1,985 | 0,156 | 2,816 | 0,47 | 0,320 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية الصفرية أي إن جل الوكالات البنكية الجزائرية لاتظهر اثر التقارير المراجعة من خلال إعادة النظر في السياسات بنسبة معنوية $Z_c=0,47$ ❖

9 - مدى إظهار اثر تقارير المراجعة من خلال إعادة في الإجراءات والقواعد الفرضية الصفرية: لا يظهر اثر تقارير المراجعة من خلال اعادة في الإجراءات والقواعد بنسبة معنوية 5% الفرضية البديلة: يظهر اثر تقارير المراجعة من خلال إعادة في الإجراءات والقواعد بنسبة معنوية 5% احصاءة الاختبار

جدول رقم: 24 يوضح مدى إظهار اثر تقارير المراجعة من خلال إعادة في الإجراءات والقواعد

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|--|----|-------|-------|--------|---------|------|-------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يظهر اثر تقارير المراجعة من خلال اعادة في الاجراءات والقواعد | 41 | 3,073 | 1,170 | 0,156 | 2,816 | 0,47 | 0,320 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة للإحصاءات Z بنسبة معنوية 5 % تقبل الفرضية الصفرية أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يظهر اثر تقارير المراجعة من خلال إعادة في الإجراءات والقواعد بنسبة معنوية $Z_c=0,47$ ❖

10 - مدى إظهار اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

الفرضية الصفرية: لا يظهر اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يظهر اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها بنسبة معنوية 5%.

احصاءة الاختبار

جدول رقم:25 يوضح مدى إظهار اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها

| Variable | N | Mean | STDev | sEMean | %95LWER | | |
|---|----|-------|-------|--------|---------|------|------|
| | | | | | Bound | Z | P |
| يظهر اثر المراجعة من خلال اعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها | 41 | 3,317 | 0,986 | 0,156 | 3,060 | 2,03 | 0,21 |

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج mini tab
القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة للإحصاءات Z بنسبة معنوية 5% تقبل الفرضية البديلة أي أن جل الوكالات البنكية الجزائرية يظهر اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها بنسبة معنوية $Z_c=2,21$ ✨
المطلب الثاني: العلاقة بين مقومات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وبين الوكالات البنكية

1 العلاقة بين متطلبات الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة والوكالات البنكية

الفصل الثالث دراسة ميدانية لمقومات المراجعة الداخلية للوكالات البنكية بولاية الوادي

الفرضية الصفرية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى توفر متطلبات الهيكل

التنظيمي لمختلف الوكالات البنكية بالوادي بنسبة معنوية 5%.

الفرضية البديلة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى توفر متطلبات الهيكل

التنظيمي لمختلف الوكالات البنكية بالوادي 5%.

إحصاء الاختبار

جدول رقم 26 يوضح العلاقة بين متطلبات الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة والوكالات

البنكية

Mood Median Test: Q versus D

Chi-Square = 5.18 DF = 4 P = 0.

Individual 95.0% CIs

| D | N<= | N> | Median | Q3-Q1 | |
|------|-----|----|--------|-------|---------------|
| BARK | 7 | 5 | 3.25 | 0.79 | (-----*-----) |
| BDL | 7 | 4 | 3.50 | 0.83 | (-----*-----) |
| BDR | 1 | 4 | 3.83 | 0.50 | (-----*-----) |
| CNEP | 5 | 1 | 3.42 | 0.25 | (---*---) |
| CPA | 5 | 2 | 3.33 | 1.00 | (-----*-----) |

2.80 3.20 3.60 4.00
Overall median = 3.50

* NOTE * Levels with < 6 observations have confidence < 95.0%

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج العينة المدروسة واعتمادا على برنامج

القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاء Chi-Square بنسبة معنوية 5% تقبل

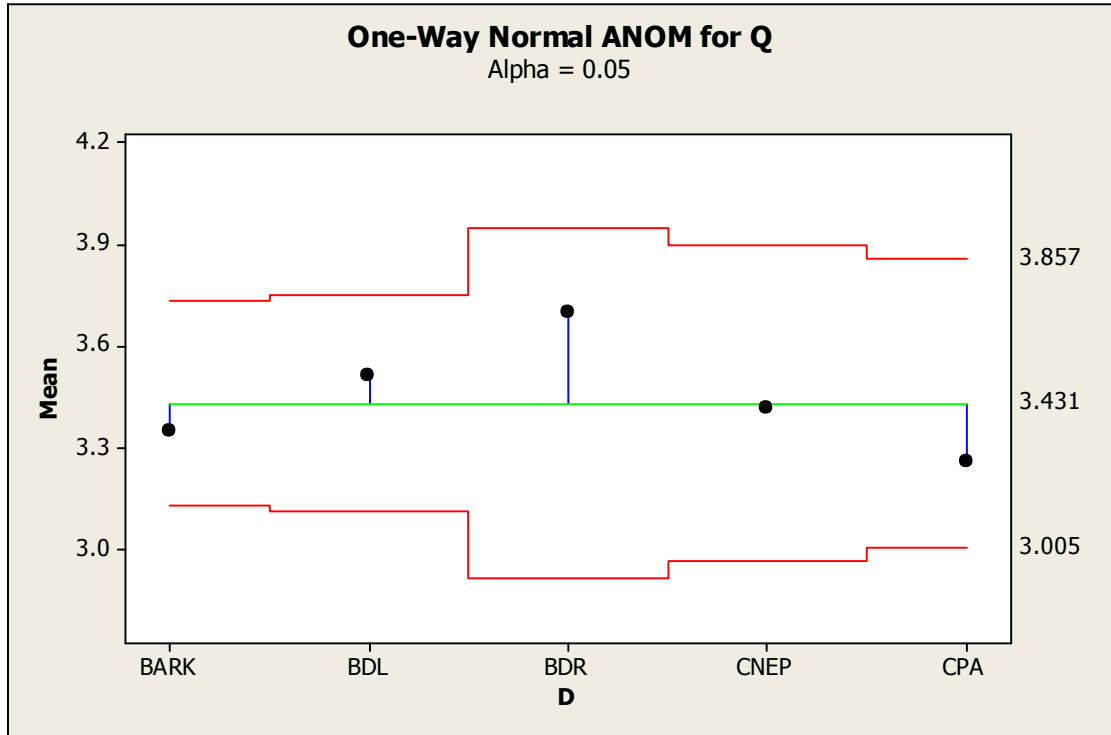
الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية من توفر متطلبات الهيكل

التنظيمي لمختلف الوكالات البنكية بنسبة معنوية 5% وبلغت النسبة المحسوبة $p=0,002$

وهو ما يمكن إظهاره في الشكل أدناه

الشكل رقم: (06) العلاقة بين متطلبات الهيكل التنظيمي للمراجعة الداخلية والوكالات

البنكية بالوادي



التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نجد القيمة المتوقعة للتقييم من طرف الوكالات البنكية بلغت 3.431 والحد الأدنى والأعلى بنسبة معنوية 5% بلغا على التوالي 3.857، 3.005 وبلغت التنقيط الأعلى نجد أن القيمة المتوقعة لتقييم الوكالات بلغت 3.431 والحد الأدنى CPA وأما الأعلى بنسبة لووكالة BDR أما الوكالات BDL.CNEP.BARAK فكان التنقيط دون المتوسط المتوقع إلا أن هذا الاختلاف لا يحمل أي دلالة في اتجاه تقييم الهيكل التنظيمي ومدى تحقيقه لمتطلبات المراجعة الداخلية بالوكالات البنكية لولاية الوادي

2 العلاقة تأهيل المورد البشري لقسم المراجعة والوكالات البنكية

الفرضية الصفرية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدى تأهيل المورد البشري لممارسة المراجعة الداخلية بمختلف الوكالات البنكية بولاية الوادي بنسبة معنوية 5% الفرضية البديلة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدى تأهيل المورد البشري لممارسة المراجعة الداخلية بمختلف الوكالات البنكية بولاية الوادي بنسبة معنوية 5% احصاءة الاختبار

جدول رقم: 27 يوضح العلاقة تأهيل المورد البشري لقسم المراجعة والوكالات البنكية

Mood Median Test: RH versus D

Chi-Square = 9.85 DF = 4 P = 0.043

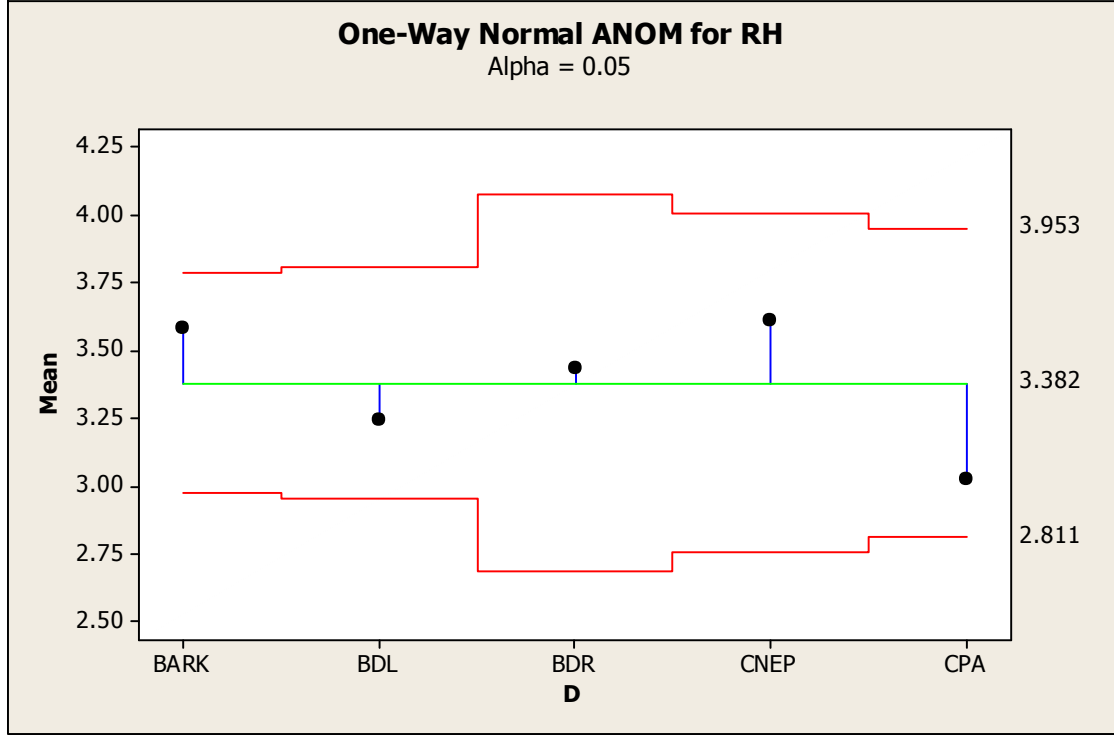
Individual 95.0%
CIs

| D | N<= | N> | Median | Q3-Q1 | |
|------|-----|----|--------|-------|---------------|
| BARK | 4 | 8 | 3.67 | 0.71 | (-----*-----) |
| BDL | 7 | 4 | 3.00 | 1.00 | (--*-----) |
| BDR | 2 | 3 | 3.50 | 0.83 | (-----*-----) |
| CNEP | 2 | 4 | 3.92 | 1.29 | (-----*-----) |
| CPA | 7 | 0 | 3.17 | 0.83 | (-----*-----) |

+-----+-----+-----+-----+-----
2.50 3.00 3.50 4.00

القرار: بمقارنة القيمة المحسوبة والمجدولة لإحصاءة Chi-Square نسبة معنوية 5% تقبل الفرضية الصفرية أي أن لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى تأهيل المورد البشري لممارسة المراجعة الداخلية لمختلف الوكالات البنكية بنسبة معنوية 5%، حيث بلغت نسبة المعنوية المحسوبة $p=0,043$ وهو ما يمكن إظهاره في الشكل أدناه

الشكل رقم (07) يوضح علاقة بين المورد البشري المؤهل للمراجعة الداخلية والوكالات البنكية بولاية الوادي



التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نجد القيمة المتوقعة للتقييم من طرف الوكالات البنكية بلغت 3.382 والحد الأدنى والأعلى بنسبة معنوية 5% بلغا على التوالي 3.953، 2.811 وبلغت التنقيط الأعلى نجد أن القيمة المتوقعة لتقييم الوكالات بلغت 3.382 والحد الأدنى CPA وأما الحد الأعلى بنسبة لوكالة CNEP إما الوكالات BDL.BDR.BARAK فكان التنقيط دون المتوسط المتوقع

3 - العلاقة نضام الرقابة الداخلية والتقارير لقسم المراجعة والوكالات البنكية

الفرضية الصفرية: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية والتقارير

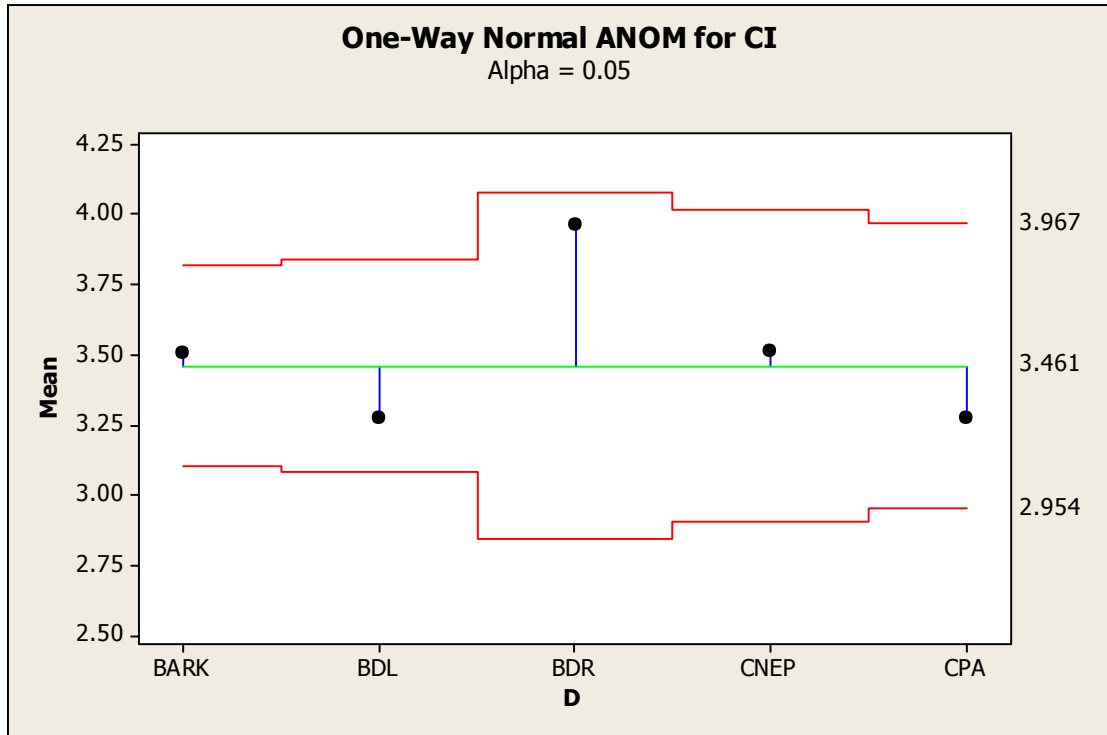
بمختلف الوكالات البنكية بولاية الوادي بنسبة معنوية 5%

الفرضية البديلة: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لنظام الرقابة الداخلية والتقارير بمختلف

الوكالات البنكية لولاية الوادي بنسبة معنوية 5%

إحصاء الاختبار

الشكل رقم (08) يوضح العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والتقارير للمراجعة الداخلية والوكالات البنكية لولاية الوادي



التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نجد القيمة المتوقعة للتقييم من طرف الوكالات البنكية بلغت 3.461 والحد الأدنى والأعلى بنسبة معنوية 5% بلغا على التوالي 3.967، 2.954 وبلغت التنقيط الأعلى نجد أن القيمة المتوقعة لتقييم الوكالات بلغت 3.461 والحد الأدنى BDL أما الحد الأعلى بنسبة لوكالة CNEP إما الوكالات CPA.BDR.BARAK فكان التنقيط دون المتوسط المتوقع إلا أن هذا الاختلاف لا يحمل أي دلالة في اتجاه تقييم نظام الرقابة والتقارير ومدى تحقيقه لمتطلبات المراجعة الداخلية بالوكالات البنكية لولاية الوادي إلا أن هذا الاختلاف لا يحمل أي دلالة في اتجاه تقييم الهيكل التنظيمي ومدى تحقيقه لمتطلبات الرقابة الداخلية بالوكالات البنكية لولاية الوادي

خلاصة الفصل الثالث

شملت دراستنا حالة الوكالات البنكية لولاية الوادي وذلك من اجل تقييم مقومات لهذه الوكالة ومدى تقييم النتائج متحصل عليها بناء على دراسة العينة وذلك من خلال الاستبيان الذي احتوى على مجموعة من

الأسئلة حيث قسمنا الفصل إلى محورين المحور الأول عن تقييم الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة مؤهلات المورد البشري ونظام الرقابة الداخلية والتقارير والمحور الثاني كان عن العلاقة بين مقومات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وبين الوكالات البنكية من خلال ما تقدم في هذا الفصل نستخلص مايلي:

يعتبر الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة من أهم المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية وكذلك مؤهلات المورد البشري ونظام الرقابة الداخلية

كما إن العلاقة بين مقومات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وبين الوكالات البنكية وذلك من خلال العلاقة بين متطلبات الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية. والوكالات البنكية وعلاقة تأهيل المورد البشري للبنوك التجارية والوكالات البنكية وعلاقة نظام الرقابة الداخلية والتقارير بالبنوك التجارية والوكالات البنكية

الخاتمة

تعتبر المراجعة الداخلية ذات أهمية كبيرة في الإدارة المصرفية، لكونها أداة من أدوات الرقابة الداخلية التي تساعد على وضع نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل الوحدة الاقتصادية مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

ومما لاشك أن المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ستساعد في ترشيد وتفعيل عمل المراجعة وذلك من خلال ما تحمله التوصيات والملاحظات الواردة في تقاريرها ، ويعتبر قسم المراجعة الداخلية عن الإدارة الفاحصة من خلال التقارير التي ترد عن المراجعين ، بحيث تعرض على إدارة الفرع لدراسة المقترحات التي تهدف إلى تحقيق صالح العمل وحسن سيره.

وعلى هذا الأساس نقر بوجود العلاقة المطلقة بين توافر مقومات المراجعة الداخلية ومخرجات نظام المراجعة وأثره على الأداء بمختلف جوانبه في البنك التجاري .
نتائج اختبار الفرضيات :

تأكدنا من صحة الفرضيات الموضوعية في مقدمة البحث والتي كانت كما يلي :

- الفرضية الأولى : ثبتت صحة الفرضية بان الهيكل التنظيمي للوكالات البنكية يتوفر على متطلبات الهيكل التنظيمي للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية ذلك أن الوكالات البنكية بولاية الوادي جلها تابع للقطاع العام الذي يلعب التشريع دورا هاما في تحديد الوظائف والفعاليات المرتبطة بكل مستوى إداري

فكانت متطلبات الهيكل التنظيمي لمختلف الوكالات البنكية تستجيب لمتطلبات الهيكل التنظيمي للمراجعة الداخلية وان القيمة المتوقعة للتقييم من طرف الوكالات البنكية بلغ 3,431 والحد الأعلى كان لصالح وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والحد الأدنى كان لصالح وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري

- الفرضية الثانية: ثبتت صحة الفرضية بان برامج تأهيل المورد البشري بالبنوك التجارية يستجيب لمتطلبات المراجعة الداخلية بالوكالات البنكية بولاية الوادي .

وكان التقييم المتوقع للوكالات البنكية بلغ 3,382 والحد الأعلى كان لصالح وكالة بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والحد الأدنى كان لصالح وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري.

- الفرضية الثالثة: ثبتت صحة الفرضية بان نظام الرقابة الداخلية والتقارير يتلاءم مع متطلبات المراجعة الداخلية بالوكالات البنكية لولاية الوادي .

وكانت القيمة المتوقعة من طرف الوكالات البنكية بلغت 3,461 والحد الأعلى لصالح وكالة بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والحد الأدنى كان لصالح وكالة التنمية المحلية .
أن متطلبات الهيكل التنظيمي ومؤهلات المورد البشري ونظام الرقابة الداخلية والتقارير لهم نفس مستوى الأهمية في المراجعة الداخلية باعتبارهم مقومات أساسية للمراجعة الداخلية للإطار العام بالوكالات البنكية بولاية الوادي

النتائج:

- تتوافق مختلف البنوك التجارية في تحديد المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية بها.
- يعتمد عمل المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية الجزائرية على سياسات وإجراءات، قواعد ولوائح تنظيمية موحدة استجابة للمتطلبات قانونية بما أن جلها تابع للقطاع العام .
- تسعى البنوك التجارية الجزائرية إلى رفع أداء قسم المراجعة من خلال البرامج التدريبية التي يخضع لها المورد البشري .
- لا توجد اختلافات معنوية بين متطلبات الشكلية للهيكل التنظيمي بالبنوك التجارية الجزائرية بما في ذلك قسم المراجعة الداخلية .
- تختلف فعالية البرامج التدريبية للمورد البشري لقسم المراجعة الداخلية باختلاف البنوك .
- تجمع البنوك التجارية الجزائرية على الأهمية القصوى لتنظيم الرقابة الداخلية بها وتقنية إعداد التقارير .

التوصيات :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم تقديم اقتراحات وتوصيات من أجل وضع مقومات أساسية تتلاءم مع المراجعة الداخلية خاصة في ظل التطورات العلمية الجديدة، وتتمثل فيما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالجوانب الموضوعية المتخصصة لدور المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية .
 - زيادة الاهتمام بالرقابة المتزامنة مع تنفيذ ما جاء في تقارير المراجعة وربطها بأجال للتنفيذ .
 - تفعيل الدور الاستشاري لقسم المراجعة الداخلية .
 - تنميط تقارير المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية بما يستجيب لخدمة مراكز صنع القرار بالبنوك التجارية .
 - خلق دوائر متخصصة لقسم المراجعة بالبنوك التجارية لجعل تقاريرها أكثر فعالية في ترشيد القرارات من خلال قاعدة البيانات التي توفرها
- آفاق الدراسة:**
- من خلال دراستنا لمقومات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية ودراستنا الميدانية للوكالات البنكية لولاية الوادي ، نرى انه مازالت بعض النقاط المبهمة والتي من الممكن أن تكون أساسا لبحوث لاحقة وهي آفاق مفتوحة على إشكاليات وخاصة فيما يتعلق
- بـ:**
- المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية .
 - المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية.

- 1- محمد بوتين المراجعة وتدقيق الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، الطبعة الثانية ، ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005 ص 56 .
- 2- نعيمة زوزو ، دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة تخرج تدخل ضمن كمتطلبات نيل شهادة ماستير في التدقيق المحاسبي ، جامعة الوادي ، 2012، ص 03
- 3- محمد سمير الصبان ، نظرية المراجعة واليات التطبيق ، دار الجامعية ، الاسكندرية 2002/2003 ، ص 17
- 4- محمد تهامي طواهر مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2005، ص 07
- 5- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، عمان 2007، ص 17 .
- 6- إبراهيم علي العشماوي ، أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية ، طرحي مصر للطباعة ، ص 25 .
- 7- احمد حلمي جمعة ، المدخل إلى التدقيق الحديث ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية ، الأردن 2005 ص 50
- 8- يوسف محمود الجربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراقة ، عمان 2000 ، ص 17 .
- 9- أمباركة مفتاح دور المراجعة في تفعيل اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير في العلوم تسيير تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الوادي 2012 ص 12 .
- 10- احمد مخلوف ، المراجعة الداخلية في ضل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود مالية ، جامعة الجزائر 2006/2007 ص 46-47 .
- 11- زين يونس ، عوادي مصطفى ، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية ، مكتبة بن موسى السعيد الوادي 2010-2011 .

- 12- منصور حامد منصور ،محمد أبو العلا الطحان ،محمد هاشم الحمودي ، أساسيات المراجعة ، دار النشر مركز الجامعي القاهرة 1999 ص 139 .
- 13- عطاء الله سويلم الحسبان ، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة المعلومات ، دار الراجعة للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى 2009 ص 61 .
- 14- احمد حلمي ، تطوير معايير التدقيق والتأكد الدولية ، دار الصفاء ، عمان 2009، ص 78.79 .
- 15- صلاح ربيعة ، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق ، دراسة حالة مؤسسة القرض الشعبي الجزائري ، رسالة ماجستير في العلوم المالية ، فرع نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ص 76 .
- 16- علي عبد القادر الذيبان ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية ، الطبعة الثالثة ، الدار الجامعية ، عمان ، الأردن 2010 ص 180
- 17- أمين السيد احمد لطفي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006، ص 391 .
- 18- عطا الله سويلم الحسبان ، التدقيق والرقابة الداخلية ، الطبعة الأولى ، دار النشر والتوزيع، عمان ، الاردن 2009 ، ص 56-57-58 .
- 19- عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، مراجعات حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الوراق المالية وفق للمعايير الدولية للمراجعة والتأكد المهني ، جامعة الإسكندرية ، الدار الجامعية 2007/2008 ص 166 .
- 20- محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة والتطبيق ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر . 2005 .
- 21- مصطفى عيسى خضير ، المراجعة والمفاهيم والمعايير والإجراءات ، عماد شؤون المكتبات ، المملكة العربية السعودية ، بدون سنة، ص 169 .
- 22- ليلي محمد وليد ، مدى كفاية قروض التجمع البنكي كأداة انتمائية وكأسلوب لتوزيع المخاطر ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، 2009-2010 ص 17 .

- 23- نادر شعبان إبراهيم السواح وثناء علي القبان ، النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ، بدون سنة، ص 176 .
- 24- شاكر قزويني -، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، الطبعة 2000 ،ص 60 .
- 25- قانون رقم 64-277 الصادر في 10/08/1964 المتعلق بإنشاء LACNEP .

المراجعة بالفرنسية

- 1- Christion de boissieu – tifaout sinteresser ou rendement economique – revue banque N626-2001-p18.
- 2- Hamimi Allet- lecontrole interne et lelaboration du bilan comptable – opu alger-1993-p43.

المقدمة

فهرس الجداول

الفصل الأول: مفاهيم أساسية للمراجعة الداخلية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمراجعة

المطلب الأول: تعريف المراجعة وتطورها التاريخي

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة

المطلب الثالث: أنواع وإجراءات المراجعة

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المراجعة الداخلية

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية

المبحث الثالث: طريقة أداء المراجعة الداخلية وأخلاقيات المهنة ومقارنتها بالمراجعة الخارجية

المطلب الأول: طريقة أداء المراجعة الداخلية

المطلب الثاني: أخلاقيات المهنة

المطلب الثالث: المراجعة الداخلية ومقارنتها بالمراجعة الخارجية.

| | |
|---|---|
| | تـشـكـرات |
| | الـاهـداء |
| | مـقـدـمة |
| الفصل الأول: مفاهيم أساسية للمراجعة | |
| | مقدمة الفصل الأول |
| | المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمراجعة |
| | المطلب الأول: تعريف المراجعة وتطورها التاريخي |
| | الفرع الأول: تعريف المراجعة |
| | الفرع الثاني: التطور التاريخي للمراجعة |
| | المطلب الثاني : أهمية وأهداف المراجعة |
| | الفرع الأول: أهمية المراجعة |
| | الفرع الثاني: أهداف المراجعة |
| | المطلب الثالث: أنواع وإجراءات المراجعة |
| | الفرع الأول:أنواع المراجعة |
| | الفرع الثاني: إجراءات المراجعة |
| | المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية |
| | المطلب الأول: نشأة ومفهوم المراجعة الداخلية |
| | الفرع الأول: نشأة المراجعة الداخلية |
| | الفرع الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية |
| | المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية |
| | الفرع الأول: أهمية المراجعة الداخلية |
| | الفرع الثاني: أهداف المراجعة الداخلية |
| | المطلب الثالث: أنواع المراجعة الداخلية |
| | المبحث الثالث: طريقة أداء المراجعة الداخلية وأخلاقيات مهنة المراجعة والفرق بينها وبين المراجعة الخارجية |
| | المطلب الأول: طريقة أداء المراجعة الداخلية |
| | المطلب الثاني: أخلاقيات مهنة المراجعة |
| | المطلب الثالث: الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية |
| | خلاصة الفصل الأول |
| الفصل الثاني:المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية | |
| | مقدمة الفصل الثاني |
| | المبحث الأول:المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية السليمة |
| | المطلب الأول: هيكل تنظيمي إداري ونظام محاسبي سليم |
| | الفرع الأول: هيكل تنظيمي إداري |
| | الفرع الثاني: نظام محاسبي سليم |
| | المطلب الثاني: الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات واختيار الموظفين أكفاء |
| | الفرع الأول: الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات |
| | الفرع الثاني: اختيار الموظفين أكفاء |
| | المطلب الثالث: رقابة الأداء في إدارة المشروع واستخدام كافة الوسائل الآلية |
| | الفرع الأول: رقابة الأداء في إدارة المشروع |
| | الفرع الثاني: استخدام كافة الوسائل الآلية |
| | المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية |
| | المطلب الأول: بيئة المراجعة الداخلية |
| | المطلب الثاني : نشاطات المراجعة الداخلية ومراجعة النظام |
| | الفرع الأول: نشاطات المراجعة الداخلية |
| | الفرع الثاني: مراجعة النظام |
| | المطلب الثالث: تقييم المخاطر ومعلومات الاتصال |
| | الفرع الأول:تقييم المخاطر |
| | الفرع الثاني: معلومات الاتصال |
| | المبحث الثالث:المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية |

| | |
|--|--|
| | المطلب الأول: قسم مستقل للمراجعة الداخلية |
| | المطلب الثاني: أفراد مؤهلون للقيام بالمراجعة الداخلية |
| | المطلب الثالث: نظام جيد الرقابة الداخلية والتقارير |
| | المبحث الرابع: منهجية المراجعة الداخلية في البنوك التجارية |
| | المطلب الأول: تخطيط عملية المراجعة في البنوك التجارية |
| | المطلب الثاني: إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية |
| | المطلب الثالث: المراجعة الداخلية في مصلحة القروض |
| | خلاصة الفصل الثاني |
| | الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالات البنكية |
| | تمهيد |
| | المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالات البنكية بولاية الوادي |
| | المطلب الأول : تقديم بنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| | الفرع الأول: تقديم بنك التنمية المحلية |
| | الفرع الثاني: تقديم الفلاحة والتنمية الريفية |
| | المطلب الثاني: تقديم عام حول وكالات (القرض الشعبي الجزائري – الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - البركة) |
| | الفرع الأول : القرض الشعبي الجزائري |
| | الفرع الثاني: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط |
| | الفرع الثالث: البركة |
| | المبحث الثاني: المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية بالوكالات البنكية بولاية الوادي |
| | المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة |
| | المطلب الثاني : تقييم الهيكل التنظيمي والموارد البشري نظام الرقابة الداخلية والتقارير للوكالات البنكية بولاية الوادي |
| | المطلب الثاني: علاقة المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية بالبنوك التجارية وبين الوكالات البنكية |
| | خلاصة الفصل الثالث |
| | الخاتمة |
| | قائمة المراجع |
| | فهرس |

فهرس الجداول

| | |
|----|---|
| 12 | جدول رقم ﴿01﴾ يوضح التطور التاريخي للمراجعة |
| 27 | جدول رقم ﴿02﴾ يوضح أوجه اختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية |
| 68 | جدول رقم ﴿03﴾ يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان |
| 69 | جدول رقم ﴿04﴾ يوضح مدى توفر مراقب المراجعة والمراجعون الداخليون وقسم المراجعة |
| 70 | جدول رقم ﴿05﴾ يوضح مدى تضمن قسم المراجعة قسم النسخة الثانية |
| 71 | جدول رقم ﴿06﴾ يوضح مدى تقسيم و تحديد أعمال المراجعون الداخليون |
| 72 | جدول رقم ﴿07﴾ يوضح مدى تغطية أعوان قسم المراجعة لأعمال القسم بشكل كاف |
| 73 | جدول رقم ﴿08﴾ يوضح مدى مراجعة الملاحظات الواردة في التقارير من المراجعة بقسم النسخة الثانية |
| 74 | جدول رقم ﴿09﴾ يوضح مدى تمكين قسم المراجعة ابدای رأیه وعرضه على الإدارة العليا |
| 75 | جدول رقم ﴿10﴾ يوضح مدى مراعاة التعيين بقسم المراجعة المستوى التعليمي |
| 76 | جدول رقم ﴿11﴾ يوضح مدى استفادة موظفو قسم المراجعة من برامج تدريبية |
| 77 | جدول رقم ﴿12﴾ يوضح مدى تضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة الجوانب الأخلاقية والسلوكية |
| 78 | جدول رقم ﴿13﴾ يوضح إمكانية أن تتضمن برامج تدريب موظفو قسم المراجعة جوانب العلاقات العامة |
| 79 | جدول رقم ﴿14﴾ يوضح مدى تضمن برامج تدريبية دورية لموظفي قسم المراجعة |
| 80 | جدول رقم ﴿15﴾ يوضح مدى اختلاف البرامج التدريبية باختلاف المستوى الإداري بقسم المراجعة |
| 81 | جدول رقم ﴿16﴾ يوضح مدى التزام قسم المراجعة بالسياسات المعتمدة من طرف الإدارة العليا |
| 82 | جدول رقم ﴿17﴾ يوضح مدى التزام قسم المراجعة بالإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الإدارة العليا |

| | |
|----|--|
| 83 | جدول رقم ﴿18﴾ يوضح مدى عمل قسم المراجعة الداخلية على التحقق من صحة المعلومات ومصادقيتها |
| 84 | جدول رقم ﴿19﴾ يوضح مدى تحقق قسم المراجعة الداخلية من مدى أمثلية استخدام الموارد |
| 85 | جدول رقم ﴿20﴾ يوضح مدى إعداد قسم المراجعة للتقارير بشكل يظهر استقلالية الرأي |
| 86 | جدول رقم ﴿21﴾ يوضح مدى إعداد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح والاختصار |
| 87 | جدول رقم ﴿22﴾ يوضح مدى إعداد قسم المراجعة لتقارير تتسم بالدقة والوضوح والاختصار |
| 89 | جدول رقم ﴿23﴾ يوضح مدى الاستفادة من تقارير المراجعة |
| 90 | جدول رقم ﴿24﴾ يوضح مدى إظهار اثر التقارير المراجعة من خلال إعادة النظر في السياسات |
| 91 | جدول رقم ﴿25﴾ يوضح مدى إظهار اثر تقارير المراجعة من خلال إعادة في الإجراءات والقواعد |
| 92 | جدول رقم ﴿26﴾ يوضح مدى إظهار اثر المراجعة من خلال إعادة في طريقة استغلال الموارد وتوجيهها |
| 93 | جدول رقم ﴿27﴾ يوضح العلاقة بين متطلبات الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة والوكالات البنكية |
| 94 | جدول رقم ﴿28﴾ يوضح العلاقة تأهيل المورد البشري لقسم المراجعة والوكالات البنكية |
| 95 | جدول رقم ﴿29﴾ يوضح العلاقة نضام الرقابة الداخلية والتقارير لقسم المراجعة والوكالات البنكية |

فهرس الأشكال

| | |
|----|--|
| 35 | الشكل رقم 01 ﴿ يمثل الهيكل التنظيمي للفروع الرئيسية و فروع الدرجة الأولى و الثانية |
| 57 | الشكل رقم 02 ﴿ يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة بنك التنمية المحلية بالوادي |
| 59 | الشكل رقم 03 ﴿ يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة الوادي |
| 60 | الشكل رقم 04 ﴿ يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي |
| 65 | الشكل رقم 05 ﴿ يمثل الهيكل التنظيمي لبنك القرض ا لجزائري بالوادي |
| 67 | الشكل رقم 06 ﴿ يمثل الهيكل التنظيمي لبنك البركة |
| 92 | الشكل رقم 07 ﴿ يمثل العلاقة بين متطلبات الهيكل التنظيمي للمراجعة الداخلية بالوكالات البنكية بولاية الوادي |
| 92 | الشكل رقم 08 ﴿ يمثل العلاقة بين تأهيل المورد البشري للمراجعة والوكالات البنكية بولاية الوادي |
| 94 | الشكل رقم 09 ﴿ يمثل العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والتقارير والوكالات البنكية بولاية |